موقف ابن حزم

من

المذهب الأشعري

كما في كتابه الفصل في الملل والنحل

ومعه مقدمة علمية حول موقف علماء آخرين من المذهب الأشعري

أبو نصر السجزي

أبو الفرج ابن الجوزي

عبد القادر الجيلاني

محمد أنور الكشميري

تأليف

عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية

دار الصميعي

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

دار الصميعي للنشر والتوزيع
هاتف وفاكس: ٤٢٦٢٩٤٥ - ٤٢٥١٤٥٩
الرياض - السويدي - شارع السويدي العام
ص.ب: ٤٩٦٧ - الرمز البريدي ١١٤١٢
المملكة العربية السعودية

المقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه رسالة جمعت فيها كل ما تكلم فيه ابن حزم في كتابه (الفصل في الملل والنحل) عن الأشاعرة. أقدمها خدمة للباحثين.

وقد كانت فكرة استخراج كلام ابن حزم عن الأشاعرة تراودني منذ فترة، أثناء جمعي الموسوعة العلمية التي كنت أعدها عن شبهات أهل البدع. حيث بقي موقف ابن حزم من الأشاعرة غير معروف لدى الكثيرين من الباحثين. وبقي كثيرون من الأشاعرة يحتجون على أهل السنة بابن حزم من غير أن يعرفوا حقيقة موقفه من الأشاعرة.

هذا، ولم أكتف بأن أجمع كلام ابن حزم فقط، وانما قدمت لهذه الرسالة بمقدمة علمية ذكرت فيها أهم مواقف العلماء من المذهب الأشعري.

إذ أن الحامل على هذه الرسالة: الدعوى التي يطلقها البعض ممن يوافقهم: أن من كان يريد أن يتبع أهل السنة والجماعة فعليه التمسك بمذهب الأشعري. فابن حزم لم يكن يوما يرى أن الأشاعرة أهل سنة بل كثيرا ما كان يحكم بكفر مقولات الأشاعرة وهتكها للاسلام ومخالفتها لإجماع المسلمين.

والدليل قوله في (الفصل في الملل والنحل ٢/١١١-١١٢) حين تحدث عن أنواع فِرق المرجئة « وأبعدهم - أي فرق المرجئة عن أهل السنة - أصحاب جهم بن صفوان والأشعري ومحمد بن كرام السجستاني فإن جهماً والأشعري يقولون إن الايمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتثليث».

وقال «وذهب أهل السنة والأشعرية والكرامية.» (الفصل ٤/٦٣)

وقوله «وقد اختلف الناس في المعدوم أهو شيء أم لا فقال أهل السنة وطوائف من المرجئة كالأشعرية» (الفصل ٥/٤٢).

فاعتبر الأشاعرة فرقة أخرى غير أهل السنة، مثلها مثل الكرامية والمعتزلة. وكان يصنفها من ضمن المرجئة.

وإن كان لابن حزم من الزلات والتفرد بالأقوال وإطلاق الألفاظ الشديدة في خصومه ما لا ينبغي تجاهله، فمما لا شك فيه أنه من العلماء النقاد، وكتابه الفصل يعتبر مرجعا علميا مفيدا لمن يريد التعرف على مقالات الفرق والملل، وهذا ما دفعني الى جمع أقواله، ونقده للمذهب الأشعري، ليتضح أن الفرقة الأشعرية لم تكن يوما الا فرقة يمكن تصنيفها مع الفرق التالية:

فرق علم الكلام والمنطق.

فرق المرجئة.

فرق الجبرية.

ومع كل الانتقاد المأخوذ على ابن حزم رحمه الله، إلا أنه لم يقل أحد من النقاد المعتبرين أنه كان طعّاناً في أهل السنة.

وأما القول بأنه اذا أطلق لفظ أهل السنة فإنه يراد به الأشاعرة، فهي دعوى بعض المتأخرين، لم يكن شيئ من هذا الادعاء معروفا من قبل.

ولم يتهم أحد من العلماء المعاصرين ابنَ حزم بأنه يطعن في أهل السنة، لأنه لم يكن مقررا عند أحد منهم أن فرقة الأشعرية هي الفرقة الناجية، وكيف يكون ذلك مقررا عندهم، وهم يعلمون أن مذهب الأشعرية مبني على علم الكلام الذي أجمع أئمة هذه الأمة على ذمه والتحذير منه. كقول مالك « أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان» [1].

مخلفات التجهم والاعتزال في الأشعرية

وقد تلاشى مذهب الجهمية والمعتزلة، ولم يعد يوجد من داع لهما بعدما ذهبت كل واحدة منهما كفرقة، ولكن بقيت مخلفات أفكارها

---

١) ذكره السيوطي في صون المنطق ٥٧.

مستقرة في المذهب الأشعري[1]، هذا المذهب الذي عمّر أكثر مما عمّرت الجهمية والمعتزلة، فإنهما لم تعمّران أكثر من قرنين أو ثلاث، أما هذا المذهب فقد عمّر أكثر من عشرة قرون، وآن الأوان لكشف حقيقته للناس بالعلم والحجة والبرهان. وأنه ورث كثيرا جدا من تأويلات الفرقتين السابقتين، ولا يزال يفرض هذه التركة تحت شعار أهل السنة.

---

١) أنظر نموذجاً لذلك في كلام الحافظ ابن حجر (فتح الباري ١/٧٠ و١٣/٣٤٨) حيث نص على أن القول بأن النظر والاستدلال أول الواجب على المكلف هو مما تبقى من مخلفات المعتزلة في مذهب الأشاعرة. ونقل هذا الاعتراف عن أحد أكابر الأشاعرة: أبي جعفر السمناني.



مواقف العلماء الآخرين من المذهب الأشعري

يرد على من زعم أن الأشعرية هم أهل السنة

١ - موقف أبي نصر السجزي من الأشعرية:

فهذا أبو نصر السجزي: علم من أعلام السنة ومن المشهود لهم بالحفظ واتباع السنة [١] ينقد الأشعرية نقدا شديدا ويصرح بأن الناس لم يزالوا على سنة حتى جاء الأشعري.

قال: « اعلموا أرشدنا الله وإياكم، أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان الى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والصالحي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة، وهم معهم بل أخس حالا منهم في الباطن. وصرح بأن « المعتزلة مع سوء مذهبهم أقل ضرراً على عوام أهل السنة من هؤلاء».

واتهم الأشعريَ بأنه كان يجعل أسماء الله تسميات ويهرب من اعتبارها أسماء. وكان يتلاعب في موقفه من القرآن فيعتقد بأنه عبارة، وأن حروفه شيئ آخر غير ما تكلم الله به. وأن قول الأشعرية في القرآن حيرة يدعون قرآنا ليس بعربي وأنه الصفة الأزلية. وأما هذا النظم العربي فمخلوق عندهم. ويقولون الايمان التصديق».

وشدد على أنه ينبغي تأمل قول الكلابية والأشاعرة في الصفات ليُعلم أنهم غير مثبتين إلهاً في الحقيقة.واحتج بما رواه محمد بن عبد الله المالكي المغربي وكان فقيها صالحا عن الشيخ أبي سعيد البرقي وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة عن أستاذه خلف المعلم وكان من فقهاء المالكيين أيضا أنه قال: أقام الاشعري أربعين سنة على الاعتزال ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع وثبت على الأصول. وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره.

---

١) قال ابن ماكولا "كان أحد الحفاظ المتقنين" (الإكمال ٣٩٧/٧) وقال السمعاني "كان أحد الحفاظ... صاحب التصانيف والتاريخ (الأنساب ٥٨٧) وقال الذهبي "الامام العالم الحافظ شيخ السنة... شيخ الحرم" (سير أعلام النبلاء ٦٥٤/١٧) وقال في التذكرة (١١١٨/٣) "الحافظ الامام علم السنة صاحب كتاب الابانة الكبرى وهو كتاب طويل في معناه دال على إمامة الرجل وبصره بالرجال والطرق" وقال ابن الجوزي "هو الحافظ ... سمع الحديث الكثير وفقه وفهم وصنف وخرج، وكما قيماً بالأصول والفروع وله التصانيف الحسان" (المنتظم ٣١٩/٨).

وانتهى الى تلك الوصية: « ينبغي أن ينظر في كتب من درج وأخبار من سلف: هل قال أحد منهم إن الحروف ليست من كلام الله؟ فإن جاء ذلك عن أحد من الأوائل والسلف قبل مخالفينا الكلابية والأشعرية: عُذروا في موافقتهم اياه» [1].

٢ - شيخ الاسلام الهروي

لقد بالغ الهروي في ذم المذهب الأشعري حتى قال: بأن ذبائح الأشعرية لا تحل» [2]. وكان الناس يقاطعون من يتمذهب بهذا المذهب الكلامي. فقد انقطع الناس عن أبي عصرون - من علماء الأشاعرة - فقال لهم: لماذا انقطعتم عني؟ قالوا: إن أناساً يقولون: إنك أشعري. فقال: والله ما أنا بأشعري» [3].

٣ - ابن خويزمنداد فقيه المالكية:

وقال مالك « لا تجوز شهادة أهل البدع» وذكر حافظ المغرب وفقيهها ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية أبي بكر بن خويزمنداد أنه قال معلقاً على قول مالك (لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء) قال: «أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعرياً كان أو غير أشعري ولا تُقبل له شهادة في الإسلام أبداً، ويهجر ويؤدب على بدعته» [4].

٤ - السيوطي ينتقد الكلام وأهله

لقد كتب السيوطي كتاب (صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام) وروى من طريق أبي عبد الله الحاكم قال: سمعت أبا زيد الفقيه المروزي يقول: أتيت أبا الحسن الأشعري بالبصرة فأخذت عنه شيئاً من الكلام فرأيت من ليلتي في المنام كأني عميت فقصصتها على المعبر، فقال: إنك تأخذ علماً تضل به، فأمسكت عن الأشعري، فرآني في الطريق فقال لي: يا أبا زيد، أما تأنف أن ترجع الى خراسان عالماً

---

١) رسالة السجزي الى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ١٤٥ و١٧٣-١٧٨ تحقيق محمد باكريم با عبد الله. دار الراية.

٢) طبقات السبكي ٢٧٢/٤ محققة.

٣) طبقات السبكي ١٣٤/٧ محققة.

٤) جامع بيان العلم ٩٦:٢ صون المنطق والكلام للسيوطي ١٣٧ مفتاح السعادة ١٣٧:٢ وحذف طاش كبرى زادة من النص ما يتعلق بالأشاعرة.

بالفروع جاهلا بالأصول، فقصصت عليه الرؤيا فقال: أكتمها عليّ ههنا» [١].

٥ - موقف ابن حزم

لقد تعجب ابن حزم من الأحوال التي يقول بها الأشاعرة حيث يقولون: « إن ههنا أحوالا لا مخلوقة ولا غير مخلوقة ولا معلومة ولا مجهولة ولا حق ولا باطل وأن النار ليست حارة والثلج ليست باردة» [٢]. ووصف الأشعرية بالفرقة الضالة [٣].

٦ - انتقاد السرهندي الفاروقي للأشعرية

وانتقد السرهندي الفاروقي النقشبندي مذهب الأشعري في القدر واعتبر مذهبه داخلا في دائرة الجبر الحقيقي. وأن كثيرين من ضعيفي الهمة يحتجون بقدر الأشعري ويميلون الى مذهبه لهذا السبب [٤].

٧ - انتقاد السرهندي للماتريدية كذلك

وانتقد السرهندي المذهب الماتريدي أيضا فقال: « يا ليت شعري! ماذا أراد أصحابنا الماتريدية من قولهم باستقلال العقل في بعض الأمور كإثبات وجود الصانع تعالى ووحدانيته، حتى كلفوا من نشأ في شاهق الجبل وعبد الصنم بهما، وإن لم تبلغه دعوة الرسول، وحكموا بترك النظر فيهما بكفره وخلوده في النار، ونحن لا نفهم الحكم بالكفر والخلود في النار الا بعد البلاغ المبين والحجة البالغة المنوطة بإرسال الرسل» [٥].

---

١) صون المنطق والكلام للسيوطي ص ٧٦-٧٧.

٢) الفصل في الملل والنحل ١١٧/٥.

٣) الفصل في الملل والنحل ١١١.

٤) مكتوبات الامام الرباني ٣٣١.

٥) مكتوبات الامام الرباني ص ١٣٨.

٨ - أبو الفرج ابن الجوزي يوبخ الأشعري

انتقد ابنُ الجوزي أبا الحسن الأشعري لأنه فتح على الناس باباً ادى الى النزاع على العقائد والاختلاف في القرآن. فقال « لم يختلف الناس حتى جاء علي بن اسماعيل الأشعري، فقال مرة بقول المعتزلة ، ثم عنّ له فادعى أن الكلام صفة قائمة بالنفس، فأوجبت دعواه هذه أن ما عندنا مخلوق»(١) مع أنهم يصفون ابن الجوزي بأنه من منزّهة الحنابلة.

كذلك انتقد ابنُ الجوزي أبا حامد الغزالي كثيراً والقشيري صاحب الرسالة القشيرية والفتنة البغدادية - وكلاهما أشعريان - فقال « وجاء عبد الكريم بن هوازن القشيري وصنف لهم كتاب الرسالة فذكر فيها العجائب من الكلام في الفناء [أي في الله] والقبض والبسط والجمع والتفرقة والصحو والمحو والسُّكْر والشرب والمكاشفة واللوائح والطوالع واللوامع والتكوين والتمكين والحقيقة والشريعة وغير ذلك من التخليط الذي ليس بشي» (٢).

واعتبر ابن الجوزي أن أساس البدع دخلت على الأمة من طريقين:

١) الفلسفة التي عكف عليها خلق من العلماء لم يقنعوا بما قنع به النبي ﷺ حتى خاضوا في الكلام الذي حملهم على مذاهب ردية أفسدوا بها العقائد. ثم انتقد أبا الحسن الأشعري لأنه فتح على الناس باباً أدى الى النزاع على العقائد والاختلاف في القرآن فتارة يقول بقول المعتزلة وتارة يزعم أن الكلام صفة قائمة بنفس الله فأوجبت دعواه أن القرآن مخلوق».

٢) الرهبنة حيث أخذ خلق من المتزهدين عن الرهبان طريق التقشف»(٣). ويعني بهم الصوفية.

٩ - الشيخ عبد القادر الجيلاني

انتقد الشيخ عبد القادر الجيلاني قول الأشاعرة إن كلام الله معنى قائم قديم بالنفس. وقال: « ينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير

---

١) كتاب صيد الخاطر١٨١و١٨٣ وانظر المنتظم ٦/٣٣٢.

٢) تلبيس ابليس ١٦٥.

٣) صيد الخاطر ١٨٣ وكذلك ٢٢٦.

تأويل، وأنه استواء الذات على العرش، لا على معنى العلو [أي علو المنزلة] والرفعة كما قالت الأشعرية، ولا على معنى الاستيلاء كما قالت المعتزلة[1]. وأنه تعالى ينزل في كل ليلة الى السماء الدنيا كيف شاء لا بمعنى نزول الرحمة وثوابه على ما ادعت المعتزلة والأشعرية» [2].

فهذا الجيلاني يقرن الأشاعرة بالمعتزلة.

١٠ - محمد أنور الكشميري

كذلك انتقده الشاه محمد أنور الكشميري الحنفي [3] قائلا: « ألا ترى أن الأشعري لما بالغ في التنزيه وشدد فيه لزمه نفي كثير من الصفات التي أثبتها السمع حتى قارن المعطلة، فلم يبق للاستواء المنصوص عنده مصداق، وصار نحو ذلك كله من باب المجازات عنده، فالقرآن يأبى عما يريده الأشعري من تنزيهه هذا».

أضاف « وقد نقلنا لك أننا لم نجد تعبيراً في القرآن أزيد إيهاماً من قوله تعالى ﴿إنني أنا الله﴾ ومن قوله ﴿بورك من في النار﴾ وكان ذلك مسموعاً، فالأشعري يزعمه خلاف التنزيه قلت: فعليه أن يكره هذا التعبير أيضاً ولكن القرآن قد أتى به ولم يبال بذلك الايهام، ولا أراه مخالفاً للتنزيه...».

« وبالجملة قد ثبت إسناد كثير من الأشياء في السمع ولا يرضى الأشعري إلا بقطعها عن الله تعالى، مع أن القرآن على ما يظهر لا يسلك مسلك تلك التنزيهات العقلية»[4].

وهذا اعتراف منه بأن إثبات الصفات ليس تشبيهاً، وهو كلام جيد، غير أن الرد على الأشعري والسكوت عن الماتريدي ليس من الإنصاف، لأن الكشميري ماتريدي، والتأويل سائغ في مذهبهم. وكلامه هذا حجة على الماتريدية أيضاً.

---

١) صار هذا القول قول عامة الأشعرية اليوم.

٢) الغنية لطالبي الحق ٥٦-٥٧ و٦٠.

٣) وهو الذي يبجله الكوثري ويعظمه ويجله غاية الاجلال (مقالات الكوثري ٣٥٩ والتصريح بما تواتر في نزول المسيح ١٢-٣٢).

٤) فيض الباري شرح صحيح البخاري ٤/٤٧٣.

١١ - أحمد بن الصديق الغماري

○ ومن المعاصرين أبو الفضل أحمد بن الصديق الغماري - أخو عبد الله الغماري - الذي قال عند تفسير قوله تعالى ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة﴾. « أما الأشعرية فأنكرت أن تكون لله يد بالمرة، فهم أظلم منهم، وزعموا أن من قال لله يد وعين وقدم: مشبّه ومجسّم، وحرّفوا معنى قوله تعالى ﴿بأعيننا﴾ بالحفظ والقدرة، وهو خلاف الحق ومذهب السلف، فكانوا في ذلك أعلم من الله الذي أثبت ذلك لنفسه على المعنى الذي أراده، لا على معنى الجارحة الذي فهمه الأشعرية وغيرهم من المؤولة، وضلّ من قال « قدرتاه مبسوطتان» فإنه ليس من المعهود أن يطلق الله على نفسه معنى القدرة بلفظ التثنية، بل بلفظ الإفراد الشامل لجميع الحقيقة كقوله تعالى ﴿إن القوة لله جميعاً﴾.

وقال في تفسير قوله تعالى ﴿ثم استوى على العرش﴾ قال: « استواءً يعلمه الله تعالى، ويجب علينا الايمان به وتسليم معناه لله ورسوله، لا استولى كما يقول الاشعرية المبتدعة تعالى الله عن قولهم وعن مذهبهم علواً كبيراً»[١].

كل هؤلاء انتقدوا المذهب الأشعري، بينما لم ينتقدوا مذهب أحمد والشافعي في العقائد، مما يؤكد أن الأشعري لم يكن علما من أعلام السنة.

---

١) كتاب الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد ص ٤٦.

الأشاعرة فخورون بعلم الكلام

وبالرغم من اعتراف الأشاعرة بالتزام شيخهم الأشعري بما كان عليه أحمد، كقول السبكي أن « عقيدة الأشعري هي عقيدة أحمد بلا شك ولا ارتياب، وأن الأشعري صرح هو نفسه بذلك مراراً في تصانيفه « أن عقيدتي هي عقيدة الإمام المُبَجَّل، أحمد بن حنبل»[(١)].

الا أنهم سرعان ما يتناقضون فيزعمون أن الناس كانوا يدرسون عند الأشعري على علم الكلام [(٢)] وهذه مخالفة لطريق أحمد فانه لم يكن يوماً يسمح بعلم الكلام فضلا عن أن يرضى به مذهباً، بل يذمه مطلقاً.

وذكروا أن محمد الديباجي كان مقدماً في الفقه وعلم الكلام على مذهب الأشعري، وأن ابن تومرت كان ينصر علم الكلام على مذهب الأشعري [(٣)] وأن ابن الكيال متكلم على مذهب الأشعري [(٤)] وأن الشيخ البالسي كان شافعي المذهب: أشعري العقيدة[(٥)].

فلم يقل: كان شافعي العقيدة لأن الأصول الأشعرية مبنية على علم الكلام الذي سبه الشافعي واتهم متبعيه بالزندقة [(٦)]. ولم يقل تعلم علم الكلام على أصول الشافعي لأن علم الكلام ليس بضاعة الشافعي.

---

١) طبقات الشافعية ٣/٩٩ أو٤/٢٣٦ محققة. اتحاف السادة للزبيدي ٢/٤.

٢) طبقات السبكي ٣/٢٩٤ و٤/٣٣٢.

٣) طبقات السبكي ٦/١٠٩ و٦/٨٨ محققة.

٤) طبقات السبكي ٧/١١٣ محققة.

٥) ٨/٤٠١.

٦) طبقات السبكي ٨/٤٠١.

الأشاعرة يعملون بوصية المعتزلة

وقد أوصى القاضي عبد الجبار المعتزلي لمن يريد إثبات وجود الله عن طريق الجواهر والأعراض « أن يثبتها ثم يوضح حدوثها وأنها تحتاج الى مُحدِث وفاعل يغاير الحوادث، وهو الله»[1].

فعمل الرازي والايجي والأشاعرة عامة بهذه الوصية وقالوا « قد عرفت أن العالم إما جواهر وإما أعراض، وقد يُستدل بكل واحدة منهما على وجود الصانع إما بإمكانه أو حدوثه» [2].

فنحن نحكم فيهم بحكم أبي حنيفة الذي سئل: ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف واياك وكل محدثة فانها بدعة [3] . وكان يلعن عمرو بن عبيد الذي ابتدع بدعة الكلام [4].

---

1) شرح الأصول الخمسة ٩٢.

2) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ٢١٣ المواقف ٢٦٦.

3) رواه السيوطي في صون المنطق والكلام ٣٢ وتبييض الصحيفة في مناقب أبي حنيفة ٣٢٤.

4) صون المنطق والكلام ٣٠.

بطلان دعوى أن ابن حجر كان أشعريا

وقد ادعى قوم أن ابن حجر كان أشعري المذهب.

وهذا قول بلاد دليل، وأنا لا أعلم أن ابن حجر نص على مثل ذلك ولا أذكر أنه أحال لمن يريد اتباع السنة أن يلتحق بالمذهب الأشعري. ونقول لهم:

١) إن ابن حجر نقد مبدأ القصد والنظر اللذان هما عند الأشعرية أول الواجب على المكلف» فقال [١] هو من أصول مذهب المعتزلة بقي من جملة ما بقي عند الأشاعرة [٢].

- لقد سطر الحافظ ابن حجر اعتراف أبي جعفر السمناني وهو من رؤوس الأشاعرة وكبارهم بأن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب» [٣]. ولو قال: « من أصحابنا» لكان دليلا على أنه أشعري.

- وسفّه أبو المظفر بن السمعاني هذا المبدأ الاعتزالي ووصفه بأنه قول مبتدع لم يعرفه السلف الذين كان أول الواجب عندهم الإتيان بالشهادتين [٤].

٢) أن الحافظ ابن حجر أظهر حقيقة الخلاف العقائدي بين أحمد والأشاعرة فقال - هو والزبيدي - أن أحمد تمسك بأن الله يتكلم بصوت، وهو ما أثبته أبو الفضل التميمي في روايته عن أحمد، بينما قالت الأشاعرة إن الله يتكلم بلا حرف ولا صوت. وأثبتت الكلام النفسي [٥]. فأكد ابن حجر أن الكلام النفسي من عند الأشاعرة لا من عند أحمد.

وكان مما أعلنه الأشعري في توبته « أننا بما كان عليه الامام قائلون ولمن خالف قوله مجانبون» [٦].

فلما أذعن الأشعري للحق أعلن أنّ الحق ما كان عليه أحمد وأنه سيتبعه وعلى الناس اتباع أحمد ولم يقل للناس كونوا أشاعرة.

---

١) المحصل للرازي ٦١ التوحيد للماتريدي ٣ الارشاد ٣.

٢) أنظر شرح الأصول الخمسة ٣ والمجلد الثاني عشر من كتاب المغني « النظر والمعارف» والارشاد للجويني ٨ والمواقف للايجي ٦٣.

٣) فتح الباري١/ ٧٠ و١٣/ ٣٤٨.

٤) مختصر الانتصار لأهل الحديث. اختصره السيوطي في صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام ص ١٧١-١٧٢.

٥) فتح الباري ١٣/ ٤٦٠ اتحاف السادة ٢/ ٧٩ طبقات الحنابلة ٢/ ٢٩٦.

٦) تبيين كذب المفتري ١٥٨.

يؤكد ذلك أن لأحمد كتاب المشهور وهو (الرد على الجهمية فيما تأولته من القرآن على غير تأويله) وأثبت الحافظ ابن حجر نسبته اليه [1]. فأثبت لأهل السنة تأويلا وأثبت للجهمية تأويلات مخالفة لهم هي في الحقيقة تحريفات يتبناها الأشاعرة اليوم كتحريف معنى اليد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء والنزول بنزول الأمر أو نزول الملك بأمره.

- وما أورده السبكي عن أحمد أنه قال: « لا يُوصَف اللهُ تعالى الا بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ: لا نتجاوز القرآن والحديث» [2] وما نص عليه الزبيدي أن « المفهوم من ظاهر مذهب أحمد عدم التأويل على الاطلاق وأن الشافعي ومالك وأحمد اختاروا عدم التأويل للمتشابهات» [3] وصرح به الشيخ محمد بن درويش الحوت أن « سيدنا أحمد يمنع التأويل» وصرح أن التأويل مذهب المعتزلة [4].

٣) أن ابن حجر كان دائم التحذير من مسلك الخلف في التأويل الذي عليه الأشاعرة فيقول « وليس من سلك طريق الخلف واثقا بأن الذي يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله» وتكرر قوله بأن « صاحب التأويل ليس جازماً بتأويله». واحتج المرتضى الزبيدي بهذه العبارة [5].

قال: « وقد توسع من تأخر عن القرون الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم. ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلا يردون اليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكرها. ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو من أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عامي جاهل... فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف »[6].

---

١) أنظر فتح الباري ٤٩٣/١٣.
٢) طبقات السبكي ٣٩/٩.
٣) اتحاف السادة المتقين ١٢/٢و٧٩.
٤) رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة ص ٣١ تحقيق كمال الحوت.
٥) فتح الباري ٣٥٣/١٣ و٣٨٣ وانظر اتحاف السادة المتقين ١١٢/٢.
٦) فتح الباري ٣٥٠/١٣_٣٥٢.

الأشاعرة مخالفون لقول إمامهم الأشعري

وقد صرح الأشعري أن أهل الحديث هم أهل الحق فقال « الحق والصواب ما عليه أهل الحديث الذين يثبتون آيات وأحاديث الصفات، القائلين بأن لله يدين ووجهاً وعينين وسمعاً وبصراً وأنه ينزل الى السماء الدنيا وأنه يجيء يوم القيامة كما أخبر، وأنه يقرب من خلقه كيف شاء لا يتأولونها»[١].

فأهل الحديث لا يتأولونها. والأشاعرة إما يحرفون المعنى ويسمونه تأويلا، وإما يتجاهلون المعنى ويسمونه تفويضا. وكلاهما مخالف لأهل الحديث.

٤) أن ابن حجر نقد علم الكلام نقدا شديدا ودعا الى تركه، ومعلوم أن المذهب الأشعري قد شيدت أركانه على علم الكلام.

قال ابن حجر « ويكفي في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين: ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة ماتوا ولم يعرفوا الجوهر ولا العرض.. وقد أفضى الكلام بكثير من أهله الى الشك، وببعضهم الى الالحاد». « وصح عن السلف أنهم نهوا عن علم الكلام وعدوه ذريعة للشك والارتياب [٢].

- وكان يحذر من مغالطات الجوهر والعرض، لِما لها من نتائج فاسدة فيقول: « وكان مما أمر النبي ﷺ: التوحيد. بل هو أصل ما أمر به، فلم يترك شيئا من أمور الدين الا بلّغه، ثم لم يدعُ الى الاستدلال بما تمسكوا به من الجوهر والعرض» [٣] قال: « فالحذر من كلامهم والاكتراث بمقالاتهم فإنها سريعة التهافت» [٤].

ونقل عن أبي المظفر السمعاني « بيان فساد طريقة» المتكلمين

---

١) مقالات الاسلاميين ٢١١ و٢١٧ و٢٩١ و٢٩٥ وسير الأعلام ١٨:٢٨٤.

٢) فتح الباري ١٣/ ٣٥٠-٣٥٢.

٣) فتح الباري ١٣/٥٠٧.

٤) نفس المصدر. لكن السبكي وابن عساكر زعما أن الأشعري رأى رسول الله ﷺ في المنام فأخبره أنه ترك علم الكلام لكن الرسول بادره قائلا « أنا ما أمرتك بترك الكلام» (أنظر طبقات السبكي ٣/٣٤٨ محققة).

في تقسيم الأشياء الى جسم وجوهر وعرض. وزعمهم أن الجسم ما اجتمع من الافتراق، والجوهر ما حمل العرض، والعرض ما لا يقوم بنفسه. « فجعلوا الروح من الأعراض» [1].

وحتى الجويني فإنه صرح أن « الجوهر والعرض ألفاظ اصطلح عليها المتكلمون ولم يكن معروفاً عند السلف» [2].

٥) أن ابن حجر ذكر أن الرازي الأشعري « أوصى بوصية تدل على أنه حسن عقيدته» [3]. فعلى أي عقيدة كان وعلى أي عقيدة مات؟

وكيف يكون ابن حجر موافقا له على عقيدته وقد كان الرازي قبل موته أشعري الاعتقاد. وهل التوبة الا عن هذا المذهب؟

٦) ان ابن حجر انتقد موقف أهل الكلام من خبر الواحد وأيد موقف أهل الحديث ووقف موقف الشافعي [4].

فقد ذكر أربعة أنواع للخبر المحتف بقرائن الصحة، وأهمها آخرها وهو التلقي الرابع:

قال « وهذا التلقي وحده أقوى من إفادته العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر».

وقال الحافظ «.. منها ما أخرجاه في الصحيحين مما لم يبلغ حد المتواتر، فإنه احتفت به قارئن منها: جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تميز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول» [5].

٧) أن ابن حجر نقل تشنيع أهل الحديث واللغة على قول المعتزلة استوى أي استولى [6]. ولو كان أشعريا لوافق الأشاعرة على تأويل الاستواء بالاستيلاء الذي قلدوا فيه المعتزلة.

---

١) أي كيف تكون الروح عرضا مع أن الجسم لا يقوم الا بها؟.
٢) لمع الأدلة للجويني ص ٧٦.
٣) لسان الميزان ٤/٤٢٩ (أو ٤/٥٠٠ ط: دار الفكر).
٤) فتح الباري ٢:٦و٦٨و ١٣:٣٥٥.
٥) نزهة النظر وشرحها ٢٦ ط: مكتبة طيبة ٢٦.
٦) أنظر فتح الباري ١٣/٤٠٧.

التناحر الأشعري الأشعري

اعترف العز بن عبد السلام وابن حجر الهيتمي بوقوع الخلاف فيما بين الأشاعرة « والعجيب أن الأشعرية اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم والبقاء والوجه واليدين والعينين، وفي الأحوال وفي تعدد الكلام واتحاده» (١).

وذكر العز بن عبد السلام أن أصحاب الأشعري مترددون مختلفون في صفات البقاء والقدم هل هي من صفات السلب أم من صفات الذات (٢).

وصدق فيما قال، فإن منهم من يقسم الصفات الى قسمين: نفسية ومعنوية، ومنهم من يجعلها ثلاثة أقسام: ذاتية ومعنوية وفعلية، ومنهم من يجعلها أربعاً: نفسية وسلبية وصفات معان وصفات معنوية(٣).

فهم مختلفون في طريقة تنزيه ربهم.

ومنهم المفوض الذي يلزم المؤول بالتحريف في صفات الله.

ومنهم المؤول الذي يصف المفوض بأنه يلزمه أن النبي كان جاهلا بمعاني صفات الله.

وكل من هاتين الطائفتين تمتاز بصفة ذكرها الله في أهل الكتاب:

فالمؤولة ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾.

والمفوضة ﴿لا يعلمون الكتاب الا أماني﴾ أي إلا تلاوة للمعنى، لا يفهمونه ولا يتدبرونه. مع أن ثمرة التلاوة يجب أن تكون التفكر وتدبر المعاني. وأنهم ﴿نسوا حظا مما ذكروا به﴾

---

١) قواعد الأحكام ١٧٢ الإعلام بقواطع الاسلام ٢٤ ط: دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٧ والزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي ٣٥٠/٢ وحكى الشهرستاني رد الباقلاني على شيخه الأشعري في إثبات الحال (الفصل في الملل والنحل ١٢١/١).

٢) قواعد الاحكام الكبرى ١٧٠.

٣) أنظر في ذلك: الارشاد للجويني ٥١ ولوامع البينات للرازي ٤٧ واتحاف المريد بجوهرة التوحيد ٦٩و١١٤.

الأشاعرة المؤولة يردون على الأشاعرة المفوضة

فالأشاعرة فرقتان: أشاعرة مؤولة وأشاعرة مفوضة.
والماتريدية فرقتان: ماتريدية مؤولة وماتريدية مفوضة.
فهم في الحقيقة أربع فرق لا فرقتان.
وكل فريق منهم ينكر على الأخر ويتهمه بتجاهل معاني كلام الله، بل ونسبة الجهل وما لا يليق الى النبي ﷺ.

وقد رد ابن فورك على المفوضة الذين يزعمون أن ألفاظ الصفات مما لا يفهم معناه قائلا: بأنه لو كان معنى الصفات غير مفهوم لكان خطاب الله خالياً من الفائدة، وعارياً عن معنى صحيح: وهذا مما لا يليق بالنبي ﷺ[1]. واذا كان لا يليق بالنبي فهو باطل!

ولكن العجيب أن الأشاعرة يجعلون هذا الباطل أحد طريقي أهل السنة في تنزيه الله (التأويل والتفويض) ويجيزون لأتباعهم أن يختاروا أياً من الطريقين شاؤا: إما التأويل وإما التفويض. حتى قال اللقاني في جوهرة التوحيد[2]:

وكل وصفٍ أوهم التشبيها   أوِّلْهُ أو فوض ورُم تنزيها

○ وألزم الرازي المفوضة بأحد أمرين:
- إما أن يقطعوا بتنزيه الله عن المكان والجهة، فقد قطع بأنه ليس مراد الله من الاستواء الجلوس. وهذا هو التأويل.
- وإما أن لا يقطع بتنزيه الله عن المكان والجهة بل بقي شاكاً فيه، فهو جاهل بالله تعالى»[3].

○ وطعن أبو حيان النحوي في التفويض ورجح التأويل عليه.
ونقل قول ابن عباس عن آيات الصفات بأن «هذا من المكتوم الذي لا يفسر» وكذلك نقل قول الشعبي وسعيد بن المسيب والثوري « نؤمن بها ونقر كما نصّتْ، ولا نعيّن تفسيرها ولا يسبق النظر فيها. ثم وصف هذين القولين بأنهما قول من لم يمعن النظر في لسان

١) مشكل الحديث وبيانه ٤٩٦.
٢) جوهرة التوحيد ص ٩١ وهو مقرر في الأزهر في تدريس مادة العقيدة.
٣) التفسير الكبير للرازي ٦/٢٢.

العرب». ونسب الى جماهير المسلمين أن الصفات تفسر على قوانين اللغة ومجازات الاستعارة. فما صح في العقل نسبته اليه [أي الى الله] نسبناه، وما استحال أولناه بما يليق به تعالى»[1]. وهذا القول هو الأصل الذي يقول به المعتزلة.

ولما قال والد الجويني إن الحروف المقطعة من قبيل الصفات ورجح التفويض زاعماً أنه طريق السلف [2]:

رد عليه القشيري في التذكرة الشرقية قائلا:

« وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله ما لا سبيل لمخلوق الى معرفته ولا يعلم تأويله الا الله؟ أليس هذا من أعظم القدح في النبوات وأن النبي ﷺ ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى ودعا الخلق الى علم ما لا يعلم[3]؟ أليس الله يقول بلسان عربي مبين؟ فإذن: على زعمهم يجب أن يقولوا كذب حيث قال ﴿بلسان عربي مبين﴾ اذ لم يكن معلوما عندهم، وإلا: فأين هذا البيان؟

واذا كان بلغة العرب فكيف يدعي أنه مما لا تعلمه العرب؟

ونسبة النبي ﷺ الى أنه دعا الى رب موصوف بصفات لا تعقل: أمر عظيم لا يتخيله مسلم، فان الجهل بالصفات يؤدي الى الجهل بالموصوف، وقول من يقول: استواؤه صفة ذاتية لا يعقل معناها، واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها، والقدم صفة ذاتية لا يعقل معناها، تمويه ضمنه تكييف وتشبيه ودعاء الى الجهل... وإن قال الخصم بأن هذه الظواهر لا معنى لها أصلا فهو حكم بأنها ملغاة، وما كان في إبلاغها الينا فائدة، وهي هدر. وهذا محال... وهذا مخالف لمذهب السلف القائلين بإمرارها على ظواهرها»[4]. وهذا ما رجحه النووي حيث قال «يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل الى معرفته»[5].

---

١) أنظر تفسير البحر المحيط ١٢١/١ و١٢٤/٢ ٥٢٤/٣.

٢) اتحاف السادة المتقين ١١٠/٢.

٣) قال جابر في حجة النبي ﷺ «ورسول الله بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله» (مسلم رقم ١٤٧ كتاب الحج).

٤) اتحاف السادة المتقين ١١٠/٢-١١١ صريح البيان ٣٥ ط: مجلدة.

٥) شرح مسلم للنووي ٢١٨/١٦.

التناحر الأشعري الماتريدي

أما قول من قال: « الأشاعرة والماتريدية هم فرقتا أهل السنة وأن ما بينهما من الخلاف فهو ليس في الأصول».

فإن أول مسألة اختلف الماتريدية والأشاعرة عليها وجود الله: هل هو عين الذات أم زائد على الذات؟ حكاه الزبيدي عن السبكي[1].

فأول خلافهما حول تفاصيل وجود الله وبقائه: هل هو باق ببقاء زائد على الذات أم لا: فاذا اختلفوا على وجود الله وبقائه فماذا نفعل؟ أينتهي الأمر أن نختار أحد القولين بالقرعة؟

والثاني حول صفاته: فقد نص ابن حجر المكي وملا علي قاري على أن « صفات الأفعال حادثة عند الأشاعرة قديمة عند الماتريدية»[2]

قال الماتريدي ردا على الأشاعرة: « والقول بحدوث شيء منها [أي الصفات] يؤدي الى القول بتغير الله وهو يؤدي الى عبادة غير الله» [3]. فهاهو يتهم الأشاعرة بالشرك فكيف تكون الفرقتان - وهما مثنى - ممثلتين للفرقة الناجية التي تكون واحدة؟!

توبة رؤوس الأشاعرة عن المذهب الأشعري

ولا يزال المتأخرون من أتباع هذا المذهب يحتجونٍ بمن تراجع عن مذهبهم من أئمة المذهب المتقدمين الذين كانوا مقعدين للمذهب ومكثرين من التأليف فيه ثم أعلنوا التراجع عن التأويل وعلم الكلام. ومع ذلك تجد المتأخرين من الأشاعرة يحتجون بما كتبوه قبل تراجعهم عنه، ويتجاهلون توبتهم من طريق الأشعرية. وهذا تعصب أعمى.

ومن بين أبرز هؤلاء الراجعين:

الجويني

الرازي

الغزالي

(١) الامام الجويني: قد ثبت رجوع الجويني والرازي والباقلاني

---

١) اتحاف السادة المتقين ٢/٩٥.

٢) فتح المبين شرح الأربعين ٧٨ الفقه الأكبر بشرح القاري ١٤.

٣) التوحيد للماتريدي ٥٣ و ١٠٨ اتحاف السادة المتقين ٢/١٥٨.

عن علم الكلام كما نص عليه الحافظ ابن حجر والذهبي، وكانوا قبل توبتهم على المذهب الأشعري ولم يكونوا آنذاك معتزلة. ولذلك احتج شارح الفقه الأكبر (ملا علي قاري) بتوبة الجويني والرازي عن علم الكلام في معرض تحذيره منه[1].

قال ابن الجوزي: « وكان الجويني قد بالغ في الكلام (علم المنطق والجدل) وصنّف الكتب الكثيرة فيه، ثم رأى أن مذهب السلف أولى» [2].

قلت: وكيف لا يقول ذلك وهو الذي طعن في علم الكلام حتى قال « وقد أفضى الكلام بأكثرهم الى الشكوك وببعضهم الى الالحاد» [3].

وكان الجويني يقول وهو على فراش الموت: « يا أصحابنا لا تشتغلوا بعلم الكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغ ما تشاغلت به» [4]

(٢) فخر الدين الرازي الذي أوصى وصية قبل موته قال فيها « لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا» الى أن قال: « ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي» [5].

وجاء في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة [6] ما نصه: « قال ابن الصلاح: أخبرني القطب الطوغاني مرتين أنه سمع فخر الدين الرازي يقول: يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام. وبكى». ونحن نعلم أن الرازي لم يكن إلا أشعرياً حين كان على منهج علم الكلام.

وقد نقد الحافظ ابن حجر مسلك الرازي عندما كان على منهج أهل الكلام، وذكر أنه كان ميّالاً الى التشيع، وأنه كان يورد شبهات المخالفين في المذهب والدين على غاية من الدقة والتفصيل، ثم يورد

---

١) الفقه الأكبر بشرح ملا علي قاري ص ٥-٦.

٢) المنتظم ١٩/٩ وتلبيس ابليس ٨٥ لابن الجوزي، شذرات الذهب ٣٦١/٣ طبقات الشافعية ٢٦٠/٣ سير أعلام النبلاء ٤٧١/١٨.

٣) تلبيس ابليس ٨٢.

٤) فتح الباري٣٥٠/١٣ سيرأعلام النبلاء ٤٧٤/١٨ طبقات السبكي٢٦٠/٣ و١٨٥/٥ طبعة محققة شرح الفقه الأكبر للقاري ٦ المنتظم لابن الجوزي ١٩/٩ صون المنطق ١٨٤.

٥) سير أعلام النبلاء ٥٠١/٢١ اتحاف السادة المتقين للزبيدي ٥٤/٢ طبقات السبكي ٣٧/٥.

٦) طبقات الشافعية ٨٢:٢.

مذهب أهل السنة على غاية من الوهاء.

ثم قال الحافظ: «وقد مات الفخر الرازي يوم الإثنين سنة ست وست مائة وأوصى بوصية تدل على أنه حسن اعتقاده» [1] فعلى أي عقيدة كان وإلى أي عقيدة انتقل!.

وذكر ابن كثير في البداية (٥٥/١٣) رجوع الرازي عن علم الكلام الى عقيدة السلف. ولهذا لما رأى العديد من علماء الشافعية والحنفية ما نتج عن تعلم علم المنطق من فرقة بين المسلمين وتناحر أفتوا بجواز الاستنجاء به اذا كان خالياً عن ذكر الله[2].

قال ابن الصلاح: « أخبرني القطب الطوغاني مرتين أنه سمع فخر الدين الرازي يقول: « يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام، وبكى» [3]. فاذا كان على علم الكلام السني فلماذا تندم على الاشتغال به؟

ويعطينا ابن كثير ملخصاً عن هذه الوصية فيقول: « وقد ذُكِرَتْ وصيتُه عند موته وأنه رجع عن علم الكلام فيها الى طريقة السلف وتسليم ما ورد على الوجه المراد اللائق بجلال الله» [4].

(٣) الامام الغزالي الذي صنف كتاب « إلجام العوام عن علم الكلام» قبل موته بأيام [5]، حرّم فيه تعاطي علم الكلام وقرر أن مذهب السلف هو الحق، وأن من خالفهم في منهجهم فهو مبتدع [6]، وأنه ينبغي أن يعرف الخلق ربهم بأدلة القرآن لا بقول المتكلمين أن الاعراض حادثة وأن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة:

فانه ما ثار الشر الا منذ نبغ المتكلمون. وعلم الكلام ليس الا معالجة المرضى بالمرض ودفع الشر بالشر ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقمعه الا السيف والسنان، فانه ما بعد بيان الله بيان [7].

---

١) لسان الميزان ٤٢٨/٤.

٢) *الفقه الأكبر* ١٤٦ بشرح *القاري*.

٣) شذرات الذهب ٢١/٥ والبداية والنهاية ٦١/١٣.

٤) البداية والنهاية ٥٥:١٣.

٥) انظر دراسة الدكتور بدوي للترتيب الزمني لهذا الكتاب "مؤلفات الغزالي٢٣١".

٦) الجام العوام عن علم الكلام٦٢.

٧) الجام العوام ٨٧و٨٩.

عملي في هذه الرسالة

○ قمت في هذه الرسالة بنقل كلام ابن حزم حسب ترتيب صفحات كتابه (الفصل) لا بحسب ترتيب الموضوعات بهدف متابعة الباحث لكلام ابن حزم من بدايات الكتاب التزاما بنص الكتاب.
ولكنني وضعت فهرسة أخرى بحسب الموضوعات.

○ وضعت أقواسا للعناوين التي كنت وضعتها تسهيلا على الباحث لمتابعة المواضيع التي يريدها.

○ لم أقم بدراسة شاملة لأقوال ابن حزم وتحري أصولها من كتب الأشاعرة، فإن هذا غير ممكن حاليا نظرا لانشغالي بكثير من البحوث التي يهمني إخراجها كالموسوعة الكبيرة التي أعدها للرد على شبهات أهل البدع.
وعسى أن ييسر الله من يقوم بمثل هذا الجهد الذي يتطلب وقتا.

○ عمدت الى ترقيم بين كل فقرة وفقرة، وربما عمدت الى وضع الترقيم بين صفحتين.

○ كتبت مقدمة علمية عن أهم مواقف أهل العلم من المذهب الأشعري. من كلام الأئمة المعتبرين كأبي نصر السجزي وعبد القادر الجيلاني وابن الجوزي حتى لا يقال إن ابن حزم شذ في موقفه من الأشاعرة.
فإنه وإن كان لابن حزم أقوال متناقضة وأقوال متفردة فإن رده على الأشاعرة لم يكن تناقضا منه لأن الذين نقدوا هذا المذهب من فضلاء الأئمة المعتبرين.

هذا وأسأل الله أن ينفع بهذا الجهد وأن يجعله خالصا لوجهه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله.

ترجمة ابن حزم

هو أبو محمد؛ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي مولى أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس الأموي القرشي، وهو المعروف بيزيد الخير أبو معاوية، ونائب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على دمشق[1].

ولد يوم الأربعاء في آخر يوم من رمضان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في بيت وزارة وجاه حيث كان والده وزيراً للمنصور بن أبي عامر، حاجب الخليفة الأموي هشام المؤيد في عصر من أزهى عصور الأندلس وحي من أرقى أحياء قرطبة.

وكان والده حريصاً على تنشئته وتربيته فتعلم وحفظ القرآن وحفظ كثيرا من الأشعار ونشأ نشأة مستقيمة في بيئة تنعم بالأمن والرخاء.

ولكن هذا الرخاء لم يعمر طويلا فقد بلغ ابن حزم الخامسة عشرة من عمره ودخلت في هذا الوقت عصور من الفتن والاضطرابات السياسية. الى أن اجتاح مرض الطاعون الذي توفي به ابن حزم رحمه الله تعالى في ذي القعدة سنة ٤٠١ هـ.

قال الذهبي: « رزق ذكاءً مفرطاً وذهناً سيالاً، وكتباً نفيسة كثيرة... وكان قد مهر أولا في الأدب والأخبار والشعر وفي المنطق وأجزاء الفلسفة فأثرت فيه تأثيراً ليته سلم من ذلك، ولقد وقفت له على تأليف يحض فيه على الاعتناء بالمنطق ويقدمه على العلوم فتألمت له، فإنه رأس في علوم الأسلام، متبحر في النقل، عديم النظير على يبس فيه، وفرط ظاهرية في الفروع لا الأصول.

قيل: إنه تفقه أولا للشافعي، ثم أداه اجتهاده الى القول بنفي القياس كله جليّه وخفيّه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب

---

١) أنظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٣٢٥ سير أعلام النبلاء ١٨/١٨٤ العبر ٣/٢٣٩ تذكرة الحفاظ ٣/١١١٧ لسان الميزان ٤/٢٢٩ رقم ٥٧٣٧.

والحديث، والقول بالبراءة الأصلية، واستصحاب الحال، وصنف في ذلك كتباً كثيرة، وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، وسب وجدع، فكان جزاؤه من جنس فعله، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة وهجروها ونفروا منها، وأحرقت في وقت، واعتنى بها آخرون من العلماء وفتشوها انتقاداً واستفادة...

وكان ينهض بعلوم جمة ويجيد النقل ويحسن النظم والنثر. وفيه دين وخير، ومقاصده جميلة، ومصنفاته مفيدة، وقد زهد في الرئاسة، ولزم منزلة مكِبّاً على العلم، فلا نغلو فيه ولا نجفو عنه، وقد أثنى عليه قبلنا الكبار... حط عليه القاضي أبو بكر بن العربي... قلت: لم ينصف القاضي أبو بكر رحمه الله شيخ أبيه في العلم، ولا تكلم فيه بالقسط، وبالغ في الاستخفاف به. وأبو بكر فعلى عظمته في العلم لا يبلغ رتبة أبي محمد ولا يكاد، فرحمهما الله وغفر لهما»[1].

قال أبو حامد الغزالي: « وجدت في أسماء الله تعالى كتاباً ألفه أبو محمد بن حزم الأندلسي يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه».

وقال العز بن عبد السلام رحمه الله: « ما رأيت في كتب الاسلام مثل المحلى لابن حزم». وقال أبو عبد الله الحميدي: « كان ابن حزم حافظاً للحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة متفنناً في علوم جمة»[2].

ومن شيوخه: أبو علي الفاسي وأبو عمر النمري المعروف بالحافظ ابن عبد البر ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود بن وجه الجنة وغيرهم كثير.

هذا وبالرغم من تناقض ابن حزم في مواقف كثيرة له كالتزام الظواهر في الفروع والخروج عن ذلك في الأصول، فانه لم يكن من تناقضه الاعتراض على أبشع أقوال الأشاعرة، فان كثيرا من أهل العلم والفضلاء وقفوا من المذهب الأشعري موقف ابن حزم وحذروا من هذا المذهب ودعوا الى مقاطعة كل من التزم علم الكلام سواء كان جهمياً أو معتزلياً أو أشعرياً.

---

١) سير أعلام النبلاء ١٨/١٨٦-١٨٨.

٢) ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ٤/٢٢٩ رقم ٥٧٣٧.

[موقف الامام ابن حزم من المذهب الأشعري]

قال ابن حزم رحمه الله: « وقالت النصارى: إن كل نصراني لم يتوالد من دم ولا شهوة اللحم ولكن توالدوا من الله فصح بهذا أن لكل نصراني من ولادة الله ... كالذي للمسيح سواء بسواء...

وهذا يلزم الأشعرية الذين يقولون بأن علم الله تعالى وقدرته هما غير الله: تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا» (الفصل ٥٧/١).

الرد على من زعم
أن الانبياء والرسل
ليسوا اليوم أنبياء ولا رسلا

حديث فرقة مبتدعة تزعم أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ ليس هو الآن رسول الله ولكنه كان رسول الله، وهذا قول ذهب اليه الأشعرية.

وأخبرني سليمان بن خلف الباجي وهو من مقدميهم اليوم أن محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني على هذه المسألة، قتله بالسم محمود بن سبكتكين صاحب ما دون وراء النهر من خراسان رحمه الله.

وهذه مقالة خبيثة مخالفة لله تعالى ولرسوله ﷺ ولما أجمع عليه جميع أهل الاسلام مذ كان الاسلام إلى يوم القيامة، وإنما حملهم على هذا قولهم الفاسد أن الروح عرض والعرض يفنى أبدا ويحدث ولا يبقى وقتين، فروح النبي ﷺ عندهم قد فنيت وبطلت ولا روح له الآن عند الله تعالى، وأما جسده ففي قبره موات فبطلت نبوته بذلك ورسالته.

ونعوذ بالله من هذا القول فانه كفر صراح لا ترداد فيه، ويكفي من بطلان هذا القول الفاحش الفظيع أنه مخالف لما أمر الله عز وجل به ورسوله ﷺ واتفق عليه جميع أهل الاسلام من كل فرقة وكل نحلة من الأذان في الصوامع كل يوم خمس مرات... أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله.

فالأذان كذب على قولهم، وهذا كفر مجرد [1].

وسبب هذه المقولة من ابن فورك الأصل الفاسد عند المذهب الأشعري أن العرض لا يبقى زمانين، وأن النبوة والرسالة صفة للحي وصفات الحي أعراض، وهذه الأعراض تبقى مشروطة بالحياة قائمة بها تزول بزوالها، فكيف يكون رسولا نبياً بعد موته؟ فالتزموا بعد انتفاء حياة النبي ﷺ انتفاء رسالته وزوالها، ثم رقعوا بدعتهم هذه ببدعة أخرى وهي أن الرسول ﷺ حي في قبره حياة «دنيوية» وبهذا لا زالت رسالته. قال ابن حزم « وإنما وقع فيه - أي هذا القول - من ضل لقول فاسد وهو أن الروح عرض لا يبقى وقتين»[2].

فيجب على قول هؤلاء المحرومين أن هذا باطل وكذب وانما كان يجب أن يكلفوا أن يقولوا « محمد كان رسول الله». وكذلك قوله تعالى ﴿ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك﴾ وكذلك قوله ﴿يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم﴾ وقوله تعالى ﴿وجيء بالنبيين والشهداء﴾ فسماهم الله رسلا وقد ماتوا وسماهم نبيين ورسلا وهم في القيامة.

وكذلك ما أجمع الناس عليه وجاء به النص من قول كل مصل فرضا أو نافلة: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فلو لم يكن روحه عليه السلام موجوداً قائماً لكان السلام على العدم هدراً.

فان قالوا كيف يكون ميتاً رسول الله وانما هو الذي يخاطب عن

---

1) ذكر الذهبي أن أبا بكر ابن فورك كان يقول: كان رسول الله ﷺ رسولا في حياته فقط، وأن روحه قد بطل وتلاشىٰ وليس هو في الجنة عند الله، مما دفع محمود ابن سبكتكين الى قتله بالسم (النجوم الزاهرة ٢٤٠/٤ وفيات الأعيان ٤٨٢/١ سير اعلام النبلاء ٨٣/٦ الفصل في الملل والنحل ٨٨/١ طبقات السبكي ١٣٢/٤ محققة). وقد دعا ابن حزم للسلطان بخير لقتله ابن فورك، ذكره أبو الوليد الباجي وابن حزم (سير أعلام النبلاء وأقره ٢١٦/١٧).

وقال ابن حزم: « وما قال بهذا القول أحد ممن ينتمي إلى الاسلام الا أبو الهذيل العلاف المعتزلي وهي إحدى شُنَعِهِ المُخرِجة له عن الاسلام ثم اتبعه على ذلك الطائفة المنتمية الى الأشعري» (الفصل في الملل والنحل ٨٨/١ و٧٦ والدرة فيما يجب اعتقاده ٢٠٤-٢٠٥ له أيضاً).

2) الدرة فيما يجب اعتقاده ٢٠٤.

الله بالرسالة؟

قيل لهم: نعم يكون من أرسله الله تعالى مرة واحدة فقط رسولاً لله تعالى أبداً لأنه حاصل علي مرتبة جلالة لايحطه عنها شيئ أبداً، ولا يسقط عنه هذا الإسم أبداً ولو كان ما قلتم لوجب أن لا يكون رسول الله ﷺ رسولاً الى أهل اليمن في حياته، لأنه لم يكلمهم ولا شافههم ويلزم أيضاً أن لا يكون رسول الله الا ما دام يكلم الناس فاذا سكت أو أكل أو نام أو جامع لم يكن رسول الله.

وهذا حمق مشوب بكفر وخلاف للاجماع المتيقن، ونعوذ بالله من الخذلان.

وأيضاً فان خبر الاسراء الذي ذكره الله عز وجل في القرآن وهو منقول نقل التواتر وأحد أعلام النبوة ذكر فيه رسول الله ﷺ أنه رأى الأنبياء عليهم السلام في سماءٍ فهل رأى أرواحهم التي هي أنفسهم؟

ومن كذب بهذا أو بعضه فقد انسلخ عن الاسلام بلا شك ونعوذ بالله من الخذلان. وهذه براهين لا محيد عنها.

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه أخبرأن لله ملائكة يبلغون منا السلام، وانه من رآه في النوم فقد رآه حقاً.

ولقد بلغني عن بعضهم أنهم يقولون إن أمهات المؤمنين رضوان الله عليهن لسن الآن أمهات المؤمنين، لكنهن كن أمهات المؤمنين، وهذا ضلال بحت وحماقة محضة، ولو كان هذا لوجب ان لا تكون أم المرء التي ولدته وأبوه الذي ولده أباه ولا أمه الا في حين الولادة والحمل من الأم فقط، وفي حين الانزال من الأب فقط لا بعد ذلك، وهذا من السخف الذي لا يرضى به لنفسه ذو مسكة.

فإن قالوا: أتقولون أن عمر أمير المؤمنين اليومٍ أو عثمان أيضاً كذلك؟ قلنا لهم: لا، وهذا اجماع لأنه لا يكون أميراً الا من الائتمار لأمره واجب وليس هذا لأحد بعد موته إلا للنبي وانما هو لخليفة بعد خليفة طول حياته فقط. فبطل أن يكون لهم فيها متعلق. (الفصل ١/٨٨-٩٠).

[فرق المقرين بملة الاسلام خمسة]

وهم أهل السنة والمعتزلة والمرجئية والشيعة والخوارج، ثم افترقت كل فرقة من هذه على فرق، ثم سائر الفرق الأربعة التي ذكرنا ففيها ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد وفيهم ما يخالفهم الخلاف القريب:

فأقرب فرق المرجئية الى أهل السنة من ذهب مذهب أبي حنيفة الفقيه الى أن الإيمان هو التصديق باللسان والقلب معاً، وأن الأعمال انما هي شرائع الإيمان وفرائضه فقط.

وأبعدهم أصحاب جهم بن صفوان والأشعري ومحمد بن كرام السجستاني، فان جهماً والأشعري يقولون إن الايمان عقد بالقلب فقط، وإن أظهر الكفر والتثليث بلسانه وعبد الصليب في دار الاسلام بلا تقية.

أما المرجئية فعمدتهم التي يتمسكون بها الكلام في الايمان والكفر ما هما والتسمية بهما والوعيد، واختلفوا فيما عدا ذلك كما اختلفت غيرهم ، وأما المعتزلة فعمدتهم التي يتمسكون بها الكلام في التوحيد وما يوصف به الله تعالى ثم يزيد بعضهم الكلام في القدر والتسمية بالفسق أو الايمان والوعيد وقد يشارك المعتزلة في الكلام فيما يوصف الله تعالى به جهم بن صفوان ومقاتل بن سليمان والأشعرية وغيرهم من المرجئية (الفصل ٢/١١١-١١٢).

[قول الأشاعرة في الاستواء قول فاسد]

«الرحمن على العرش استوى» وقد تأول المسلمون في هذه الأية تأويلات أربعة: أحدها قول المجسمة، وقد أبنا بحول الله فساده، والآخر قالته المعتزلة وهو أن معناه استولى، وانشدوا: قد استوى بشر على العراق.

وهذا فاسد لأنه لو كان ذلك لما كان العرش أولى بالاستيلاء عليه من سائر المخلوقات، ولجاز لنا أن نقول: الرحمن على الأرض استوى لأنه تعالى مستولٍ عليها (الفصل ٢/١٢٣).

[قولهم في صفة العلم لله]

وقال الأشعري في أحد قوليه لا يقال [أي عن علم الله] هو الله ولا هو غير الله، وقال في قول له آخر وافقه عليه الباقلاني وجمهور أصحابه: «إن علم الله تعالى هو غير الله وخلاف الله وأنه مع ذلك غير مخلوق لم يزل»(الفصل ٢/١٢٦).

أما قولهم في أن ليس لله تعالى علم فمخالف للقرآن وما خالف القرآن فباطل، ولا يحل لأحد أن ينكر ما نص الله تعالى عليه، وقد نص الله تعالى على أن له علماً فمن أنكره فقد أنكر على الله تعالى، وأما اعتراضاتهم التي ذكرنا ففاسدة كلها وسنوضح فسادها ان شاء الله تعالى في أفسادها لقول الجهمية والأشعرية، لأن هذه الاعتراضات هي اعتراضات هاتين الطائفتين وبالله التوفيق (الفصل ١٢٧/٢).

قول من قال أن علم الله تعالى هو غير الله تعالى وخلافه وأنه ما يزل مع الله تعالى.
هذا قول لا يحتاج في رده الى أكثر من أنه شرك مجرد وابطال للتوحيد، لأنه اذا كان مع الله تعالى شيء غيره لم يزل معه، فقد بطل أن يكون الله تعالى كان وحده بل قد صار له شريك في أنه لم يزل: وهذا كفر مجرد ونصرانية محضة مع أنها دعوى ساقطة بلا دليل أصلاً، وما قال بهذا أحد قط من أهل الاسلام قبل هذه الفرقة المحدثة بعد الثلاث ماية عام، فهو خروج عن الاسلام وترك للاجماع المتيقن.

وقد قلت لبعضهم: اذا قلتم إنه لم يزل مع الله تعالى شيء آخر هو غيره وخلافه، ولم يزل معه فلماذا أنكرتم على النصارى في قولها أن الله ثالث ثلاثة، فقال لي مصرحاً: ما أنكرنا على النصارى الا اقتصارهم على الثلاثة فقط ولم يجعلوا معه تعالى أكثر من ذلك فامسكت عنه أن صرح بأن قولهم أدخل في الشرك من قول النصارى، وقولهم هذا رد لقول الله عز وجل ﴿قل هو الله أحد﴾، فلو كان مع الله غير الله لم يكن الله أحد.

وما كنا نصدق من أن ينتمي الى الاسلام يأتي بهذا لولا أنا شاهدناهم وناظرناهم ورأينا ذلك صراحاً في كتبهم ككتاب السمناني

قاضي الموصل في عصرنا هذا وهو من أكابرهم وفي كتاب المجالس للأشعري وفي كتب لهم أخر (الفصل ٢/١٣٥).

ووجدنا المتأخرين من الأشعرية كالباقلاني وابن فورك وغيرهما قالوا: إن هذه الأسماء ليست أسماء لله تعالى، ولكنها تسميات له وأنه ليس لله إلا اسم واحد.

لكنه قول إلحاد ومعارضة لله عز وجل بالتكذيب بالآيات التي تلونا ومخالفة لرسول الله فيما نص عليه من عدد الأسماء وهتك لإجماع أهل الاسلام عامهم وخاصهم قبل أن تحدث هذه الفرقة.

وهذا لا يجوز البتة لأنه لم يصح به نص البتة، ولا يجوز أن يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه، وقد قال تعالى ﴿والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم﴾ فصح أن القديم من صفات المخلوقين، فلا يجوز أن يسمى الله تعالى بذلك، وانما يعرف القديم في اللغة من القدمية الزمانية أي أن هذا الشيء أقدم من هذا بمدة محصورة، وهذا منفي عن الله تعالى وقد أغنى الله عز وجل عن هذه التسمية بلفظة اول، فهذا هو الاسم الذي لا يشاركه تعالى فيه غيره وهو معنى أنه لم يزل (الفصل ٢/١٥١-١٥٢).

وقد رأيت لابن فورك وغيره من الأشعرية في الكلام في هذا الحديث أنهم قالوا في معنى قوله عليه السلام أن الله خلق آدم على صورته، إنما هو على صفة الرحمن من الحياة والعلم والاقتدار واجتماع صفات الكمال فيه وأسجد له ملائكته كما أسجدهم لنفسه وجعل له الأمر والنهي على ذريته كما كان لله كل ذلك.

هذا نص كلام أبي جعفر السمعاني عن شيوخه حرفاً حرفاً، وهذا كفر مجرد لا مرية فيه لأنه سوّى بين الله عز وجل وآدم في الحياة والعلم والاقتداء واجتماع صفات الكمال فيهما، والله يقول ﴿ليس كمثله شيء﴾.

ثم لم يقنعوا بها حتى جعلوا سجود الملائكة لآدم كسجودهم لله عز وجل، ولا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في أن سجودهم لله تعالى سجود عبادة ولآدم سجود تحية واكرام، ومن قال: إن الملائكة عبدت آدم كما عبدت الله عز وجل فقد أشرك (الفصل ٢/١٦٨).

[كيف يأمر الله من لا وجود لهم؟]

وقال الأشعرية: لم يزل الله تعالى آمراً لكل من أمره بما يأمر به اذا وجد، وهذا باطل متيقن لأنه لو كان كذلك لكان الله تعالى لم يزل آمراً لنا بالصلاة الى بيت المقدس، لم يزل آمراً لنا بأن لا نصلي الى بيت المقدس، لكن الى الكعبة فيكون آمراً بالفعل للشيء والترك له معاً، وهذا تخليط جل الله تعالى عنه.

وأيضاً فانه يلزمهم في نهي الله تعالى عما نهى عنه أنه لم يزل، لأنه لا فرق بين أمره تعالى وبين نهيه، فان قالوا: بل نهيه محدث وأمره قديم، قلنا لهم: ما قولكم فيمن عكس عليكم فقال: بل نهيه لم يزل وأما أمره فمحدث وكلا القولين تخليط؟

وأيضاً فانهم مقرون بأن القديم لا يتغير ولا يبطل، وقد صح أمره تعالى لنا بالصلاة الى بيت المقدس ثم قد بطل الأمر بذلك وعدم وانقطع، فلو كان أمره تعالى لم يزل لوجب أن لا يبطل ولا يعدم، وهذا كفر مجرد ممن أجازه، وإن قالوا: إن أمره تعالى لنا بالصلاة الى بيت المقدس باق أبداً لم يسقط ولا نسخ ولا بطل ولا أحاله تعالى بأمر آخر كفروا بلا خلاف، والذي يدخل على هذا القول الفاسد أكثر من هذا، وقال تعالى ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ فلو كان الأمر غير مخلوق ولم يزل لكان الروح كذلك لأنه منه، ومعاذ الله من هذا ولا خلاف بين المسلمين في أن أرواحهم مخلوقة، وكيف لا يكون كذلك وهي معذبة في النار أو منعمة في الجنة وقال ﴿يوم يقوم الروح والملائكة صفاً لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً﴾ وصح عن رسول الله ﷺ « سبوح قدوس رب الملائكة والروح» (الفصل ٢/١٧٠).

[زعمهم أن الله لا يقدر]

وقالت طائفة: إن الله تعالى لا يقدر على الظلم ولا على الجور ولا على اتخاذ الولد ولا على إظهار معجزة على يد كذاب ولا على شيء من المحال ولا على نسخ التوحيد، وهذا قول النظام وأصحابه والأشعرية (الفصل ٢/١٨٥).

ومن عجائب الدنيا أنهم يسمعون الله تعالى يقول ﴿وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله﴾ و﴿إن الله ثالث ثلاثة﴾ و﴿إن الله هو المسيح بن مريم﴾ و﴿الله فقير ونحن أغنياء﴾ و﴿يد الله مغلولة﴾ و﴿كمثل الشيطان اذ قال للانسان اكفر﴾.
ولا يشك مسلم في أن هذا كله كذب فأي حماقة أشنع من قول من قال: إن الله قادر على أن يقول كل ذلك حاكياً، ولا يقدر أن يقوله من غير أن يقول ما قيل، هذه الأقوال من إضافتها الى غيره، وهذا قول يغني ذكره وسخافته عن تكلف الرد عليه.

ثم سألناهم فقلنا لهم: من أين علمتم أن الله تعالى لا يقدر على الكذب أو المحال أو الظلم أو غير ما فعل؟ فلم تكن لهم حجة أصلاً إلا أن قالوا: لو قدر على شيء من ذلك لما أمنا أن يكون فعله، أو لعله سيفعله، فقلنا لهم: ومن أين أمنتم أن يكون قد فعله أو لعله سيفعله؟ فلم تكن لهم حجة أصلاً إلا أن قالوا لأنه لا يقدر على فعله (الفصل ١٩١/٢).

أما الاسواري فجعل ربه تعالى مضطراً بمنزلة الجماد، ولا فرق: لا قدرة له على غير ما فعل... وأما النظام والأشعرية فكذلك أيضاً، وجعلوا قدرة ربهم تعالى متناهية يقدر على شيء ولا يقدر على آخر، وهذه صفة أهل النقص (الفصل ١٩٣/٢).

[ضلالهم في كلام الله]

وقالت الأشعرية: كلام الله تعالى صفة ذات لم تزل غير مخلوقة، وهو غير الله تعالى، وخلاف الله، وهو غير علم الله تعالى، وأنه ليس لله تعالى الا كلام واحد.

فيلزمهم في قولهم: إن كلام الله غير الله ما ألزمناهم في العلم وفي القدرة سواء سواء مما قد تقصيناه قبل هذا.

وأما قولهم، ليس لله تعالى إلا كلام واحد فخلاف مجرد لله تعالى ولجميع أهل الاسلام لأن الله عز وجل يقول ﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي﴾ ويقول تعالى ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾.

ولا ضلال أضل، ولا حياء أعدم، ولا مجاهرة أطم، ولا تكذيب لله أعظم ممن سمع هذا الكلام الذي لا يشك مسلم أنه خبر الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بأن لله كلمات لا تنفد ثم يقول هو من رأيه الخسيس: أنه ليس لله تعالى الا كلام واحد، فإن ادعوا أنهم فروا من أن يكثروا مع الله أكذبهم قولهم أن ها هنا خمسة عشر شيئاً كلها متغايرة وكلها غير الله وخلاف الله وكلها لم تزل مع الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

[يقولون عبارة ولا يحددون: من المعبِّر؟]

وقالت أيضاً هذه الطائفة المنتمية الى الأشعرية: إن كلام الله تعالى عز وجل لم ينزل به جبريل عليه السلام على قلب محمد ﷺ وإنما نزل عليه بشيء آخر هو عبارة عن كلام الله تعالى، وإن الذي نقرأه في المصاحف ويكتب فيها ليس شيء منها كلام الله وان كلام الله تعالى الذي لم يكن ثم كان ولا يحل لأحد أن يقول: انما قلنا: إن الله تعالى لا يزايل الباري ولا يقوم بغيره ولا يحل في الأماكن ولا يتنقل ولا هو حروف موصلة ولا بعضه خير من بعض ولا أفضل ولا أعظم من بعض.

وقالوا: لم يزل الله تعالى قائلاً لجهنم ﴿هل امتلأت﴾ وقائلاً للكفار ﴿اخسئوا فيها ولا تكلمون﴾ ولم يزل تعالى قائلا لكل ما أراد

تكوينه ﴿كن﴾.

وهذا كفر مجرد بلا تأويل، وذلك أننا نسألهم عن القرآن أهو كلام الله أم لا؟ فان قالوا: ليس هو كلام الله كفروا بإجماع الأمة، وإن قالوا: بل هو كلام الله سألناهم عن القرآن: أهو الذي يُتلى في المساجد ويُكتب في المصاحف ويحفظ في الصدورأم لا ؟ فان قالوا: لا كفروا باجماع الأمة، وإن قالوا: نعم تركوا قولهم الفاسد واقروا أن كلام الله تعالى في المصاحف ومسموع من القرآء ومحفوظ في الصدور كما يقول جميع أهل الاسلام (الفصل ٣/٥-٧).

قال بعضهم: فإذا سمعنا نحن كلام الله تعالى وسمعه موسى عليه السلام فأي فرق بينه وبيننا؟ قلنا: أعظم الفرق وهو أن موسى والملائكة عليهم السلام سمعوا الله تعالى يكلمهم ونحن سمعنا كلام الله تعالى من غيره. وقد قال رسول الله ﷺ لابن مسعود اذ أمره أن يقرأ عليه القرآن فقال له ابن مسعود: يا رسول الله أقرأه عليك وعليك أنزل؟ قال «إني أحب أن أسمعه من غيري» فصح يقيناً أن القرآن الذي أنزله الله تعالى نفسه فسمعه من غيره.

وقالوا: فكلام الله تعالى إذن يحل فينا.

قلنا: هذا تهويل بارد، ونعم. إذا سمى الله تعالى كلامنا اذ قرأنا كلاماً له تعالى فنحن نقول بذلك ونقول إن كلام الله في صدورنا وجار على ألسنتنا ومستقر في مصاحفنا ونبرأ ممن أنكر ذلك بقوله الفاسد المخرج له عن الاسلام ونعوذ بالله من الخذلان.

[الكلام في إعجاز القرآن]

القرآن معجز قد أعجز الله عن مثل نظمه جميع العرب وغيرهم من الإنس والجن بتعجيز رسول الله ﷺ من ذكرنا عن أن يأتوا بمثله وتبكيتهم بذلك في محافلهم، وهذا أمر لا ينكره أحد مؤمن ولا كافر وأجمع المسلمون على ذلك.

ثم اختلف أهل الكلام في خمسة أنحاء من هذه المسألة، فالنحو الأول: قول روي عن الأشعري، وهو: أن المعجز الذي تحدى الناس بالمجيء بمثله هو الذي لم يزل مع الله تعالى ولم يفارقه قط ولا نزل الينا ولا سمعناه.

وهذا كلام في غاية النقصان والبطلان، إذ من المحال أن يكلف أحد أن يجيء بمثل لما لم يعرفه قط ولا سمعه.

وأيضاً فيلزمه ولا بد، بل هو نفس قوله أنه إذا لم يكن المعجز إلا ذلك فإن المسموع المتلو عندنا ليس معجزاً بل مقدوراً على مثله، وهذا كفر مجرد لا خلاف فيه لأحد فانه خلاف للقرآن لأن الله تعالى ألزمهم بسورة أو عشر سور منه وذلك الكلام الذي هو عند الأشعري هو المعجز ليس له سوراً ولا كثيراً بل هو واحد. فسقط هذا القول والحمد لله رب العالمين.

وله قول آخر كقول جميع المسلمين: أن هذا المتلو هو المعجز (الفصل ٣/١٥-١٦).

ما مقدار المعجز منه؟ قالت الأشعرية ومن وافقهم: إن المعجز إنما هو مقدار أقل سورة منه وهو ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ فصاعداً، وان ما دون ذلك ليس معجزاً.

واحتجوا في ذلك بقول الله تعالى ﴿قل فأتوا بسورة من مثله﴾ قالوا ولم يتحدَّ تعالى بأقل من ذلك.

وذهب سائر أهل الاسلام إلى أن القرآن كله معجز قليله وكثيره، وهذا هو الحق الذي لا يجوز خلافه (الفصل ٣/١٩).

[الكلام في القدر]

اختلف الناس في هذا الباب، فذهبت طائفة الى أن الانسان مجبر على أفعاله وأنه لا استطاعة له أصلاً وهو قول جهم بن صفوان وطائفة من الأزارقة وذهبت طائفة أخرى الى أن الانسان ليس مجبراً، واثبتوا له قوة واستطاعة بها يفعل ما اختار فعله.

ثم افترقت هذه الطافة على فرقتين فقالت إحداهما: الاستطاعة التي يكون بها الفعل لا تكون الا مع الفعل ولا يتقدمه البتة وهذا قول طوائف من أهل الكلام ومن وافقهم كالنجار والأشعري (الفصل ٣/٢٢).

[ضلالهم في مسألة الإيمان]

إختلف الناس في ماهية الايمان، فذهب قوم إلى أن الايمان إنما هو معرفة الله تعالى بالقلب فقط، وإن أظهر اليهودية والنصرانية وسائر أنواع الكفر بلسانه وعبادته، فاذا عرف الله تعالى بقلبه فهو مسلم من أهل الجنة، وهذا قول الجهم بن صفوان وأبي الحسن الأشعري البصري وأصحابهما (الفصل ٣/١٨٨).

فحجة الجهمية والكرامية والأشعرية ومن ذهب مذهب أبي حنيفة حجة واحدة، وهي أنهم قالوا إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين وبلغة العرب خاطبنا الله تعالى ورسول الله ﷺ والإيمان في اللغة هو التصديق فقط. والعمل بالجوارح لا يسمى في اللغة تصديقاً فليس إيماناً. قالوا والإيمان هو التوحيد، والأعمال لا تسمى توحيداً فليست ايماناً.

إن الايمان هو التصديق في اللغة فهذا حجة على الأشعرية والجهمية والكرامية مبطلة لأ قوالهم إبطالاً تاماً كافياً لا يحتاج معه الى غيره، وذلك قولهم إن الايمان في اللغة التي بها نزل القرآن هو التصديق فليس كما قالوا على الاطلاق، وما سمي قط التصديق بالقلب دون التصديق باللسان إيماناً في لغة العرب، وما قال قط عربي إن من صدق شيئاً بقلبه فأعلن التكذيب به بقلبه وبلسانه فأنه يسمى مصدقاً به أصلاً ولا مؤمناً به البتة، وكذلك ما سمى قط التصديق باللسان دون التصديق بالقلب إيماناً في لغة العرب اصلاً على الاطلاق ولا يسمى تصديقاً في لغة العرب ولا إيماناً مطلقاً إلا من صدق بالشيء بقلبه ولسانه معاً فبطل تعلق الجهمية والأشعرية باللغة جملة.

ثم نقول لمن ذهب مذهب أبي حنيفة في أن الايمان هو التصديق باللسان والقلب معاً وتعلق في ذلك باللغة: إن تعلقكم باللغة لا حجة لكم فيه أصلاً لأن اللغة يجب فيها ضرورة أن كل من صدق بشيء فأنه مؤمن به وأنتم والأشعرية والجهمية والكرامية كلكم توقعون أسم الايمان ولا تطلقونه على كل من صدق بشيء ما ولا تطلقونه الا على صفة محدودة دون سائر الصفات وهي من صدق بالله عز وجل وبرسوله ﷺ وبكل ما جاء به القرآن والبعث والجنة والنار والصلاة والزكاة وغير ذلك مما قد أجمعت الأمة على أنه لا يكون مؤمناً من لم يصدق به وهذا خلاف اللغة مجرد.

فان قالوا: إن الشريعة أوجبت علينا هذا، قلنا: صدقتم فلا تتعلقوا باللغة (الفصل ٣/١٩٠).

فبطل تعلق هذه الطوائف باللغة.

فاذا سقط كل ما موهت به هذه الطوائف كلها ولم يبق لهم حجة أصلاً فلنقل بعون الله عز وجل وتأييده في بسط حجة القول الصحيح الذي هو قول جمهور أهل الاسلام ومذهب الجماعة وأهل السنة وأصحاب الآثار من أن الإيمان عقد وقول وعمل وفي بسط ما أجملناه مما نقدنا به قول المرجئة.

أصل الإيمان في اللغة التصديق، إلا أن الله عز وجل أوقع لفظة الإيمان لاشياء مخصوصة وأوقعها أيضاً على أعمال الجوارح لكل ما هو طاعة له تعالى فقط، فلا يحل لأحد خلاف الله تعالى فيما أنزله وحكم به هو تعالى خالق اللغة وأهلها فهو أملك بتصريفها وإيقاع أسمائها على ما يشاء.

ولا عجب أعجب ممن إن وجد لأمرىء القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به لم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت اليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه (الفصل ٣/١٩٢).

ولم يزل أهل الاسلام قبل الجهمية والأشعرية والكرامية وسائر المرجئة مجمعين على أنه تعالى إنما عنى بذلك صلاتهم إلى بيت المقدس قبل أن ينسخ بالصلاة إلى الكعبة (الفصل ٣/١٩٤) .

وقد نص الله عز وجل على أن اليهود يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبنائهم وأنهم يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل.

فلجأ هؤلاء المخاذيل إلى أن قالوا: إن اليهود والنصارى لم يعرفوا قط أن محمداً رسول الله، ومعنى قول الله تعالى ﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾ أي أنهم يميزون صورته ويعرفون أن هذا الرجل هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي فقط، وأن معنى قوله تعالى ﴿يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل﴾ إنما هو أنهم يجدون سواداً في بياض لا يدرون ما هو ولا يفهمون معناه، وأن إبليس لم يقل شيئاً مما ذكر الله عز وجل عنه أنه قال مجداً بل قاله هازلاً.

وقال هؤلاء أيضاً: إنه ليس على ظهر الأرض ولا كان قط كافر يدري أن الله حق وأن فرعون قط لم يتبين له أن موسى نبي لاالآيات التي عمل.

وقالوا: إذا كان الكافر يصدق أن الله حق والتصديق إيمان في اللغة، فهو مؤمن إذن أو فيه إيمان ليس به مؤمناً وكلا القولين محال.

هذه نصوص أقوالهم التي رأيناها في كتبهم وسمعناها منهم وكان مما إحتجوا به لهذا الكفر المجرد أن قالوا: إن الله عز وجل سمى كل من ذكرنا كفاراً ومشركين، فدل ذلك على أنه علم أن في قلوبهم كفراً وشركاً وجحداً.

وقال هؤلاء: إن شتم الله عز وجل وشتم رسول الله ﷺ ليس كفراً لكنه دليل على أن في قلبه كفراً.

ونص الآية نفسها مكذوبة لهم لأنه تعالى يقول ﴿الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقاً منهم يكتمون الحق وهم يعلمون﴾ فنص تعالى أنهم يعلمون الحق (الفصل ٣/١٩٩).

فهذه منهم دعاوى كاذبة مفتراة لا دليل لهم عليها ولا برهان لا من نص ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من حجة عقل أصلاً ولا من إجماع ولا من قياس ولا من قول أحد من السلف قبل اللعين جهم بن صفوان (الفصل ٣/٢٠٠) .

نقول: إن في الكافر تصديقاً بالله تعالى هو به مصدق بالله تعالى وليس مؤمناً، ولا فيه إيمان كما أمرنا الله تعالى لا كما أمر جهم والأشعري (الفصل ٣/٢٠٦) .

ونقول للجهمية والأشعرية في قولهم أن جحد الله تعالى وشتمه وجحد الرسول ﷺ إذا كان كل ذلك باللسان فإنه ليس كفراً لكنه دليل على أن في القلب كفر:

أخبرونا عن هذا الدليل الذي ذكرتم: أتقطعون به فتثبتونه يقيناً ولا تشكون في أن في قلبه جحداً للربوبية وللنبوة أم هو دليل يجوز ويدخله الشك ويمكن أن لا يكون في قلبه كفر ولا بد من أحدهما:

فإن قالوا: إنه دليل لا نقطع به قطعاً ولا نثبته يقيناً قلنا لهم: فما بالكم تحتجون بالظن الذي قال تعالى فيه ﴿إن يتبعون الا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾.

وأعجب من هذا أنكم إنما قلتم: إن إعلان الكفر إنما قلنا أنه دليل على أن في القلب كفراً لأن الله تعالى سماهم كفاراً، فلا يمكننا رد شهادة الله تعالى فعاد هذا البلاء عليكم لانكم قطعتم أنها شهادة الله عز وجل ثم لم تصدقوا شهادته ولا قطعتم بها، بل شككتم فيها وهذا تكذيب من لا خفاء به.

وأما نحن فمعاذ الله من أن نقول أو نعتقد أن الله تعالى شهد بهذا قط، بل من ادعى أن الله شهد من أعلن الكفر فإنه جاحد بقلبه فقد كذب على الله عز وجل وافترى عليه، بل هذه شهادة الشيطان التي أضل بها أولياءه وما شهد الله تعالى الا بضد هذا وبأنهم يعرفون الحق ويكتمونه ويعرفون أن الله تعالى حق وأن محمداً رسول الله ﷺ حقاً ويظهرون بألسنتهم خلاف ذلك وما سماهم الله عز وجل قط كفاراً الا بما ظهر منهم بألسنتهم وأفعالهم كما فعل إبليس:

إن كان الامر كما تقولون فمن أين اقتصرتم بالإيمان على عقد القلب فقط ولم تراعوا إقرار اللسان، وكلاهما عندكم مرتبط بالآخر لا يمكن إنفرادهما، وهذا يبطل قولكم أنه إذا اعتقد الايمان بقلبه لم يكن كافراً بإعلانه الكفر فجوزتم أن يكون يعلن الكفر من يبطن الإيمان فظهر تناقض مذهبهم وعظيم فساده (الفصل ٢١٧/٣).

[نقد احتجاجهم بالأخطل النصراني]

واحتج بعضهم بقول الاخطل النصراني لعنه الله إذ يقول:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

فجوابنا على هذاالاحتجاج أن نقول: ملعون ملعون قائل هذا البيت وملعون ملعون من جعل قول هذا النصراني حجة في دين الله عز وجل وليس هذا من باب اللغة التي يحتج فيها بالعربي وإن كان كافراً وإنما هي قضية عقلية فالفعل والحس يكذبان هذا البيت وقضية شرعية.

فالله عز وجل أصدق من النصراني اللعين إذ يقول عز وجل ﴿يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم﴾ فقد أخبر عز وجل بأن من الناس من يقول بلسانه ما ليس في فؤاده بخلاف قول الاخطل لعنه الله إن الكلام لفي الفؤاد واللسان دليل على الفؤاد.

فأما نحن فنصدق الله عز وجل ونكذب الأخطل ولعن الله من يجعل الأخطل حجة في دينه (الفصل ٣/٢١٩).

وقال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون﴾ فهذا نص جلي وخطاب للؤمنين بأن إيمانهم يبطل جملة وأعمالهم تحبط برفع أصواتهم فوق صوت النبي ﷺ دون جحدٍ كان منهم أصلاً (الفصل ٣/٢٢٠).

ومن العجب قولهم: إن الصلاة والصيام والزكاة ليست إيماناً لكنها شرائع الايمان (الفصل ٣/٢٢١).

هذه تسمية لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ ولا أحد من الصحابة رضي الله عنهم بل الاسلام هو الايمان وهو الشرائع، والشرائع هي الايمان والاسلام وبالله التوفيق (الفصل ٣/٢٢٢).

[عجائب الباقلاني]

قال ابن حزم « اختلف الناس في: هل تعصي الأنبياء عليهم السلام أم لا؟

فذهبت طائفة الى أن رسل الله يعصون الله في جميع الكبائر والصغائر عمدا، حاشا الكذب في التبليغ فقط. وهذا قول الكرامية من المرجئة وقول ابن الطيب الباقلاني من الأشعرية ومن اتبعه، وهو قول اليهود والنصارى.

وأما هذا الباقلاني فإنا رأينا في كتاب صاحبه أبي جعفر السمناني قاضي الموصل أنه كان يقول، إن كل ذنب دق أو جل فإنه جائز على الرسول حاشا الكذب في التبليغ فقط.

قال: وجائز عليهم أن يكفروا.

وقال: واذا نهى النبي عليه السلام عن شيء ثم فعله فليس ذلك دليلا على أن ذلك النهي قد نسخ لأنه قد يفعله عاصيا لله عز وجل.
قال: وليس لأصحابه أن ينكروا ذلك عليه، وجوز أن يكون في أمة محمد من هو أفضل من محمد ﷺ منذ بعث الى أن مات.

قال ابن حزم: هذا كله كفر مجرد وشرك محض وردّة عن الاسلام قاطعة للولاية، مبيحة دم من دان بها وما له موجبة للبراءة منه في الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.

وذهبت طائفة الى أن الرسل عليهم السلام لا يجوز عليهم كبيرة من الكبائر أصلا، وجوزوا عليهم الصغائر بالعمد وهو قول ابن فورك الأشعري، وذهبت جميع أهل الاسلام والمعتزلة والنجارية والخوارج والشيعة الى أنه لا يجوز البتة أن يقع من نبي أصلا معصية بعمد لا صغيرة ولا كبيرة. وهو قول ابن مجاهد الأشعري شيخ ابن فورك والباقلاني المذكورين.

قال ابن حزم: وهذا قول [١] الذي ندين الله تعالى به ولا يحل لأحد أن يدين بسواه، ونقول: إنه يقع من الأنبياء السهو عن غير قصد، ويقع منهم أيضا قصد الشيء يريدون به وجه الله تعالى والتقرب به منه، فيوافق خلاف مراد الله تعالى، الا أنه تعالى لا يقرهم على شيء من هذين الوجهين أصلا، بل ينبههم على ذلك ولا يداثر وقوعه منهم، ويظهر عز وجل ذلك لعباده ويبين لهم، كما فعل نبيه ﷺ في سلامه من اثنتين وقيامه من اثنتين، وربما عاتبهم على ذلك بالكلام كما فعل نبيه عليه السلام بأمر زينب أم المؤمنين وطلاق زيد لها رضي الله عنهما، وفي قصة ابن مكتوم رضي الله عنه (الفصل ٤/٢و٣).

ذهب محمد بن جرير الطبري والأشعرية كلها حاشا السمناني إلى أنه لا يكون مسلما الا من استدل، والا فليس مسلما.

وقال الطبري: من بلغ الاحتلام أو الاشعار من الرجال والنساء أو بلغ المحيض من النساء ولم يعرف الله عز وجل بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال فهو كافر حلال الدم والمال (الفصل ٤/٣٥).

وقال سائر أهل الاسلام: كل من اعتقد بقلبه اعتقاداً لا يشك فيه وقال بلسانه لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن كل ما جاء به حق وبرىء من كل دين سوى دين محمد ﷺ فانه مسلم مؤمن ليس عليه غير ذلك.

---

١) كذا في الأصل.

[الشك عند الأشعرية]

وأما الأشعرية فانهم أتوا بما يملأ الفم، وتقشعر منها جلود أهل الاسلام، وتصدأ منها المسامع، ويقطع ما بين قائلها وما بين الله عز وجل: وهي أنهم قالوا: لا يلزم طلب الأدلة الا بعد البلوغ.

ولم يقنعوا بهذه الجملة حتى كفونا المؤنة وصرحوا بما كنا نريد أن نلزمهم، فقالوا غير مساترين: لا يصح إسلام أحد حتى يكون بعد بلوغه شاكا غير مصدق.

ما سمعنا قط في الكفر والانسلاخ من الاسلام بأشنع من قول هؤلاء القوم: أنه لا يكون أحد مسلما حتى يشك في الله عز وجل وفي صحة النبوة، وفي: هل رسول الله ﷺ صادق أم كاذب. ولا سمع قط سامع في الهوس والمناقضة والاستخفاف بالحقائق بأقبح من قول هؤلاء: إنه لا يصح الايمان الا بالكفر، ولا يصح التصديق الا بالجحد ولا يوصل الى رضاء الله عز وجل الا بالشك فيه. وأن من اعتقد موقنا بقلبه ولسانه أن الله تعالى ربه لا اله الا هو وأن محمدا رسول الله، وأن دين الاسلام دين الله الذي لا دين غيره، فانه كافر مشرك. اللهم إنا نعوذ بك من الخذلان (الفصل ٤/٤١-٤٢).

فوالله لولا خذلان الله تعالى الذي هو غالب على أمره ما انطلق لسان ذي مسكة بهذه العظيمة، وهذا يكفي من تكلف النقص لهذه المقالة الملعونة.

ومن بلغ هذا المبلغ حسن السكوت عنه، ونعوذ بالله من الضلال.

ثم نقول لهم: أخبرونا عن هذا الذي أوجبتم عليه الشك في فرض أو الشك في صحة النبوة والرسالة: كم تكون هذه المدة التي أوجبتم على فيه البقاء شاكا مستدلا طالبا للدلائل؟ وكيف إن لم يجد في قريته أو مدينته ولا في اقليمه محسنا للدلائل فرحل طالبا الدلائل فاعترضته أهوال ومخاوف وتعذر من بحر أو مرض فاتصل له ذلك ساعات وأياما وجمعا مشهورة وسنين؟ ما قولكم في ذلك؟ فإن حدوا في المدة يوما أو يومين أو ثلاثة أو أكثر كانوا متحكمين بلا دليل وقائلين بلا هدى من الله تعالى، ولم يعجز أحد عن أن يقول في تحديد تلك المدة بزيارة أو نقصان. ومن بلغ ههنا فقد ظهر فساد قوله.

[الموافاة عند الأشعرية]

قال أبو محمد: اختلف المتكلمون في معنى عبروا عنه بلفظ الموافاة وهم أنهم قالوا في انسان مؤمن صالح مجتهد في العبادة، ثم مات مرتدا كافرا، وآخر كافر متمرد أو فاسق ثم مات مسلماً تائباً كيف كان حكم كل واحد منهما قبل أن ينتقل الى ما مات عليه عند الله تعالى؟ فذهب جميع الأشعرية الى أن الله عز وجل لم يزل راضيا عن الذي مات مسلما، ولم يزل ساخطا على الذي مات كافرا أو فاسقا. واحتجوا في ذلك بأن الله عز وجل لا يتغير علمه ولا يرضى ما سخط ولا يسخط ما رضي، وقالت الأشعرية: الرضا من الله عز وجل لا يتغير منه تعالى صفات الذات لاين ولآن[1] ولا يتغيران.

وذهب سائر المسلمين الى أن الله عز وجل كان ساخطا على الكافر والفاسق ثم رضي الله عنهما اذا أسلم الكافر وتاب الفاسق، وأنه كان تعالى راضيا عن المسلم وعن الصالح ثم سخط عليهما اذا كفرا.

قال أبو محمد: احتجاج الأشعرية هاهنا هو احتجاج اليهود في إبطال النسخ.

وأما قولهم إن الله تعالى لا يسخط ما رضي ولا يرضى ما سخط، فباطل وكذب بل أمر الله تعالى اليهود بصيانة السبت وتحريم الشحوم ورضي لهم ذلك، وسخط منهم خلافه، وكذلك أحل لنا الخمر ولم يلزمنا الصلاة ولا الصوم برهة من زمن الاسلام ورضي لنا شرب الخمر وأكل رمضان والبقاء بلا صلاة وسخط تعالى بلا شك المبادرة بتحريم ذلك كما قال تعالى ﴿ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى اليك وحيه﴾.

ثم فرض علينا الصلاة والصوم وحرم علينا الخمر فسخط لنا ترك الصلاة وأكل رمضان وشرب الخمر ورضي لنا خلاف ذلك، وهذا لا ينكره مسلم.

ولم يزل تعالى عليما أنه سيحل ما كان أحل من ذلك مدة كذا وأنه سيرضى منه ثم إنه سيحرمه ويسخطه، وأنه سيحرم ما حرم من ذلك ويسخط مدة ثم إنه يحله ويرضاه. كما علم عز وجل أنه سيحيي من أحياه مدة كذا وأنه يعز من أعز مدة ثم يذله.

وهكذا جميع ما في العالم من آثار صنعته عز وجل لا يخفى

---

١) كذا في الأصل ولعلها: لا أين ولا آن.

ذلك على من له أدنى حس، وهكذا المؤمن يموت مرتدا والكافر يموت مسلما، فإن الله تعالى لم يزل يعلم أنه سيسخطه فعل الكافر ما دام كافراً، ثم إنه يرضى عنه اذا أسلم. وأن الله تعالى لم يزل يعلم أنه يرضى عن أفعال المسلم وأفعال البر، ثم إنه يسخط أفعاله اذا ارتد أو فسق.

ونص القرآن يشهد بذلك قال تعالى ﴿ولا يرضى لعباده الكفر وان تشكروا يرضه لكم﴾ فصح يقينا أن الله تعالى يرضى الشكر ممن شكره، ولا يرضى الكفر ممن كفر إذا كفر متى كفر كيف كان انتقال هذه الأحوال من الانسان الواحد.

وقوله تعالى ﴿ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك حبطت أعمالهم﴾.

فبالضرورة يدري كل ذي حس سليم أن لا يمكن أن يحبط عمل الا وقد كان غير حابط.

ومن المحال أن يحبط عمل لم يكن محسوبا قط.

فصح أن عمل المؤمن الذي ارتد ثم مات كافرا أنه كان محسوبا ثم حبط اذا ارتد.

وكذلك قال الله تعالى ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾ فصح أنه لا يمحو الا ما كان قد كتبه، ومن المحال أن يمحي ما لم يكن مكتوبا، وهذا بطلان قولهم يقينا ولله الحمد.

- وكذلك نص قوله تعالى ﴿اولئك يبدل الله سيئآتهم حسنات﴾ فهذا نص قولنا وبطلان قولهم لأن الله تعالى سمى أفعالهم الماضية سيئآت، والسيئآت مذمومة عنده تعالى بلا شك، ثم اخبر تعالى أنه أحالها وبدلها حسنات مرضية، فمن أنكر هذا فهو مكذب لله تعالى، والله تعالى مكذب له.

- وكذلك قال الله تعالى أنه سخط أكل آدم من الشجرة وذهاب يونس مغاضبا، ثم أخبر عز وجل أنه تاب عليهما واجتبى يونس بعد أن لامه، ولا يشك كل ذي عقل أن اللائمة غير الاجتباء (الفصل ٥٨/٤).

قال أبو محمد: ثم نقول لهم:

أفي الكافر كُفرٌ إذ كان كافرا قبل ان يؤمن؟

وفي الفاسق فسق قبل أن يتوب؟ وفي المؤمن إيمان قبل أن يرتد أم لا؟

فإن قالوا لا: كابروا وأحالوا.

وإن قالوا نعم: قلنا لهم: فهل يسخط الله الكفر والفسق أو يرضى عنهما؟

فإن قالوا: بل يسخطهما. تركوا قولهم. وان قالوا: بل يرضى عن الكفر والفسق كفروا.

ونسألهم عن قتل وحشي حمزه رضي الله عنه أرضاء كان لله تعالى؟

فإن قالوا: نعم كفروا. وان قالوا: بل ما كان الا سخطا، سألناهم: أيؤاخذه الله تعالى به اذا أسلم؟ فمن قولهم لا وهكذا في كل حسنة وسيئة، فظهر فساد قولهم (الفصل ٦٠/٤).

[قول الأشعرية في الشفاعة]

قال أبو محمد:اختلف الناس في الشفاعة فأنكرها قوم وهم المعتزلة والخوارج وكل من تبع أن لا يخرج احد من النار بعد دخوله فيها، وذهب أهل السنة والأشعرية[1] والكرامية وبعض الرافضة الى القول بالشفاعة (الفصل ٦٣/٤).

---

١) هذا يؤكد أن ابن حزم لم يكن ينظر يوماً الى الأشاعرة أنهم من أهل السنة. فما بال أناس يصيحون اليوم أن كلمة أشعري تساوي كلمة سني؟

[ابن حزم يسخر من قول الأشعرية إن العرض لا يبقى زمانين]

وذهب أبو الهذيل العلاف والأشعرية الى أن الارواح أعراض تفنى ولا تبقى وقتين، فاذا مات الميت فلا روح هنالك أصلا، ومن عجائب أصحاب هذه المقالة الفاسدة قولهم: إن روح الانسان الآن غير روحه قبل ذلك وأنه لا ينفك تحدث له روح ثم تفنى ثم روح ثم تفنى وهكذا أبدا، وأن الانسان يبدل ألف ألف روح وأكثر في مقدار أقل من ساعة زمانية وهذا يشبه تخليط من هاج به البرسام (الفصل ٦٩/٤).

قال أبو محمد: قول بعض الأشعرية معنى قول النبي ﷺ في العهد المأخوذ في قول الله عز وجل ﴿واذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم﴾ أن إذ هاهنا بمعنى (اذا) فقول في غاية السقوط لوجوه خمسة:

أولها: أنه دعوى بلا دليل.

والثانية: أن إذ بمعنى (اذا) لا يعرف في اللغة.

وثالثها: أنه لو صح له تأويله هذا الفاسد - وهو لا يصح - لكان كلاماً لا يُعقل ولا يُفهم، وإنما أورده عز وجل حجة علينا، ولا يحتج الله عز وجل إلا بما يُفهم لا بما لا يُفهم، لأن الله تعالى قد تطول علينا باسقاط الإصر عنا، ولا إصر أعظم من تكليفنا فهم ما ليس في نيتنا فهمه، فبطل بذلك قول بعض الأشعرية وغيرها وصح أن قولنا هو نص الآية (الفصل ٧١/٤).

قال أبو محمد: غلاة المرجئة طائفتان، والثانية: الطائفة القائلة أن الايمان عقد بالقلب وان أعلن الكفر بلسانه بلا تقية وعبد الاوثان أو لزم اليهود أو النصرانية في دار الاسلام وعبد الصليب وأعلن التثليث في دار الاسلام ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الايمان عند الله عز وجل ولي لله عز وجل من أهل الجنة وهذا قول أبي الحسن على بن اسماعيل بن ابي اليسر الأشعري، وأما الأشعرية فكانوا ببغداد والبصرة ثم قامت له سوق بصقلية والقيروان وبالاندلس ثم رق أمرهم والحمد لله رب العالمين (الفصل ٢٠٤/٤).

[الايمان عندهم مجرد المعرفة]

قال أبو محمد: الأشعرية قالوا: إن شتم من أظهر الاسلام لله تعالى ولرسوله بأفحش ما يكون من الشتم واعلان التكذيب بها باللسان بلا تقية ولا حكاية والاقرار بأنه يدين بذلك ليس شيء من ذلك كفرا.

ثم خشوا مبادرة جميع أهل الاسلام لهم فقالوا: لكنه دليل على أن في قلبه كفرا.

فقلنا لهم: وتقطعون بصحة ما دل عليه هذا الدليل؟ فقالوا: لا.

وقالت الأشعرية: إن ابليس قد كفر ثم أعلن بعصيان الله تعالى في السجود لآدم عليه السلام، فإن ابليس من حينئذ لم يعرف أن الله تعالى حق ولا أنه خلقه من نار، ولا أنه خلق آدم من تراب وطين ولا عرف أن الله أمره بالسجود لآدم بعدها قط، ولا عرف بعد هذا قط أن الله كرم آدم.

ومن قولهم بأجمعهم إن ابليس لم يسأل الله قط أن ينظره الى يوم البعث!

قلنا لهم: ويلكم؛ إن هذا تكذيب لله عز وجل ولرسوله ﷺ وردّ للقرآن.

قالوا لنا: إن إبليس إنما قال كل ذلك هازئاً مستهزئاً بلا معرفة ولا اعتقاد، كان هذا أشنع كفر وأبرده بعد كفر الغالية من الرافضة.

وقالوا: إن إبليس لم يكفر بمعصيته الله في ترك السجود لآدم ولا بقوله عن آدم أنا خير منه، وانما كفر بجحدٍ لِله تعالى كان في قلبه.

قال أبو محمد: هذا خلاف للقرآن وتكهن لا يعرف صحته إلا من حدثه به إبليس عن نفسه، على ان الشيخ غير ثقة فيما يحدث به.

وقالت الأشعرية أيضا: إن فرعون لم يعرف قط أن موسى أنما جاء بتلك الآيات من عند الله حقا، وأن اليهود والنصارى الذين كانوا في عهد النبي ﷺ لم يعرفوا قط أن محمدا رسول الله ﷺ حقا ولا عرفوا أنه مكتوب في التوراة والانجيل، وأن من عرف ذلك منهم وكتمه وتمادى على اعلان الكفر ومحاربة النبي ﷺ بخيبر ومن بني قريظة وغيرهم فانهم كانوا مؤمنين عند الله عز وجل أولياءلله من أهل الجنة.

فقلنا لهم: ويلكم هذا تكذيب لله عز وجل اذ يقول ﴿يجدونه

مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل﴾ و﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾ ﴿فإنهم لا يكذبونك﴾ فقالوا لنا: معنى أنهم وجدوا خطاً مكتوبا عندهم لم يفهموا معناه ولا دروا ما هو، ونعم عرفوا صورته فقط ودروا أنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب كما يعرف الانسان جاره فقط.

فكان هذا كفراً بارداً أو تحريفاً لكلام الله تعالى عن مواضعه ومكابرة سمجة وحماقة ودفعا للضرورة.

وقد تقصينا الرد على أهل هذه المقالة الملعونة في كتاب لنا رسمه: كتاب اليقين في النقد على الملحدين المحتجين عن ابليس اللعين وسائر الكافرين،

وكان لشيخهم الأشعري في اعجاز القرآن قولان: أحدهما كما يقول المسلمون أنه معجز النظم، والآخر: انما هو المعجز الذي لم يفارق الله عز وجل قط، والذي لم يزل غير مخلوق ولا نزل الينا ولا سمعناه قط ولا يسمعه جبريل ولا محمد عليهما السلام قط، وأما الذي يقرأ في المصاحف ونسمعه فليس معجزا بل مقدور على مثله.

وهذا كفر صريح وخلاف لله تعالى ولجميع أهل الاسلام.

وقال كبيرهم وهو محمد بن الطيب الباقلاني: إن لله تعالى خمسة عشر صفة كلها قديمة لم تزل مع الله تعالى، وكلها غير الله وخلاف الله تعالى، وكل واحدة منهن غير الأخرى منهن، وخلاف لسائرها وأن الله تعالى غيرهن وخلافهن (الفصل ٢٠٦/٤-٢٠٧).

هذا والله أعظم من قول النصارى وأدخَلُ في الكفر والشرك، لأن النصارى لم يجعلوا مع الله تعالى الا اثنين هو ثالثهما.

وهؤلاء جعلوا معه تعالى خمسة عشر هو السادس عشر لهم.

[نقد ابن حزم للأشعري]

وقد صرح الأشعري في كتاه المعروف بالمجالس بأن مع الله تعالى أشياء سواه لم تزل كما لم يزل.

وهذا إبطال التوحيد علانية، وإنما حملهم على هذا الضلال ظنهم أن إثبات علم الله تعالى وقدرته وعزته وكلامه لا يثبت إلا بهذه الطريقة الملعونة، ومعاذ الله من هذا، بل كل ذلك حق لم يزل غير مخلوق، ليس شيء من ذلك غير الله تعالى، ولا يقال في شيء من ذلك هو الله تعالى، لأن هذه تسمية له عز وجل، وتسميته لا تجوز الا بنص.

وقد تقصينا الكلام في هذا في صدر ديواننا هذا والحمد لله رب العالمين.

وانما جعلنا هاهنا شنع أهل البدع تنفيراً عنهم وإيحاشا للأغمار من المسلمين من الأنس بهم ومن حسن الظن بكلامهم الفاسد.

ولقد قلت لبعضهم: اذا قلتم أن مع الله تعالى خمسة عشر صفة كلها غيره وكلها لم تزل فما الذي أنكرتم على النصارى إذ قالوا: إن الله ثالث ثلاثة؟

فقال لي: إنما انكرنا عليهم إذ جعلوا معه شيئين فقط ولم يجعلوا معه أكثر.

ولقد قال لي بعضهم: اسم الله تعالى وهو قولنا (الله) عبارة تقع على ذات الباري وجميع صفاته لا على ذاته دون صفاته.

فقلت له: أتعبد الله أم لا؟

فقال لي: نعم.

فقلت له: فإنما تعبد إذن باقرارك الخالق وغيره معه فيكفيك.

فنفر نفرة وقال: معاذ الله من هذا ما أعبد الا الخالق وحده.

فقلت له: فإنما تعبد اذن باقرارك بعض ما يسمى به الله.

فنفر أخرى وقال: معاذ الله من هذا وانا واقف في هذه المسئلة.

[نقد ابن حزم لابن كلاب شيخ الأشعري]

وقال شيخ لهم قديم وهو عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري: إن صفات الله تعالى ليست باقية ولا فانية ولا قديمة ولا حديثة لكنها لم تزل غير مخلوقة، هذا مع تصريحه بأن الله قديم باق.

ومن حماقات الأشعرية قولهم: إن للناس أحوالا ومعاني لا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة ولا مخلوقة ولا غير مخلوقة ولا أزلية ولا محدثة ولا حق ولا باطل، وهي علم العالم بأن له علما ووجود الواجد لوجوده كلما يجد.

هذا أمر سمعناه منهم نصا ورأيناه في كتبهم، فهل في الرعونة أكثر من هذا؟ وهل يمكن الموسوس والمبرسم أن يأتي بأكثر من هذا؟

ولقد حاورني سليمان بن خلف الباجي كبيرهم في هذه المسألة في مجلس حافل، فقلت له: هذا كما تقول العامة عندنا: عنب لا من كرم ولا من دالية.

ومن هوسهم قولهم: إن الحق غير الحقيقة. ولا ندري في أي لغة وجدوا هذا؟ أم في أي شرع وارد؟ فقالوا: إن الكفر حقيقة وليس بحق.

وقالوا كلهم: إن الله عز وجل حامل لصفاته في ذاته. هذا نص قول أبي جعفر السمناني المكفوف قاضي الموصل، وهو أكبر أصحاب الباقلاني ومقدم الأشعرية في وقتنا هذا.

السمناني يجيز إطلاق الجسم على الله

وقال السمناني أيضا: إن من سمى الله تعالى جسما من أجل أنه حامل لصفاته في ذاته، فقد أصاب المعنى وأخطأ في التسمية فقط، وقال هذا السمناني: ان الله تعالى مشارك للعالم في الوجود وفي قيامه بنفسه كقيام الجواهر والاجسام، وفي أنه ذو صفات قائمة به موجودة بذاته كما ثبت ذلك فيما هو موصوف بهذه الصفات من جملة أجسام العالم وجواهره، هذا نص كلام السمناني حرفا حرفا (الفصل ٤/٢٠٧-٢٠٨).

قال أبو محمد: ما أعلم أحدا من غلاة المشبهة أقدم على أن يطلق ما أطلق هذا المبتدع الجاهل الملحد المتهور من أن الله تعالى مشارك للعالم حاشا لله من هذا.

وقال السمناني عن شيوخه من الأشعرية: إن معنى قول النبي ﷺ «إن الله خلق آدم على صورته» إنما هو على صفة الرحمن من الحياة والعلم والاقتدار وإجماع صفات الكمال فيه وأسجد له ملائكته كما أسجدهم لنفسه وجعل له الأمر والنهي على ذريته كما كان لله تعالى كل ذلك (الفصل ٤/٢٠٨).

وهذا كفر صريح وشرك بواح إذ صرّح بأن لآدم على صفة الرحمن من اجتماع صفات الكمال فيهما، ثم لم يقنع بهذه السوءة حتى صرح بأن سجود الملائكة لآدم كسجودهم لله عز وجل، ثم زاد اللعين كفرا على كفر بنصه أن الله تعالى جعل له الأمر والنهي على ذريته كما كان لله تعالى ذلك وهذا شرك لا خفاء به كشرك النصارى في المسيح.

وقال هذا السمناني: إن مذهب شيوخه أنهم لا يقولون إن الأمر بالشيء دال على كونه مرادا للآمر قديما كان أو محدثا ولا يدل النهي على كونه مكروها.

هذا نص كلامه وهذا خلاف الاسلام والاجماع والمعقول وتصريح بأن الله تعالى إذ أمر بالصلاة والزكاة والحج والصيام والجهاد وشهادة الاسلام فليس في ذلك دليل على أنه يريد شيئا من ذلك، وإذا نهى عن الكفر والزنا والغي والسرقة وقتل النفس ظلما فليس ذلك دليلا على أنه يكره شيئا من ذلك.

وما في الاقوال انتن من هذا القول.

وقال هذا السمناني: إنه لا يصح القول بأن علم الله تعالى مخالف للعلوم كلها ولا أن قدرته مخالفة للقدر كلها لأنها كلها داخلة تحت قولنا ووصفنا للقدر والعلوم.

هذا نص كلامه وهذا بيان بأن دينهم أن علم الله تعالى وقدرته من نوع علمنا وقدرتنا.
وإذ الامر كذلك عنده: فعلمنا وقدرتنا عرَضان فينا مخلوقان فوجب ضرورة أن علم الله تعالى وقدرته عرضان في الله مخلوقان. اذ من الممتنع وقوع ما لم يزل مع المحدث المخلوق تحت حد واحد ونوع واحد.

[ويتهم ابن فورك والسمناني في القول بالحدّ في الله]

ونص هذا السمناني ومحمد بن الحسن بن فورك في صدر كلامه في كتاب الأصول: أن الحدود لا تختلف في قديم ولا محدث. قالوا ذلك في كلامهم في علم الله في تحديدهم لمعنى العلم بصفة يقع تحتها علم الله تعالى وعلوم الناس.

وهذا نص منهم على أن الله تعالى محدود واقع معنا تحت الحدود، وهو وعلمه وقدرته، وهو شرٌّ من قول جهم شيخهم في الحقيقة وأبين من قول كل مشبه في الأرض.

ونص هذا السمناني على أن العالم والقادر والمريد من الله تعالى وخلقه انما كان محتاجا الى هذه الصفات لكونه موصوفا بها لا لجوازها عليه.

هذا نص كلامه وهذا تصريح منهم بلا تكلف ولا تأويل بأن الله - تعالى عن كفر هذا الارعن - محتاج الى الصفات. وهذا كفر ما يدرى أن أحداً بلغه.

ونص هذا السمناني ايضا على أن الله تعالى لما كان حياً عالماً كان موصوفاً بالحياة والعلم والقدرة والارادة حتى لا يختلف الحال في ذلك في الشاهد والغائب.
هذا نص كلامه وهذا تصريح منه على أن لله[1] تعالى حالاً لم يخالفه فيها خلقه، بل هو وهم فيها سواء.
ونص هذا السمناني على أنه اذا كانت الصفات الواجبة لله تعالى في كونه عالماً قادراً لا يغني وجوبها له عن ما هو مصحح لها من الحياة فيه كما لا يوجب غناه عما يوجب كونه عالما قادرا عن القدرة والعلم (الفصل ٤/٢٠٩-٢١٠).

هذا نص جلي على أن الله تعالى غير غني عن شيء هو غيره، لأن الصفات عندهم هي غيره تعالى، والله تعالى عندهم غير غني عنها، تعالى الله.

---

١) في الأصل (الله).

وإذا لم يكن غنيا عنها فهو فقير إليها، هكذا قالت اليهود: إن الله فقير. تعالى الله عن هذا بل هو الغني جملة عما سواه.

وقال السمناني: إن قال قائل: لِمَ أنكرتم أن يكون الله مريدا لنفسه حسب ما قاله النجار والجاحظ؟

قيل له: أنكرنا ذلك لما قدمنا ذكره من أن الواحد من الخلق مريد بإرادة ولا يخلو أن يكون حقيقة المريد من له الارادة أو كونه مريدا وجود الارادة، له وأي الأمرين كان وجبت مساواة الغائب الشاهد في هذا الباب (الفصل٤/٢١٠-٢١١).

وهذا نص جلي على مساواة الله تعالى لخلقه عند هذا الجاهل وهذا أعظم في الكفر من قول كل مجسم لأن جميع المجسمين لم يقدم أحد منهم قط على القول بأن الله تعالى مساو لخلقه قبل هذه الفرقة الملعونة.

ثم العجب قطعهم بأن الله غائب غير شاهد وحاشا لله عن هذا؛ بل هو معنا وهو أقرب الينا من حبل الوريد، كما قال الله عز وجل أنه حاضر في العقول غير غائب.

[نقد قولهم إن لله تسميات لا أسماء]

وقال الباقلاني: ما وُجد في الله تعالى من التسميات فانه يجوز إطلاقها عليه وإن لم يسم بذلك نفسه ما لم يرد شرع يمنع من ذلك.

هذا نص منه على أن ههنا معاني توجد في الله تعالى مع الالحاد في اسمائه، اذ جاز تسميته بما لم يسم به عز وجل نفسه. تعالى الله عن هذا علوا كبيرا.

[زعمهم أن لله كلام واحد لا كلمات]

وقالوا كلهم: إن الله تعالى ليس له إلا كلام واحد وليس له كلمات كثيرة.

هذا كفر مجرد لخلافه القرآن وتكذيب لله عز وجل في قوله ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾ وإذ يقول تعالى ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾ مع أن قولهم: ليس لله تعالى إلا كلام واحد قول أحمق لا يعقل ولا يقوم به برهان شرعي ولا تشكل في هاجس ولا يوجبه عقل إنما هو هذيان محض.

ويقال لهم: لا يخلو القرآن عندهم من أنه كلام الله تعالى أو ليس هو كلام الله تعالى.

فإن قالوا: ليس هو كلام الله تعالى فقد كفروا من قرب، وكفى الله تعالى مؤنتهم.

وإن قالوا: هو كلام الله تعالى، فالقرآن مئة سورة وأربع عشرة سورة فيها ستة آلاف آية ونيف. كل سورة منها عند أهل الاسلام غير الأخرى. وكل آية غير الأخرى.

فكيف يقول هؤلاء النوكى أنه ليس لله تعالى إلا كلام واحد، أما هذا من الكفر البارد والقحة السمذجة؟ ونعوذ بالله من الضلال.

[قولهم إن جبريل هو المعبِّر عن كلام الله]

وقالوا كلهم: إن القرآن لم ينزل به قط جبريل على قلب محمد عليه الصلاة والسلام وإنما نزل عليه بشيء آخر هو العبارة عن كلام الله.

وإن القرآن ليس عندنا البتة إلا على هذا المجاز.

وإن الذي نرى في المصاحف ونسمع من القراء ونقرأ في الصلاة ونحفظ في الصدور ليس هو القرآن البتة ولا شيء منه كلام الله البتة بل شيء آخر.

وإن كلام الله تعالى لا يفارق ذات الله عز وجل.

وهذا من أعظم الكفر لأن الله تعالى قال:

﴿بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ﴾. وقال تعالى:

﴿نزل به الروح الأمين على قلبك﴾ وقال تعالى:

﴿فأجره حتى يسمع كلام الله﴾. وقال تعالى:

﴿بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إني أحب أن أسمعه من غيري» يعني القرآن.

وقال عليه السلام: «الذي يقرأ القرآن مع السفرة الكرام البررة».

ونهيه ﷺ أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو.

الى إجماع عامة المسلمين وخاصتهم وجاهلهم وعالمهم على القول: حفظ فلان القرآن، وقرأ فلان القرآن، وكتب فلان القرآن في المصحف، وسمعنا القرآن من فلان، وكلام الله تعالى ما في المصحف من أول القرآن الى آخر ﴿قل أعوذ برب الناس﴾.

[عبارة بلا معبِّر!!!]

وقال السمناني أيضا: إن الباقلاني وشيوخه قالوا: إن النبي ﷺ إنما أطلق القول بأن ما أنزل الله هو القرآن وهو كلام الله تعالى إنما هو على معنى أنه عبارة عن كلام الله تعالى وأنه يُفهم منه أمره ونهيه فقط.

ويقال لهم: أخبرونا عن قولكم: إن الكتاب في المصحف والقراءة المسموعة في المحارب كل ذلك عبارة عن القرآن: ماذا تعنون بذلك؟ وهل هذا منكم إلا تمويه ضعيف؟

وهل كل ما في المصحف الا عبارة عن معانيه التي أرادها الله تعالى في شرع دينه من الصلاة والصيام والايمان غير ذلك، وأخبار الأمم السالفة وصفة الجنة والنار والبعث وغير ذلك مما لا يختلف من أهل الاسلام أحد في أن المعبر عنه بذلك الكلام ليس هو كلام الله أصلا، لأن ذات الجنة وذات النار وحركات المصلي وعمل الحاج وعمل الصائم وأجسام عاد وأشخاص ثمود ليس شيء من ذلك كلام الله تعالى ولا قرآنا، فثبت أن ليس هو القرآن ولا هو كلام الله، الا العبارة المسموعة. والكلام المقروء والخط المكتوب في المصحف بلا شك: اذ لم يبق غير ذلك أو الكفر وتكذيب الله تعالى وتكذيب رسول الله ﷺ في أن القرآن أنزل عليه وأننا نسمع كلام الله:

فأوهمتم[1] الضعفاء أن الذي هو كلام الله والقرآن عند جميع أهل الاسلام ليس هو القرآن ولا هو كلام الله.

ثم أوهمتموهم باستخفافكم أن حركات المتحركين وذات الجنة وذات النار هي كلام الله تعالى وهي القرآن:

فهل في الضلال والسخرية بضعفة المسلمين والهزء بآيات الله تعالى أكثر من هذا (الفصل ٤/٢١١).

ولقد أخبرني علي بن حمزة المراوي الصقلي الصوفي أنه رأى بعض الأشعرية يبطح المصحف برجله فقال: فأكبرت ذلك فقلت له: ويحك هكذا تصنع بالمصحف وفيه كلام الله تعالى؟ فقال لي: ويلك والله ما فيه الا السخام والسواد وأما كلام الله فلا.

---

١) في الأصل فأوهمتهم.

وكتب إلي أبو المرحي بن رزوار المصري أن بعض ثقات أهل مصر أخبره من طلاب السنن أن رجلا من الأشعرية قال له مشافهة على من يقول أن الله قال ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾ ألف لعنة.

قال أبو محمد: بلى على من يقول: إن الله عز وجل لم يقلها: ألف ألف لعنة تترى، وعلى من ينكر أننا نسمع كلام الله ونقرأ كلام الله ونحفظ كلام الله ونكتب كلام الله ألف ألف لعنة تترى من الله عز وجل.

فإن قول هذه الفرقة في هذه المسألة نهاية الكفر بالله عز وجل ومخالفة للقرآن والنبي ﷺ ومخالفة جميع أهل الاسلام قبل حدوث هذه الطائفة الملعونة (الفصل ٢١٢/٤).

[نقد قولهم: الله لم يزل قائلا]

وقالت الأشعرية كلها: إن الله عز وجل لم يزل قائلا لكل ما خلق أو يخلق في المستأنف ﴿كن﴾ إلا أن الأشياء لم تكن الا حين كونها.

وهذا تكذيب منهم مكشوف لله عز وجل اذ يقول ﴿انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون﴾ فبين الله تعالى أنه لا يقول للشيء كن الا اذا أراد تكوينه. وأنه اذا قال له كن: كان الشيء في الوقت بلا مهلة لأن هذا هو مقتضى الفاء في لغة العرب التي بها نزل القرآن.

فجمعوا الى تكذيب الله عز وجل في خبريه جميعا ايجاب أزلية العالم لأن الله تعالى اذا كان لم يزل قائلا لما يكون (كن): فإن التكوين لم يزل: وهذه دهرية محضة.

ثم قال السمناني بعد أسطر: لأنه لو وجب وجود ما وجد في الوقت الذي وجد فيه لأجل قول الله تعالى ﴿كن﴾ لوجب أن يوجد لأجل قول غيره له كن لأن صفة الاقتضاء لا تختلف في ذلك بين القديم والمحدث.

قال أبو محمد: هذا نص كلام هذا الفاسق الملحد حرفاً حرفاً. وهذا كفر محض وحماقة. أما الكفر فإبطاله أن وجود الأشياء في الأوقات التي وجدت فيها إنما وجدت لأجل قول الله لها (كن). وايجابه أن الأشياء لم توجد في أحيان وجودها لقول الله تعالى لها (كن).

وهذا تكذيب لله تعالى صرف وخروج عن إجماع أهل الاسلام وكل من يصلي الى القبلة قبلهم (الفصل ٢١٣/٤).

ومن الكفر الصريح أيضا في هذا الكلام الملعون: قوله أن صفة الاقتضاء في ذلك لا تختلف بين القديم والمحدث فسوى بين الله تعالى وخلقه. وأما الحماقة فقوله: لو وجدت الأشياء من أجل قول الله تعالى لها كن. لوجب أن يوجد لأجل قول غيره لها كن.

فيا للمسلمين: هل سمع في الحمق والرعونة وقلة الحياء أكثر من قول من سوّى بين قول الله عز وجل كن: للشيء اذا أراد تكوينه وبين قول غيره من الناس كن.

وهذا أخبث من قول الدهرية ونعوذ بالله من الضلال.

ولولا الخذلان ما انطلق بهذا النوك لسان من لا يقذف بالحجارة في الشوارع، وما شبهته بهذا الكلام الا كلام النذل أبي هاشم الجبائي: لو لم يجز لنا أن نسمي الله تعالى باسم حتى يأذن لنا في ذلك لوجب أن لا يجوز لله أن يسمي نفسه حتى يأذن له غيره في ذلك.

وهذه أقوال لو قالها صبيان يسيل مخاطهم لأيس من فلاحهم. وتالله لقد لعب الشيطان بهم.

[نقد تحديدهم لقدرة الله]

وقالت الأشعرية كلها: إن الله لا يقدر على ظلم أحد البتة ولا يقدر على الكذب ولا على قول إن ﴿المسيح ابن الله﴾ حتى يقول قبل ذلك ﴿وقالت النصارى﴾.

وأنه لا يقدر على أن يقول: ﴿عزير ابن الله﴾ حتى يقول قبل ذلك ﴿وقالت اليهود﴾.

وأنه لا يقدر على أن يتخذ ولدا وأنه لا يقدر البتة على إظهار معجزة على يدي كذاب يدعي النبوة. فإن ادعى الألوهية كان الله تعالى قادراً على إظهار المعجزات على يديه.

وأنه تعالى لا يقدر على شيء من المحال ولا على إحالة الأمور عن حقائقها، ولا على قلب الأجناس عن ماهيتها.

وأنه تعالى لا يقدر على أن يقسم الجزء الذي لا يتجزأ ولا على أن يدعو أحدا الى غير توحيد.

هذا نص كلامهم وحقيقة معتقدهم فجعلوه تعالى عاجزا متناهي القوة محدود القدرة يقدر مرة ولا يقدر أخرى ويقدر على شيء ولا يقدر على آخر:

وهذه صفة النقص وهم مع هذا يقولون: إن الساحر يقدر على قلب الأعيان وأن يمسخ إنسانا ويجعله حمارا على الحقيقة وعلى المشي في الهواء وعلى الماء: فكان الساحر عندهم أقوى من الله تعالى.

(قال أبو محمد): وخشوا مبادرة أهل الاسلام بالاصطلام فخنسوا على أن يصرحوا بأن الله تعالى لا يقدر: فقالوا: لا يوصف الله بالقدرة على شيء مما ذكرنا.

(قال أبو محمد): ولا راحة لهم في هذا لأننا نقول لهم: ولم لا نصفه بالقدرة على ذلك ألأنه يقدر على شيء من ذلك ولا له قدرة على كل ذلك؟ أم لأنه لا يقدر على كل ذلك؟ ولا له قدرة على شيء من ذلك: ولا بد من أحدهما بضرورة العقل (الفصل ٢١٤/٤).

وهنا ضلت جبلتهم ولا بد لهم من القطع بأنه لا يقدر وبأنه لا قدرة له على ذلك.

واذا صرحوا بهذا بالضرورة فأول العقل ومسموع اللغة يوجبان أن من لا يقدر على شيء فهو عاجز عنه، وأن من لا قدرة

عنده، وأن من لا قدرة له على شيء فصفة العجز والضعف لاحقة به، فلا بد لهم ضرورة من إطلاق اسم العجز على الله تعالى ووصفه بأنه عاجز، وهذا حقيقة مذهبهم يقينا الا أنهم يخافون البوار إن أظهروه.

وقال هذا الباقلاني: لا فرق بين النبي والساحر الكذاب المتنبي فيما يأتينا به الا التحدي فقط. وقول النبي لمن بحضرته هات من يعمل كعملي. وهذا إبطال للنبوة.

[نقد دعواهم أن ليس لله أسماء]

وقال الباقلاني وابن فورك وأشياعهما من أهل الضلالة والجهالة: ليس لله تعالى أسماء البتة وانما له تعالى اسم واحد فقط. ليس له اسم غيره وأن قول الله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في اسمائه﴾ إنما أراد أن يقول (لله التسميات الحسنى فذروا الذين يلحدون في تسمياته) فقال: لله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه (الفصل ٢١٤/٤).

قالوا: وكذلك قول رسول الله ﷺ «إن لله تسعة وتسعين إسماً، مئة غير واحد» إنما أراد أن يقول: تسعا وتسعين تسمية، فقال: تسعة وتسعين اسما.

ما في البرهان على قلة الحياء وفساد الدين واستسهال الكذب أكثر من هذا، وليت شعري من أخبرهم عن الله تعالى وعن رسول الله بهذا الإفك؟

ثم ليت شعري إذ زعموا أن الله تعالى أراد أن يقول: التسميات الحسنى فقال: الأسماء الحسنى.

لأي شيء فعل ذلك؟ أللكنة أم غفلة؟ أم تعمدّ لإضلال عباده، ولا سبيل - والله - الى رابع.

فاعجبوا لعظيم ما حل بهؤلاء القوم من الدمار والتبار والكذب على الله عز وجل جهارا وعلى رسول الله ﷺ بلا رهبة.

ونعوذ بالله من الضلال مع أن هذا قول ما سبقهم اليه أحد.

[نقد قولهم: كان محمد رسول الله]

وقالوا كلهم: إن محمدا بن عبد الله بن عبد المطلب ليس هو رسول الله اليوم. لكنه كان رسول الله.

فكذبوا القرآن في قول الله عز وجل ﴿محمد رسول الله﴾ وكذبوا الأذان وكذبوا الاقامة التي افترضها الله تعالى خمس مرات كل يوم وليلة على كل جماعة من المسلمين. وكذبوا دعوة جميع المسلمين التي اتفقوا على دعاء الكفار اليها وعلى أنه لا نجاة من النار الا بها. وكذبوا جميع أعصار المسلمين من الصحابة فمن بعدهم في إطباق جميعهم: برهم وفاجرهم على الاعلان بلا اله الا الله محمد رسول الله ووجب على قولهم هذا الملعون: أنه يكذب المؤذنون والمقيمون ودعاة الاسلام في قولهم «محمد رسول الله» وأن الواجب أن تقولوا «محمد كان رسول الله».

وعلى هذه المسألة قتل الأميرُ محمود بن سبكتكين مولى أمير المؤمنين وصاحب خراسان رحمه الله: ابنَ فورك شيخ الأشعرية فأحسن الله جزاء محمود على ذلك ولعن ابنَ فورك وأشياعه وأتباعه.

إنما حملهم على هذا الكفر الفاحش قولٌ لهم آخر في نهاية الضلال والانسلاخ من الاسلام وهي قولهم: إن الأرواح أعراض تفنى ولا تبقى وقتين وأن روح كل واحد منا الآن هو غير روحه الذي كان له من قبل ذلك بطرفة عين. وأن كل واحد منا الآن يبدل أزيد من ألف ألف روح في كل ساعة زمانية وأن النفس انما هو هذا الهواء الخارج بالتنفس حارا بعد دخوله باردا، وأن الانسان اذا مات فني روحه وبطل وأنه ليس لمحمد ولا لأحد من الأنبياء عند الله تعالى روح ثابتة تنعم ولا نفس قائمة تكرم:

وهذا خروج عن إجماع الاسلام، فما قال بهذا أحد ممن ينتمي الى الاسلام قبل أبي الهذيل العلاف ثم تلاه هؤلاء، وهذا خلاف مجرد للقرآن وتكذيب لله عز وجل اذ يقول ﴿أخرجوا أنفسكم اليوم تجزون عذاب الهون﴾... وخلاف للسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ المنقولة نقل التواتر من رؤيته ﷺ الأنبياء عليهم السلام ليلة أسري به في السماء وما جرى له مع موسى في عدد الصلوات المفروضات.

ثم خجلوا من هذه العظيمة وتبرأ منهم ابليس الذي ورطهم فيها فشلوا: فقالوا في كتبهم: فان لم يكن هذا فإن الروح تنتقل عند خروجها من الجسم الى جسم آخر.

هكذا نص الباقلاني في أحد كتبه وأظنه الرسالة المعروفة بالحرة، وهذا مذهب التناسخ بلا كلفة.

وقال السمناني: في كتابه: إن الباقلاني وأصحابه قالوا: أن كل ما جاء في الخبر من نقل أرواح الشهداء الى حواصل طير خضر، وأن روح الميت ترد اليه في قبره. وما جرى مجرى ذلك من وصف الروح بالقرب والبعد والحركة والانتقال والسكون والعذاب. فكل ذلك محمول على أقل جزء من أجزاء الميت والشهيد أو الكافر واعادة الحياة في ذلك الجزء.

وهذا طريق من الهوس جدا وتطايب بالدين.

ولقد أخبرني ثقة من أصحابي أنه سمع بعض مقدميهم يقول: إن الروح انما تبقى في عجب الذنب لقول رسول الله ﷺ « كل ابن آدم يأكله التراب الا عجب الذنب: منه خُلِق وفيه يركب» (الفصل ٢١٦/٤).

وهذا التأويل أقرب إلى الهزل منه إلى أقوال أهل الاسلام: ونعوذ بالله من الخذلان، فإنما هذه ستائر دون مذهبهم الخبيث الذي ذكرنا آنفا.

[نقد عقيدتهم في الشك]

وقالوا كلهم: إن النظر في دلائل الاسلام فرض، وإنه لا يكون مسلما حتى ينظر فيها، وإن من شرط الناظر فيها أن يكون ولا بد شاكا في الله عز وجل وفي صحة النبوة ولا يصح له النظر في دلائل النبوة ودلائل التوحيد لمن يعتقد صحتها.

قال أبو محمد: والله ما سمع سامع قط بِأدخَلَ في الكفر من قول من أوجب الشك في الله تعالى وفي صحة النبوة فرضاً على كل متعلم لا نجاة له إلا به ولا دين لأحد دونه، وأن اعتقاد صحة التوحيد لله تعالى وصحة النبوة باطل لا يحل (الفصل ٤/٢١٧).

فحصل من كلامهم أن من لم يشك في الله تعالى ولا في صحة النبوة فهو كافر، ومن شك فيهما فهو محسن، مؤدٍّ ما وجب عليه.

وهذه فضيحة وحماقة. اللهم إنا نبرأ اليك من هذا القول ومن كل قائل به، ثم لم يحدوا في أمد الاستدلال حداً.

فليت شعري على هذا القول الملعون هو ومن اعتقده والداعي اليه: كيف يكون حال من قبِل وصيتهم هذه التي هي وصية الشيطان الرجيم. فتبين بالشك في الله تعالى وفي النبوة وامتد به أمد الاستدلال أياما وأشهرا وساعات مات فيها: أين مستقره ومصيره: الى النار والله خالدا مخلدا أبدا.

وبيقين ندري أن قائل هذه الأقوال مطالب للاسلام كائدٌ له مرصد لأهله داعية الى الكفر. ونعوذ بالله من الضلال.

لا معجزة عندهم الا بالتحدي

وقالوا كلهم: إن إطعام رسول الله ﷺ المئين والعشرات من صاع شعير مرة بعد مرة وسقيه الألف والألوف من ماء يسير ينبع من بين أصابعه وحنين الجذع ومجيء الشجرة وتكلم الذراع وشكوى البعير ومجيء الذئب ليس شيء من ذلك دلالة على صدق رسول الله ﷺ في نبوته لأنه عليه السلام لم يتحدّ الناس بذلك ولا يكون عندهم آية الا ما تحدى به الكفار فقط.

[الأشعرية ومشكلة الحساب]

وهذا تكذيب منهم للنبي ﷺ في قوله إذا فعل ذلك: أشهد أني رسول الله. وهذا أيضا قول افتروه خالفوا فيه جميع أهل الاسلام.

وقالوا كلهم ليس شيء من الأشياء نصف ولا ثلث ولا ربع وسدس ولا ثمن ولا عشر ولا بعض. وأنه لا يجوز أن يقال: الفرد عشرة ولا أنه بعض الخمسة وحجتهم في ذلك أنه لو جاز أن يقال ذلك لكان عشرا لنفسه وبعض نفسه.

قال أبو محمد: وهذا جهل شديد لأنه إنما هو بعض من جملة يكون سائرها غيره وعشر جملة يكون سائرها غيره. ونسوا أنفسهم فقالوا بالجزء الذي لا يتجزأ ونسوا إلزام أنفسهم أن يكون جزءا لنفسه.

وهذا تكذيب لله عز وجل اذ يقول في القرآن ﴿فلها النصف... فلأمه الثلث... فلأمه السدس ولكم الربع ولهن الثمن﴾ ﴿بعضهم أولياء بعض﴾.

وهذا عن النبي ﷺ كثير مع مخالفتهم في ذلك جميع أهل الأرض مؤمنهم وكافرهم ومخالفة كل لغة والمعقول والطبائع.

[نقد تجاهلهم للاسباب]

قالوا كلهم: من قال إن النار تحرق أو تلفح وإن الأرض تهتز أو تنبت شيئا وإن الخمر يسكر أو أن الخبز يشبع، أو أن الماء يروي، أو أن الله تعالى ينبت الزرع والشجر بالماء فقد ألحد وافترى.

وقال الباقلاني من آخر السفر الرابع من كتابه المعروف بالانتصار في القرآن: نحن ننكر فعل النار للتسخين والاحتراق وننكر فعل الثلج للتبريد وفعل الطعام والشراب للشبع والري والخمر للإسكار: كل هذا عندنا باطل محال ننكره أشد الانكار، وكذلك فعل الحجر لجذب الشيء أو رده أو حبسه إو اطلاقه من حديد أو غيره.

قال أبو محمد: وهذا تكذيب منهم لله عز وجل إذ يقول ﴿تلفح وجوههم النار﴾ ولقوله تعالى ﴿وأنزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد﴾ وقوله تعالى ﴿إنا نسوق الماء إلى الآرض الجرز فنخرج به زرعا تأكل منه أنعامهم وأنفسهم﴾.. وقوله تعالى ﴿فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج﴾.

وقد صككت بهذا وجه بعض مقدميهم في المناظرة فدهش وبلد، وهو أيضا تكذيب لقول رسول الله ﷺ « كل مسكر حرام وكل شراب أسكر حرام» مع مخالفتهم لكل لغة ولكل ذي حس من مسلم وكافر، ومكابرة العيان وإبطال المشاهدة.

ثم أظرف شيىء احتجاجهم في هذه الطامة بأن الله عز وجل هو الذي خلق ذلك كله.

فقلنا لهم: أوليس فعل كل حي مختار واختياره خلقا لله عز وجل؟ فلابد من قولهم نعم.

فيقال لهم فمن أين نسبتم الفعل إلى الأحياء وهي خلق الله تعالى ومنعتم من نسبة الفعل إلى الجمادات لأنه خلق الله تعالى ولا فرق، ولكنهم قوم لايعقلون (الفصل ٢١٨/٤).

قال أبو محمد: وسمعت بعض مقدميهم يقول: إن من كان على معاصي خمسة من زنى وسرقة وترك صلاة وتضييع زكاة وغير ذلك ثم تاب عن بعضها دون بعض فإن توبته تلك لا تقبل.

وقد نص السمناني على أن هذا قول الباقلاني هو قول أبي هاشم الجبائي، ثم قال السمناني هذا قول خارق للاجماع جملة وخلاف لدين الامة.

هذا نص قول السمناني في شيخه وشهدوا على أنفسهم وأقبل بعضهم على بعض يتلاومون (الفصل ٢١٨/٤) .

قال أبو محمد: هذا القول مخالف للقرآن والسنن لان الله تعالى يقول ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾ وقال تعالى ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم شيئا﴾ وقال تعالى ﴿أني لاأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى﴾ وبالضرورة يدري كل ذي مسكة من عقل أن التوبة من الزنا خير كثير فهذا الجاهل يقول إنه لا يراه صاحبه وأنه عمل ضائع عند الله عز وجل من مسلم مؤمن. ومعاذ الله من هذا.

وسر هذا القول الملعون وحقيقته التي لابد لقائله منه أنه لا معنى لمن أصر على الزنا أو شرب الخمر في أن يصلي ولا أن يزكي فقد صار يؤمر بترك الصلاة الخمس والزكاة وصوم رمضان والحج.

فعلى هذا القول وقائله لعائن الله تترى مادار الليل والنهار ونص السمناني عن الباقلاني شيخه انه كان يقول ان الله تعالى لا يغفر الصغائر باجتناب الكبائر.

[نقد زعمهم أن النار لا حر لها والثلج لا برد له]

ومن شنعهم الممزوجة بالهوس وصفاقة الوجه قولهم: إنه لا حر في النار، ولا في الثلج برد ولا في العسل حلاوة ولا في الصبر مرارة وانما خلق الله تعالى ذلك عند اللمس والذوق.

وهذا حمق عتيق قادهم اليه انكارهم الطبائع. وقد ناظرناهم على ذلك مع قول شيخهم الباقلاني إن لقشور العنب رائحة، وللزجاج والحصا طعما ورائحة.

وزادوا حتى بلغوا الى أن قالوا إن للفلك طعما ورائحة.

فليت شعري متى ذاقوه أو شموه أو من أخبرهم بهذا؟ وهذا لا يعرفه الا الله ثم الملائكة الذين هنالك. ولكن من ذاق طعم الزجاج وشم رائحته فغير ممكن أن يدعي مشاهدة الفلك ولمسه وشمه وذوقه.

[نقد قولهم من يموت كافرا فهو الآن كافر]

ومن شنعهم قولهم: إن من كان الآن على دين الاسلام مخلصا بقلبه ولسانه مجتهدا في العبادة الا أن الله عز وجل يعلم أنه لا يموت الا كافرا، فهو الآن عند الله كافر. وأن من كان الآن كافرا يسجد للنار وللصليب أو يهوديا أو زنديقا مصرحين بتكذيب رسول الله ﷺ الا أن في علم الله تعالى أنه لا يموت الا مسلما فانه الآن عند الله مسلم.

قال أبو محمد: ما قال هذا مسلم قط قبل هشام الفوطي وهذه مكابرة للعيان وتكذيب لله عز وجل مجرد، كأنهم ما سمعوا قط قول الله تعالى ﴿ذلك بأنهم آمنوا ثم كفرا﴾ فسماهم مؤمنين ثم أخبر تعالى بأنهم كفروا. وقوله تعالى ﴿ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر﴾ فجعل الاسلام دينا لما كان عليه اذ كان عليه وإن ارتد معه ومات كافرا. وقوله تعالى مخاطبا للمسلمين في أصحاب النبي ﷺ ﴿ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا﴾ (الفصل ٤/٢١٩).

ويلزمهم أن الذي يسلم أبوه ولا يسلم هو لأنه كان بالغا ثم مات أبوه فلم يرثه لكفره ثم أسلم أن يفسخوا حكمهم ويورثوه من أبيه لأنه عندهم كان إذ مات أبوه مؤمنا عند الله تعالى.

ويلزمهم أن من كان صبيا ثم عاش حتى شاخ أنه لم يكن عند الله إلا شيخا ولو جمع ما يدخل عليهم لقام منه سفر ضخم.

[نقد زعمهم أن أهل الكتاب لا يعرفون ربهم]

وقالوا كلهم: إنه ليس على ظهر الأرض يهودي ولا نصراني يقر بقلبه أن الله حق.

قال أبو محمد: هذا تكذيب للقرآن على ما بينا قبل، ومكابرة للعيان، لأنا لا نحصي كم دخل في الاسلام منهم وصلح إيمانه وصار عدلا. وكلهم لا يختلف في أنه كان قبل إسلامه مقراً بالله عز وجل عالما به كما هو بعد إسلامه لم يزد في توحيده شيء.

فكابروا العيان وكذبوا بالقرآن بحمق وقلة حياء لا نظير له (الفصل ٤/٢٢٠).

وقال الباقلاني في كتابه المعروف بالانتصار في القرآن: معنى قول الله تعالى ﴿لا يرضى لعباده الكفر﴾ وقوله تعالى ﴿لا يحب الفساد﴾ انما معناه: لا يحب الفساد لأهل الصلاح، ولا يرضى لعباده المؤمنين أن يكفروا، ولم يرد أنه لا يرضاه لأحد من خلقه ولا يحبه لأحد منهم.

ثم قال: وإن كان أحب ذلك ورضيه لأهل الكفر والفساد.

قال أبو محمد: وهذا تكذيب لله تعالى مجرد. ثم أيضا أخبر بأن الكفار فعلوا من الكفر أمراً رضيه الله تعالى منهم وأحبه منهم فكيف يدخل هذا في عقل المسلم مع قوله تعالى ﴿اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم﴾ (الفصل ٤/٢٢٠).

واعجَبوا لظلمة جهله إذ لم يفرق بين إرادة الكفر والمشيئة والخلق له، وبين الرضا والمحبة.

[نقد زعمهم أن القرآن غير معجز]

وقال أيضا فيه: إن أقل من سورة من القرآن ليس بمعجز أصلا بل هو مقدور على مثله. وقال أيضا في السفر الخامس من الديوان المذكور: إن قيل كيف تقولون: أكان يجوز من الله أن يؤلف القرآن تأليفا آخر غير هذا يعجز الخلق عن مقابلته؟

قلنا: نعم. هو تعالى قادر على ذلك وعلى ما لا غاية له من هذا الباب، وعلى أقدار كثيرة وأعداد لا يحصيها غيره، إلا إن كان تأليف الكلام ونظم الألفاظ لا بد أن يبلغ الى غاية وحد لا يحتمل الكلام أكثر منه ولا أوسع ولا يبقى وراء تلك الأعداد نص والأوزان شيء تتناوله القدرة.

قال: ولنا في هذه المسألة نظر في تأليف الكلام ونظم الأجسام وتصوير الأشخاص: هل يجب أن يكون نهاية لا يحتمل المؤلف والمنظوم فوقها ولا ما هو أكثر منها أم لا؟

قال أبو محمد: هنا صرح بالشك في قدرة الله تعالى: ألها نهاية كما يقول أبو الهذيل أخوه في الضلالة والكفر، أم لا نهاية لها كما يقول أهل الاسلام؟ ونعوذ بالله من الضلال (الفصل ٤/٢٢١).

ولقد أخبرني بعض من كان يداخلهم وكان له فيهم سبب قوي وكان من أهل الفهم والذكاء وكان يزري في باطن أمره عليهم أنهم يقولون: إن الله تعالى مذ خلق الأرض فانه خلق جسما عظيما يمسكها على أن تهوي هابطة فلما خلق ذلك الجسم أفناه في الوقت بلا زمان وخلق آخر مثله يمسكها أيضا فلما خلقه أفناه أثر خلقِه بلا زمان أيضا وخلق آخر. وهكذا أبدا أبدا بلا نهاية.

قال لي: وحجتهم في هذا الوسواس والكذب على الله تعالى فيه مما لم يقله أحد قبلهم مما يكذبه الحس والمشاهدة: أنه لا بد للأرض من جسم ممسك وإلا هوت. فلو كان ذلك الممسك يبقى وقتين أو مقدار طرفة عين لسقط هو أيضا معها فهو إذا خلق ثم أفنى أثر خلقه ولم يقع، لأن الجسم عندهم في ابتداء خلقه لا ساكن ولا متحرك.

قال أبو محمد: وهذا احتجاج للحمق بالحمق، وما عقل أحد قط جسماً لا ساكناً ولا متحركاً، بل الجسم في ابتداء خلق الله تعالى له في مكان محيط به في جهاته ولا شك ساكن في مكانه ثم تحرك.

وكأنهم لم يسمعوا لقول الله تعالى ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا﴾ فأخبر تعالى أنه يمسكها كما يشاء دون تكلف ما لم يخبرنا الله تعالى به، ولا جعل في العقول دليلا عليه.

ولو أن قائل هذا الحمق وقف على الحق وطالع شيئاً من براهين الهيئة لخجل مما أتى به من الهوس.

[نقد زعمهم أن ترتيب القرآن من فعل الناس]

ومن شنعهم قول هذا الباقلاني في كتابه المعروف بالانتصار في القرآن: إن تقسيم آيات القرآن وترتيب مواضع سوره شيء فعله الناس وليس هو من عند الله ولا من أمر رسول الله ﷺ.

فقد كذب هذا الجاهل وأفك. أتُراه ماسمع قول الله تعالى ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾ وقول الرسول ﷺ في آية الكرسي وآية الكلالة والخبر أنه عليه السلام كان يأمر إذا نزلت الآية أن تجعل في سورة كذا وموضع كذا؟

ولو أن الناس رتبوا سوره لما تعدوا أحد وجوه ثلاثة:

إما أن يرتبوها على الأول فالأول نزولا.

أو الأطول فما دونه.

أو الأقصر فما فوقه.

فاذ ليس ذلك كذلك فقد صح أنه أمْرُ رسول الله ﷺ الذي لا يعارض عن الله عز وجل لا يجوز غير ذلك أصلا.

[نقد زعمهم أن الله لم يفن الفاني]

ومن شنعهم قول الباقلاني في كتابه في مذاهب القرامطة قرب آخر الكتاب في باب ترجمته «ذكر جمل مقالات الدهرية والفلاسفة والثنوية».

قال الباقلاني: « فأما ما يستحيل بقاؤه من أجناس الحوادث وهي الأعراض، فإنما يجب عدمها في الثاني من حال حدوثها من غير معدم ولا شيء يفنيها».

هذا نص كلامه، وقال متصلا بهذا الفصل وأما نحن فنقول: إنها تفنى الجواهر نعني بقطع الأكوان عنها من حيث لا يصح لها وجود لا في مكان ولا فيما يقدر تقدير المكان، واذا لم يلحق فيها شيء من الأكوان فعدم ما كان يخلق فيها منها أوجب عدمها». هذا نص كلامه.

وهذا قول بإفناء الجواهر والأعراض، وهو فناء وإعدام لا فاعل لهما، وأن الله تعالى لم يفن الفاني. ونعوذ بالله من هذا الضلال والالحاد المحض.

[نقد قولهم ليس لله نعمة على الكفار]

وقالوا بأجمعهم: ليس لله تعالى على الكفار نعمة دينية أصلا.

وقال الأشعري شيخهم: ولا له على الكفار نعمة دنيوية أصلا، وهذا تكذيب منه ومن أتباعه الضُلاّل لله عز وجل إذ يقول ﴿بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار جهنم يصلونها وبئس القرار﴾ وإذ يقول عز وجل ﴿يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾ وإنما خاطب تعالى بهذا كفاراً جحدوا نعمة الله تعالى تبكيتاً لهم، وأما الدنيوية فكثير. قال تعالى ﴿قتل الانسان ما أكفره من أي شيء خلقه من نطفة خلقه فقدره ثم السبيل يسره﴾ الى قوله ﴿فلينظر الانسان الى طعامه) الآية. ومثله من القرآن كثير.

[نقد قول الباقلاني: العرب قادرون على مثل القرآن]

وقال الباقلاني في كتابه المعروف بالانتصار في القرآن في باب مترجم بباب الدلالة على أن القرآن معجز للنبي ﷺ وذكروا سؤال الملحدين عن الدليل على صحة ما ادعاه المسلمون من أن القرآن معجز فقال الباقلاني:

« يقال لهم: ما معنى وصف القرآن وغيره من آيات الرسول ﷺ بأنه معجز فانما معناه أنه مما لا يقدر العباد عليه وأن يكونوا عاجزين على الحقيقة. وإنما وصف القرآن وغيره من آيات الرسل عليهم الصلاة والسلام كعصى موسى وخروج الناقة من الصخرة وإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بانه معجز وإن لم يتعلق به عجز عاجز عنه على وجه التسمية بما يعجز عنه العاجز من الأمور التي صح عجزهم عنها وقدرتهم عليها، لأنهم لم يقدروا على معارضات آيات الرسل [عبّر] عن عدم قدرتهم على ذلك، فالعجز عنه تشبيهاً له بالمعجوز عنه.

قال الباقلاني: ومما يدل على أن العرب لا يجوز أن تعجز عن مثل القرآن، لأنه قد صح وثبت أن العجز لا يكون عجزاً الا عن موجود، فلو كانوا على هذا الأصل عاجزين عن مثل القرآن وعصى موسى واحياء الموتى وخلق الأجسام والاسماع والابصار وكشف البلوى والعاهات لوجب أن يكون ذلك المثل موجوداً فيهم ومنهم كما أنهم لو كانوا قادرين على ذلك لوجب أن يكون ذلك منهم.

ولما لم يكن ذلك كذلك ثبت أنه لا يجوز عجز العباد على الحقيقة عن مثل القرآن مع عدمه منهم وكونه غير موجود لهم ولا عن قلب عصى موسى حية ولا عن مثل ذلك.

قال أبو محمد: أيُنتظر كُفرٌ بعد هذا الكفر في تصريحه أن العباد والعرب لا يجوز أن يعجزوا عن مثل القرآن ولا عن قلب العصا حية ولا يغتر ضعيف بقوله أنهم غير قادرين على ذلك، وإنما هو على قوله المعروف من أن الله لا يقدر على غير ما فعل وظهر منه فقط.

ومن عظيم المحال قوله في هذا الفصل: إنه لا يجوز أن يعجز العاجز إلا عما يقدر عليه، مع أن هذا الكلام منه موجب أنهم إن عجزوا عن مثل القرآن قدروا عليه وما يمتري في أنه كان كائداً للإسلام ملحداً لا شك فيه.

فهذه الأقوال لا ينطلق بها لسان مسلم.

[نقد شك الباقلاني بنبوة محمد]

ومن أعظم البراهين على كفر الباقلاني وكيده للدين قوله في فصل آخر من الباب المذكور في الكتاب المذكور: إنه لا يجب على من سمع القرآن من محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ أن يبادر الى القطع على أنه له آية أو أنه على يده ظهر ومن قبله نجم حتى يسأل أهل النواحي والأطراف ونقلة الأخبار ويتعرف حال المتكلمين بذلك اللسان في الآفاق. فإذا علم بعد التثبت والنظر أنه لم يسبقه الى ذلك أحد لزمه حينئذ اعتقاد نبوته.

قال أبو محمد: وهذا إنسان خاف معاجلة الأمة له بالرجم كما يرجم الكلب إن صرح بأن نبوة محمد ﷺ باطل، فصرح لهم بما يؤدي الى ذلك من قرب، إذ أوجب بأن لا يقر أحد بنبوة محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله ﷺ ولا بأنه أتى بالقرآن ولا بأنه آية من آياته على صحة نبوته إلا حتى يسأل أهل النواحي والأطراف وينتظر الأخبار ويتعرف حال المتكلم بالعربية في الآفاق.

فأحال والله على عمل لا نهاية له، ولو عمر الانسان عمر نوح عليه السلام، لأن سؤال أهل النواحي والأطراف لا ينقضي في ألف عام وانتظار الأخبار ليس له حد.

وليت شعري: متى تصل المخدرة وطالب المعاش الى طرف من هذا المحال، لأن أهل النواحي هم من بين صدر الصين الى آخر الأندلس الى بلاد الزنج الى بلاد الصقالبة فما بين ذلك.

فلاح كفر هذا الجاهل الملحد وكيده للإسلام لكل من له أدنى حس، مع ضعف كيده في ذلك قال الله تعالى ﴿إن كيد الشيطان كان ضعيفاً﴾.

ويكفي من كل هزر اتى به في هذا الفصل الملعون قائله: أن من له علم قوي بالعربية والأخبار فيكفيه تيقن عجز العرب عن معارضته فمن بعدهم إلى اليوم وأنه من عنده ضرورة لأنه لم ينزل القرآن جملة فيمكن فيه الدعوى من أحد وانما نزل مقطعاً في كل قصة تنزل فينزل فيها قرآن وهذه ضرورة موجبة أنه عنده عليه الصلاة والسلام ظهر بوحي الله تعالى إليه وبما فيه من الغيوب التي قد ظهر بها. وأما من

لا علم له باللغة والأخبار فيكفيه أخبار من يقع له العلم بخبره بأن العرب عجزت عن مثله وأنه أتى به مفصلا عند حلول القصص التي أنزل الله تعالى فيها الآية والآيتين والكلمة والكلمتين من القرآن والتوراة حتى تم كما هو. فهذا الحق وذلك الالحاد المحض والكلام الغث السخيف.

[نقد تجويزهم على الأنبياء المعاصي والكفر]

ومن كفراتهم الصلع قول السمناني اذ نص على أن الباقلاني كان يقول: إن جميع المعاصي كلها لا نحاشي شيئاً منها مما يجب أن يستغفر الله منه جايز وقوعها من النبي ﷺ حاشا الكذب في البلاغ فقط.

وقال الباقلاني: واذا نهى النبي ﷺ عن شيءثم فعله فليس ذلك دليلا على أنه منسوخ، اذ قد يفعله عاصياً بربه عز وجل.

قال الباقلاني: وليس على أصحابه أن ينكروا ذلك عليه.

[نقد تجويزهم على الأنبياء الفواحش]

وقال السمناني في كتاب الإمامة: لولا دلالة العقل على وجوب كون النبي ﷺ معصوماً في البلاغ عن الله عز وجل لما وجب كونه معصوماً في البلاغ كما يجب فيما سواه من أفعاله وأقواله.

وقال أيضاً في مكان آخر منه: وكذلك يجوز أن يكفر النبي ﷺ بعد اداء الرسالة (الفصل ٤/٢٢٣-٢٢٢).

بالله الذي لا إله إلا هو: إن كان قال هذا القول ناصراً له وداعياً اليه مسلم قط، وما كان قائله إلا كافراً ملحداً، فاعلموا أيها الناس أنه قد جوز على النبي ﷺ الكفر والزنا واللياطة والبغاء والسرقة وجميع المعاصي. وأي كيد للإسلام يا ناس أعظم من هذا؟

وأما صاحبه ابن فورك فانه منع من هذا وأنكره وأجاز على النبي ﷺ صغار المعاصي كقتل النساء وتعريضهن وتفخيذ الصبيان ونحو ذلك.

وأما شيخهما ابن مجاهد البصري - ليس بالمقري - فإنه منع من كل ذلك وحاشا لله أن يجوز النبي ﷺ [على] ذنب بعمد لا صغير

ولا كبير لقول الله تعالى ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ ومن المحال أن يأمر الله تعالى أن نتأسى بعاص في معصيته صغرت أو كبرت.

واعجبوا لاستخفاف هذا الملحد بالدين وبالمسلمين إذ يقول هاهنا: إنه ليس فرضاً على أصحاب النبي أن ينكروا عليه عصيان ربه ومخالفة أمره الذي أمرهم به.

وهو يقول في نصره للقياس: إن قياس من قاس من الصحابة وسكوت من سكت منهم عن إنكاره دليل على وجوب الحكم بالقياس لأنهم لا يقرون على منكر فأوجب اقرارهم على المنكر من النبي ﷺ حاشا لله من هذا، وأنكر إقرارهم على القياس لو كان منكراً. فجمع بين هذا المناقضة والكذب في دعوى القياس على الصحابة ودعوى معرفة جميعهم بقياس من قاس منهم ودعوى أنهم لم ينكروا.

وهذه صفات الكذابين المتلاعبين بالدين.

نقد تنقيصهم للنبي ﷺ

ومن طوامهم ما حكاه السمناني عن الباقلاني أنه قال: واختلفوا في وجوب كون النبي ﷺ أفضل أهل وقته في حال الرسالة وما بعدها إلى حين موته، فأوجب ذلك قائلون وأسقطه آخرون.

وقال الباقلاني: وهذا هو الصحيح وبه نقول (الفصل ٤/٢٢٥-٢٢٤).

وهذا والله الكفر الذي لا خفاء به إذ جوّز أن يكون أحد ممن في عصر النبي ﷺ فما بعده أفضل من رسول الله ﷺ. وما أنكرنا على أحمد بن خابط إلا دون هذا، إذ قال: إن أبا ذر كان أزهد من النبي ﷺ هذا مع قول هذا المستخف الباقلاني الذي ذكره عنه السمناني في كتابه الكبير الإمامة منه: أن من شرط الامامة أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه.

يا للعيارة بالدين. يجوز عند هذا الكافر أن يكون في الناس غير الرسل أفضل من رسول الله ﷺ ولا يجوز عنده أن يلي الإمامة أحد يوجد في الناس أفضل منه؟!

ثم حمقه أيضاً في هذا حمق عتيق لأنه تكليف ما لا يطاق ولا سبيل الى القطع بفضل أحد على أحد إلا بنص من الله عز وجل.
وكيف يحاط بالأفضل من قريش وهم مبثوثون من أقصى السند وكابل ومكران الى الاشوتة الى سواحل البحر المحيط ومن سواحل بحر اليمن الى ثغور ارمينية واذربيجان فما بين ذلك. اللهم العن من لا يستحيي.

ومن العجب أن هذا النذل الباقلاني قطع بخلاف الاجماع على أبي حنيفة بإجازته القراءة الفارسية وصرح بأن ترتيب الآيات في القرآن إجماع، وقد أجاز مالك لمن قرأ عند غروب الشمس وطلوعها فجاءته آية سجدة ان يصل التي قبلها بالتي بعدها.

فمالك عنده مخالف للاجماع، وقطع بأن الشافعي مخالف للإجماع في قوله (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من أم القرآن، وأن داود خالف الاجماع في قوله بإبطال القياس.

أفلا يستحي هذا الجاهل من أن يصف العلماء بصفته مع عظيم جهله بأن عاصماً وابن كثير وغيرهما من القراء وطائفة من الصحابة تقول بقول الشافعي الذي جعله خلافاً للاجماع وأنه لم يأت قط عن أحد من الصحابة ايجاب الحكم بالقياس من طريق تثبت، وأنه قد قال بانكاره ابن مسعود ومسروق والشعبي وغيرهم؟ ولكن من يضلل الله فلا هادي له.

ومن عجائبه قوله: إن العامي إذا نزلت به النازلة ففرضه أن يسأل أفقه أهل بلده فاذا أفتاه فهو فرضه، فإن نزلت به تلك النازلة ثانية لم يجز له أن يعمل بتلك الفتيا لكن يسأل ثانية: إما ذلك الفقيه وإما غيره ففرضه أن يعمل بالفتيا الثانية وهكذا أبداً.

قال أبو محمد: هذا تكليف ما لا يطاق اذ أوجب على كل أحد من العامة أن يسأل أبداً عن كل ماينوبه في صلاته وصيامه وزكاته ونكاحه وبيوعه ويكرر السؤال عن كل ذلك كل يوم بل كل ساعة!

فهل في الحماقة أكثر من هذا؟ ونعوذ بالله من الخذلان.

[نقد تفضيل الصوفية للأولياء على الرسل]

قال أبو محمد: ادعت طائفة من الصوفية أن في أولياء الله تعالى من هو أفضل من جميع الأنبياء والرسل.
وقالوا: من بلغ الغاية القصوى من الولاية سقطت عنه الشرائع كلها من الصلاة والصيام والزكاة وغير ذلك، وحلت له المحرمات كلها من الزنا والخمر وغير ذلك.
واستباحوا بهذا نساء غيرهم، وقالوا: إننا نرى الله ونكلمه. وكلما قذف في نفوسنا فهو حق.

ورأيت لرجل منهم يعرف بابن شمعون كلاماً نصه أن لله تعالى ماية اسم. وأن الموفي ماية هو ستة وثلاثون حرفاً ليس منها في حروف الهجاء شيء إلا واحد فقط.

وبذلك الواحد يصل أهل المقامات الى الحق. وقال: أخبرني بعض من رسم لمجالسة الحق أنه مد رجله يوماً فنودي: ما هكذا مجالس الملوك. فلم يمد رجله بعدها يعني أنه كان مديماً لمجالسة الله تعالى.(الفصل ٤/٢٢٥-٢٢٦).

[نقد موقف الأشاعرة من الخوارق والمعجزات]

ذهب قوم الى أن السحر قلب للأعيان وإحالة للطبائع وأنهم يُرون أعين الناس ما لا يرى، وأجازوا للصالحين على سبيل كرامة الله عز وجل لهم اختراع الأجسام وقلب الأعيان وجميع إحالة الطبائع وكل معجز للأنبياء عليهم السلام.

ورأيت لمحمد بن الطيب الباقلاني:

أن الساحر يمشي على الماء على الحقيقة وفي الهواء ويقلب الإنسان حماراً على الحقيقة.

وأن كل هذا موجود من الصالحين على سبيل الكرامة.

وأنه لا فرق بين آيات الأنبياء وبين ما يظهر من الانسان الفاضل ومن الساحر أصلا إلا بالتحدي، فإن النبي يتحدى الناس بأن يأتوا بمثل ما جاء هو به فلا يقدر أحد على ذلك قط.

وأن كل ما لم يتحد به النبي ﷺ الناس فليست آية له.

وقطع بأن الله تعالى لا يقدر على إظهار آية على لسان متنبىء كاذب.

وذهب أهل الحق الى أنه لا يقلب أحد عيناً ولا يحيل طبيعة الا الله عز وجل لأنبيائه فقط، سواء تحدوا بذلك أو لم يتحدّوا... وهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره(الفصل ٥/٢).

فلا يجوز البتة وجود ذلك لا من ساحر ولا من صالح بوجه من الوجوه، لأنه لم يقم برهان بوجود ذلك، ولا صح به نقل، وهو ممتنع في العقل كما قدمنا، ولو كان ذلك ممكناً لاستوى الممتنع والممكن والواجب وبطلت الحقائق كلها، وأمكن كل ممتنع ومن لحق هاهنا بالسوفسطائية على الحقيقة.

ونسأل من جوز ذلك للساحر والفاضل هل يجوز لكل أحد غير هذين، أم لا يجوز إلا لهذين فقط؟

فان قال: إن ذلك للساحر والفاضل فقط، وهذا هو قولهم سألناهم عن الفرق بين هذين وبين سائر الناس. ولا سبيل لهم إلى الفرق بين هؤلاء وبين غيرهم الا بالدعوى التي لا يعجز عنها أحد.

وإن قالوا إن ذلك جائز أيضاً لغير الساحر والفاضل لحقوا بالسوفسطائية حقاً، ولم يثبتوا حقيقة، وجاز تصديق من يدعي أنه

يصعد الى السماء ويرى الملائكة وأنه يكلم الطير ويجتبي من شجر الخروب التمر والعناب.

وإن رجالا حملوا وولدوا، وسائر التخليط الذي من صار إليه وجب أن يعامل بما هو أهله إن أمكن، أو أن يعرض عنه لجنونه وقلة حيائه.

قال أبو محمد: لا فرق بين من ادعى شيئاً مما ذكرنا لفاضل وبين دعوى الرافضة رد الشمس على علي بن أبي طالب مرتين حتى ادعى بعضهم أن حبيب بن أوس قال:

فردت علينا الشمس والليل راغم
بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى
لهجتها فوق السماء المرجع
فو الله ما ادري علي بدالنا
فردت له أم كان في القوم يوشع

وكذلك دعوى النصارى لرهبانهم وقدمائهم: فإنهم يدعون لهم من قلب الأعيان أضعاف ما يدعيه. وكذلك دعوى اليهود لأحبارهم ورؤوس المثايب عندهم أن رجلا منهم رحل من بغداد الى قرطبة في يوم واحد وأنه أثبت قرنين في رأس رجل مسلم من بني الاسكندراني كانوا أقواماً أشرافاً معروفين لم يعرف لأحد منهم شيء من هذا والحماقة لا حد لها وهذا برهان كاف لمن نصح نفسه (الفصل ٣/٥).

ما ذكره الباقلاني من التحدي باطل من وجوه احدها أن اشتراط التحدي في كون آية النبي آية، دعوى كاذبة سخيفة لا دليل على صحتها لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من حجة عقل ولا قال بهذا أحد قط قبل هذه الفرقة الضعيفة وما كان هكذا فهو في غاية السقوط والهجنة، قال الله عز وجل ﴿قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين﴾ (الفصل ٧/٥).

[اتهام الأشاعرة بأنهم مبطلون للنبوات]

وأما من ادعى أنه يشبه الساحر على العيون فيريهم ما لا يرى فإن هذه الطائفة لم تكتف بالكفر بإبطال النبوات إذ لعل ما أتى به النبي ﷺ وسلم كان تشبيهاً على العيون لا حقيقة له حتى رامت إبطال الحقائق كلها أولها عن آخرها ولحقت بالسوفسطائية لحاقاً صحيحاً بلا تكليف.

ويقال لهم: إذا جاز أن يشبه على العيون حتى يرى المشبه عليها ما لا حقيقة له ومالا تراه: فما يدريكم لعلكم كلكم الآن مشبه على عيونكم، ولعل بعض السحرة قد شبه عليكم فأراكم أنكم تتوضؤون وتصلون وأنتم لا تعقلون شيئاً من ذلك (الفصل ٥/٨).

ولا عجب أعجب من قول من يجيز قلب الأعيان للساحر وهو عندهم فاسق أو كافر ويجيز مثل ذلك للصالح وللنبي.
فقد جاز عندهم قلب الأعيان للنبي وللصالح وللفاسق وللكافر فوجب أن قلب الأعيان جائز من كل أحد. وبؤساً لقول أدى الى مثل هذا.

وهم يجيزون للمغيرة بن سعيد وبيان ومنصور الكشف وقلب الأعيان على سبيل السحر، وقد جاء بعدهم من يدعي لهم النبوة فاستوى عندهم هؤلاء المخذولين النبي والساحر، نعوذ بالله من الضلال (الفصل ٥/١٠).

[اتهام الباقلاني بتعجيز الباري]

وأما قول الباقلاني: إن الله تعالى لا يقدر على إظهار آية على يد كذاب فهو داخل في جملة تعجيز الباري تعالى وهو أيضاً تعجيز سخيف داخل في جملة المحال وذلك أنه جعل الله تعالى قادراً على إظهار الآيات على كل ساحر.

فإن علم أنه يقول أنه نبي لم يقدر على أن يظهرها عليه وهذا قول في غاية الفساد لأن من قدر على شيء لم يجز أن يبطل قوته عليه [مع] علمه بأن ذلك الذي يظهر فيه الفعل يقول أنا نبي.

ولا يتوهم هذا ولا يتشكل في العقل ولا يمكن البتة، وانما هم قوم أهملوا حكم الله تعالى عليهم وأطلقوا حكمهم عليه تعالى، وما في الكفر اسمج من هذا ولا أطم ولا أبرد.

ورأيت للباقلاني في فصل من كلامه أن الناس ليسوا عاجزين عن مثل هذا القرآن ولا قادرين عليه ولا هم عاجزون عن الصعود الى السماء ولا عن إحياء الموتى ولا عن خلق الأجسام ولا اختراعها ولا قادرين على ذلك.

هذا نص كلامه دون تأويل منا عليه.

ثم قال: إن القدرة لا تقع إلا حيث يقع العجز، وكل هذا هوس لا يأتي به الا الممرور.

وأطم من ذلك احتجاجه بأن العجز لا يقع إلا حيث تقع القدرة ولا ندري في أي لغة وجدوا هذا الكذب أم في أي عقل وجد هذا السخف، وما شك ذو علم باللغة من الخاصة والعامة في بطلان قوله، وفي أن العجز ضد القدرة وأن ما قدر الانسان عليه فلم يعجز عنه في حين قدرته عليه، وأن ما عجز عنه فلم يقدر عليه في حين عجزه عنه، وأن نفي القدرة إثبات للعجز، وأن نفي العجز إثبات للقدرة. ما يجهل هذا عامي ولا خاصي أصلا وهو أيضا معروف بأول العقل.

والعجب أن يأتي بمثل هذه الدعاوى السخيفة بغير دليل أصلا: لكن حماقات وضلالات يطلقها هذا الجاهل وأمثاله من الفساق في دين الله تعالى فيتلقفها عنهم من أضله الله تعالى (الفصل ٥/١١).

[الكلام في إنكار الطبائع]

ذهبت الأشعرية إلى إنكار الطبائع جملة.

وقالوا: ليس في النار حر ولا في الثلج برد ولا في العالم طبيعة أصلا.

وقالوا: إنما حدث حر النار جملة وبرد الثلج عند الملامسة.

قالوا: ولا في الخمر طبيعة إسكار، ولا في المني قوة يحدث بها ولكن الله عز وجل يخلق منه ما شاء، وقد كان ممكناً أن يحدث من مني الرجال جملا ومن مني الحمار انساناً ومن زريعة الكزبرة نخلا.

ما نعلم لهم حجة شغبوا بها في هذا الهوس أصلا.

وقد ناظرت بعضهم في ذلك فقلت له: إن اللغة التي نزل بها القرآن تبطل قولكم لأن من لغة العرب القديمة ذكر الطبيعة والخليقة والسليقة والبحيرة والغريزة والسجية والسيمة والجبلة بالجيم، ولا يشك ذو علم في أن هذه الألفاظ استعملت في الجاهلية وسمعها النبي ﷺ فلم ينكرها قط ولا أنكرها أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا أحد ممن بعدهم حتى حدث من لا يعتد به.

وقد قال امرؤ القيس.

وان كنت قد ساءتك مني خليقة

فسلي ثيابي من ثيابك تنسل

وقال حميد بن ثور الهلالي الكندي:

لكل امرىء يا أم عمرو طبيعة

وتفريق ما بين الرجال الطبائع

وقال النابغة:

لهم سيمة لم يعطها الله غيرهم

من الجود والأحلام غير عوازب

وقال رسول الله ﷺ للجارود إذ أخبره أن فيه الحلم والأناة، فقال له الجارود: آلله جبلني عليهما يا رسول الله أم هما كسب؟ فقال رسول الله ﷺ «بل الله جبلك عليهما». ومثل هذا كثير.

وكل هذه الألفاظ أسماء مترادفة بمعنى واحد عندهم وهو قوة في الشيء يوجد بها على ما هو عليه فاضطرب ولجأ الى أن قال أقول

بهذا في الناس خاصة.

فقلت له وأنى لك بالتخصيص وهذا موجود بالحس وببديهة العقل في كل مخلوق في العالم فلم يكن عنده تمويه.

وهذا المذهب الفاسد حداهم على أن سموا ما تأتي به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الآيات المعجزات خرق العادة لأنهم جعلوا امتناع شق القمر وشق البحر وامتناع إحياء الموتى وإخراج ناقة من صخرة وسائر معجزاتهم إنما هي عادات فقط، معاذ الله من هذا.

ولو كان ذلك عادته لما كان فيها إعجاز اصلا لأن العادة في لغة العرب والدأب والدين والديدن والهجري ألفاظ مترادفة على معنى واحد، وهي في أكثر استعمال الانسان له مما لا يؤمن تركه إياه، ولا ينكر زواله عنه، بل هو ممكن وجود غيره ومثله بخلاف الطبيعة التي الخروج عنها ممتنع.

فالعادة في استعمال العرب العامة التلحي وحمل القناة وتحمل بعض الناس القلنسوة وكاستعمال بعضهم حلق الشعر وبعضهم توفيره.

قال الشاعر.

تقول وقد دارت لها وضيني أهذا دينه أبداً وديني

وقال آخر: وشديد عادة منتزعة.

فذكر أن انتزاع العادة يشتد إلا أنه ممكن غير ممتنع بخلاف إزالة الطبيعة التي لا سبيل إليها.

وربما وضعت العرب لفظة العادة مكان لفظة الطبيعة كما قال حميد بن ثور الهلالي:

سلي الربع إن يممت يا أم سالم
وهل عادة للربع أن يتكلما

وكل هذه الطبائع والعادات مخلوقة خلقها الله عز وجل، فرتب الطبيعة على أنها لا تستحيل ابداً ولا يمكن تبدلها عند كل ذي عقل كطبيعة الانسان بأن يكون ممكناً له التصرف في العلوم والصناعات

إن لم يعترضه آفة.

وطبيعة الحمير والبغال بأنه ممكن منها ذلك، وكطبيعة البر أن لا ينبت شعيراً ولا جوزاً. وهكذا كل ما في العالم.

والقوم مقرون بالصفات وهي الطبيعة نفسها لأن من الصفات المحمولة في الموصوف ما هو ذاتي به لا يتوهم زواله إلا بفساد حامله وسقوط الاسم عنه، كصفات الخمر التي إن زالت عنها صارت خلا وبطل اسم الخمر عنها، وكصفات الخبز واللحم التي إذا زالت عنها صارت زبلا وسقط اسم الخبز واللحم عنهما. وهكذا كل شيء له صفة ذاتية فهذه هي الطبيعة.

ومن الصفات المحمولة في الموصوف ما لو توهم زواله عنه لم يبطل حامله ولا فارقه اسمه. وهذا القسم ينقسم اقساماً ثلاثة:

فأحدها ممتنع الزوال كالغطس والقصر والزرق وسواد الزنجي ونحو ذلك، إلا أنه لو توهم زايلا لبقي الانسان انساناً بحالة.
وثانيها بطيء لزوال كالمرودة وسواد الشعر وما أشبه ذلك.
وثالثها سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وكمدة الهم ونحو ذلك.

فهذه هي حقيقة الكلام في الصفات وما عدا ذلك فطريق السوفسطائية الذين لا يحققون، ونعوذ بالله من الخذلان (الفصل ٥/١٥-١٧).

[نقد انحرافهم في الاسم والمسمى]

ذهب قوم الى أن الاسم هو المسمى، وقال آخرون الاسم غير المسمى، واحتج من قال: الإسم هو المسمى بقول الله تعالى ﴿تبارك اسم ربك ذي الجلال والاكرام﴾ ويقرأ أيضاً ذو الجلال والاكرام، وقال: لا يجوز أن يقال تبارك غير الله. فلو كان الاسم غير المسمى ما جاز أن يقال تبارك اسم ربك وبقوله تعالى ﴿سبِحِ اسم ربك الأعلى﴾ فقالوا: ومن الممتنع أن يأمر الله عز وجل بأن يسبّح غيره. وبقوله عز وجل ﴿ما تعبدون من دونه الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم﴾ وقالوا: الأسم مشتق من السموّ. وانكروا على من قال: إنه مشتق من الوسم وهو العلامة (الفصل ٥/٢٧).

وذكروا قول لبيد:.

الى الحول ثم اسم السلام عليكما

ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

وقالوا: قال سيبويه: الأفعال أمثلة أحدث من لفظ احداث الأسماء.

قالوا: وإنما أراد المسمين.

هذا كل ما احتجوا به قد تقصيناه لهم ولا حجة لهم في شيء منه.

أما قول الله عز وجل ﴿تبارك اسم ربك ذي الجلال والاكرام﴾ و ﴿ذو الجلال والاكرام﴾ فحق.

ومعنى تبارك تفاعل من البركة، والبركة واجبة لاسم الله عز وجل الذي هو كلمة مؤلفة من حروف الهجاء.

ونحن نتبرك بالذكر له وبتعظيمه ونجلّه ونكرمه. فله التبارك وله الإجلال منا ومن الله تعالى، وله الإكرام من الله تعالى ومنا حيثما كان من قرطاس أو في شيء منقوش فيه أو مذكور بالألسنة ومن لم يجل اسم الله عز وجل كذلك ولا أكرمه فهو كافر بلا شك، فالآية على ظاهرها دون تأويل لأن التسبيح في اللغة التي بها أنزل القرآن وبها خاطبنا الله عز وجل هو تنزيه الشيء عن السوء، وبلا شك أن الله تعالى أمرنا أن ننزه اسمه الذي هو كلمة مجموعة من حروف الهجاء عن كل سوء حيث كان من كتاب أو منطوقاً به.

ووجه آخر وهو أن معنى قوله تعالى ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ ومعنى قوله تعالى ﴿إن هذا لهو حق اليقين فسبح باسم ربك العظيم﴾ معنى واحد: وهو أن يسبح الله تعالى باسمه ولا سبيل الى تسبيحه تعالى ولا الى دعائه ولا الى ذكره الا بتوسط اسمه فكلا الوجهين صحيح حق.

وتسبيح الله تعالى وتسبيح اسمه كل ذلك واجب بالنص ولا فرق بين قوله تعالى ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾ وبين قوله ﴿فسبح بحمد ربك حين تقوم ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم﴾ والحمد بلا شك هو غير الله وهو تعالى نسبح بحمده باسمه ولا فرق، فبطل تعلقهم بهذه الآية والحمد لله رب العالمين.

أما قوله تعالى ﴿ما تعبدون من دونه الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم﴾ فقول الله عز وجل حق على ظاهره.

ولهذه الآية وجهان كلاهما صحيح:

أحدهما: أن معنى قوله عز وجل ﴿ما تعبدون من دونه الا أسماء﴾ أي إلا أصحاب أسماء. برهان هذا قوله تعالى إثر ذلك متصلا بها ﴿سميتموها أنتم وآباؤكم﴾ فصح يقيناً أنه تعالى لم يعن بالأسماء هاهنا ذوات المعبودين، لأن العابدين لها لم يحدثوا قط ذوات المعبودين بل الله تعالى توحد بإحداثها، هذا مالا شك فيه.

والوجه الثاني: أن أولئك الكفار إنما كانوا يعبدون اوثاناً من حجارة أو بعض المعادن أو من خشب، وبيقين ندري أنهم قبل أن يسموا تلك الجمل من الحجارة ومن المعادن ومن الخشب باسم اللات والعزى ومناة وهبل وود وسواع ويغوث ويعوق ونسراً وبعل، قد كانت ذواتها بلا شك موجودات قائمة وهم لا يعبدونها، ولا تستحق عندهم عبادة، فلما أوقعوا عليها هذه الأسماء عبدوها حينئذ، فصح يقيناً أنهم لم يقصدوا بالعبادة إلا الأسماء كما قال الله تعالى لا الذوات المسميات، فعادت الآية حجة عليهم وبرهاناً على أن الاسم غير المسمى بلا شك وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولهم: إن الاسم مشتق من السمو، وقول بعض من خالفهم: إنه مشتق من الوسم: فقولان فاسدان كلاهما باطل افتعله أهل، النحو

لم يصح قط عن العرب شيئ منهما، وما أشتق لفظ الاسم قط من شيء بل هو اسم موضوع مثل حجر وجبل وخشبة وسائر الاسماء لا اشتقاق لها.

وأول ما تبطل به دعواهم هذه الفاسدة أن يقال لهم: قال الله عز وجل ﴿قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين﴾ فصح أن من لا برهان له على صحة دعواه فليس صادقاً في قوله، فهاتوا برهانكم على أن الإسم مشتق من السمو أو من الوسم وإلا فهي كذبة كذبتموها على العرب وافتريتموها عليهم أو على الله تعالى الواضع للّغات كلها وقول عليه تعالى أو على العرب بغير علم، وإلا فمن أين لكم أن العرب اجتمعوا فقالوا نشتق لفظة أسم من السمو أو من الوسم؟
والكذب لا يستحله مسلم ولا يستسهله فاضل ولا سبيل لهم الى برهان أصلا بذلك.

وأيضاً فلو كان الاسم مشتقاً من السمو كما تزعمون فتسمية العذرة والكلب والجيفة والقذر والشرك والخنزير والخساسة رفعة لها وسمو لهذه المسميات، وتباً لكل قول أدى الى هذا الهوس البارد.

وأيضاً فهبك أنه قد سُلّم لهم أن الاسم مشتق من السمو: أي حجة في ذلك على أن الاسم هو المسمى؟ بل هو حجة عليهم لأن ذات المسمى ليست مشتقة أصلا ولا يجوز عليها الاشتقاق من السمو ولا من غيره، فصح بلا شك أن ما كان مشتقاً فهو غير ما ليس مشتقاً والاسم باقرارهم مشتق والذات المسماة غير مشتقة، فالاسم غير الذات المسماة، وهذا يليح لكل من نصح نفسه أن المحتج بمثل هذا السفه عيار مستهزىء بالناس متلاعب بكلامه، ونعوذ بالله من الخذلان.

وهذا قول يؤدي من اتبعه وطرده الى الكفر المجرد لأنهم قطعوا أن الاسم مشتق من السمو وقطعوا أن الاسم هو الله نفسه. فعلى قولهم المهلك الخبيث أن الله يشتق وأن ذاته نفسها مشتقة، وهذا ما لا ندري كافراً بلغه والحمد لله على ما من به من الهدى.

وأيضاً فإن الله تعالى يقول ﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبؤني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين﴾ الى قوله تعالى ﴿قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم﴾.

فلا يخلو أن يكون الله عز وجل علّم آدم الأسماء كلها كما قال عز وجل: إما بالعربية وإما بلغة أخرى أو بكل لغة، فان كان عز وجل علمه الأسماء بالعربية فإن لفظة اسم من جملة ما علمه لقوله تعالى: الأسماء كلها ولأمره تعالى آدم بأن يقول للملائكة أنبؤني بأسماء هؤلاء.

فلا يجوز أن يخص من هذا العموم شيء أصلا بل هو لفظ موقف عليهِ كسائر الأسماء ولا فرق، وهو من جملة ما علّمه الله تعالى آدم عليه السلام إلا أن يدّعوا أن الله تعالى اشتقه، فالقوم كثيراً ما يستسهلون الكذب على الله للإخبار عنه بما لا علم لهم به.

فصح يقيناً أن لفظة الاسم لا اشتقاق لها، وإنما هي اسم مبتدأ كسائر الأسماء والأنواع والأجناس، وإن كان الله تعالى علّم آدم الأسماء كلها بغير العربية فإن اللغة العربية موضوعة للترجمة عن تلك اللغة بدل كل اسم من تلك اللغة اسم من العربية موضوع للعبارة عن تلك الألفاظ.

واذا كان هذا فلا مدخل للاشتقاق في شيء من الأسماء أصلا، لا لفظة اسم ولا غيرها، وإن كان تعالى علمه الأسماء بالعربية وبغيرها من اللغات العربية فلفظة اسم من جملة ما علّمه، وبطل أن يكون مشتقاً أصلا والحمد لله رب العالمين.

فبطل قولهم في اشتقاق الاسم، وعاد حجة عليهم وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فسقط كل ما شغب به القائلون بأن الاسم هو المسمى وكل قول سقط احتجاج أهله وعري عن برهان فهو باطل (الفصل ٥/٢٧-٣٢).

[تحريفهم الاسم الى تسمية]

ثم نظرنا فيما احتج به القائلون أن الأسم غير المسمى فوجدناهم يحتجون بقول الله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه﴾.

وقالوا: والله عز وجل واحد والأسماء كثيرة وقد تعالى الله عن أن يكون اثنين أو أكثر. وقد قال رسول الله ﷺ « إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة غير واحد، من أحصاها دخل الجنة».

قالوا: ومن قال: إن خالقه أو معبوده تسعة وتسعون فهو شر من النصارى الذين لم يجعلوه الا ثلاثة.

ورأيت لمحد بن الطيب الباقلاني ولمحمد بن الحسن بن فورك الاصبهاني أنه ليس لله تعالى إلا اسم واحد فقط.

قال أبو محمد: وهذا معارضة وتكذيب لله عز وجل وللقرآن ولرسول الله ﷺ ولجميع العالمين.

ثم عطفا فقالا: معنى قول الله عز وجل ﴿ولله الأسماء الحسنى﴾ وقول رسول الله ﷺ «إن لله تسعة وتسعين اسماً» إنما هو التسمية لا الأسماء.

قال أبو محمد: وكان هذا التقسيم أدخل في الضلال من ذلك الإجمال.

ويقال لهم: فعلى قولكم هذا أراد الله تعالى أن يقول (لله التسميات الحسنى) فقال الاسماء الحسنى. وأراد رسوله ﷺ أن يقول: إن لله تسعة وتسعين تسمية فقال: تسعة وتسعين اسماً:

أعن غلط وخطأ قال الله تعالى ذلك ورسوله ﷺ أم عن عمد ليُضل بذلك أهل الاسلام؟

أم عن جهل باللغة التي تنبهتما لها أنتما؟

ولا بد من أحد هذه الوجوه ضرورة لا محيد عنها وكلها كفر مجرد ولا بد لهم من أحدها أو ترك ما قالوه من الكذب على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم هذا، ودعواهم في ذلك ظاهر الكذب بلا دليل، ولا يرضى بهذا لنفسه عاقل (الفصل ٣٢/٥).

وموَّهوا فقالوا: فأسماء الله عز وجل إذن مخلوقة إذ هي كثيرة وإذ هي غير الله تعالى.

قلنا لهم وبالله التوفيق: إن كنتم تعنون الأصوات التي هي حروف الهجاء والمداد المخطوط به في القراطيس فما يختلف مسلمان في أن كل ذلك مخلوق.

وإن كنتم تريدون الإيهام والتمويه بإطلاق الخلق على الله تعالى، فمن أطلق ذلك فهو كافر. بل إن أشار مشير إلى كتاب مكتوب فيه الله أو بعض أسماء الله تعالى أو الى كلامه اذ قال يا الله أو قال بعض أسمائه عز وجل فقال هذا مخلوق أو هذا ليس ربكم أو تكفرون بهذا لَمَا حل لمسلم إلا أن يقول حاشا لله من أن يكون مخلوقاً بل هو ربي وخالقي أؤمن به ولا أكفر به.

ولو قال غير هذا لكان كافراً حلال الدم لأنه لا يمكن أن يسأل عن ذات الباري تعالى ولا عن الذي هو ربنا عز وجل وخالقنا والذي هو المسمى بهذه الأسماء ولا الى الذي يخبر عنه ولا الى الذي يذكر الا بذكر اسمه ولا بد.

فلما كان الجواب في هذه المسألة يموه أهل الجهل بايصال ما لا يجوز الى ذات الله تعالى لم يجز أن يطلق الجواب في ذلك البتة الا بتقسيم كماذكرنا.

وكذلك لو كتب إنسانٌ: محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، أو نطق بذلك ثم قال لنا هذا رسول الله ﷺ أم ليس رسول الله وتؤمنون بهذا أو تكفرون به؟ لكان من قال ليس رسول الله ﷺ وأناأكفر به: كافراً حلال الدم بإجماع أهل الاسلام، ولكن نقول: هو رسول الله ﷺ ونحن نؤمن به.

ولا يختلف اثنان في الصوت المسموع والخط المكتوب ليس هو الله ولا رسول الله.

فإن قالوا: إن أحمد بن حنبل وأبا زرعة عبيد الله بن عبد الكريم وأبا حاتم محمد بن ادريس الحنظلي الروايين رحمهم الله تعالى يقولون: إن الاسم هو المسمى، قلنا لهم: هؤلاء رضي الله عنهم وإن كانوا من أهل السنة ومن أئمتنا فليسوا معصومين من الخطأ ولا

أمرنا الله عز وجل بتقليدهم واتباعهم في كل ما قالوه[1] وهؤلاء رحمهم الله أراهم اختيار هذا القول قولهم الصحيح أن القرآن هو المسموع من القرآن المخطوط في المصاحف نفسه وهذا قول صحيح ولا يوجب أن يكون الاسم هو المسمى على ما قد بينا في هذا الباب وفي باب الكلام في القرآن.

وإنما العجب كله ممن قلب الحق وفارق هؤلاء المذكورين حيث أصابوا وحيث لا يحل خلافهم. وتعلق بهم حيث وهموا من هؤلاء المنتمين الى الأشعري القائلين بأن القرآن لم ينزل قط الينا ولا سمعناه قط ولا نزل به جبريل على قلب رسول الله ﷺ وأن الذي في المصاحف هو شيء آخر غير القرآن.

[زعمهم أنه ليس لله الا اسم واحد]

ثم أتبعوا هذه الكفرة الصلعاء بأن قالوا: إن اسم الله هو الله وأنه ليس لله الا اسم واحد وكذبوا الله تعالى ورسوله في أن لله أسماء كثيرة تسعة وتسعين ونعوذ بالله من الخذلان.

ولو أن انساناً يشير الى كتاب مكتوب فيه الله فقال: هذا ليس ربي وأنا كافر بهذا لكان كافراً ولو قال هذا المداد ليس ربي وأنا كافر بربوبية هذا الصوت لكان صادقاً، وهذا لا ينكر، وانما نقف حيث وقفنا.

ولو أن انساناً قال محمد رسول الله رحمه الله لم يبعد من الاستخفاف فلو قال: اللهم ارحم محمد وآل محمد لكان محسناً ولو أن انساناً يذكر من أبويه العضو المستور باسمه لكان عاقاً أتى كبيرة وإن كان صادقاً (الفصل ٥/٣٦).

---

١) هذا غير مسلّم لابن حزم فإن المعروف أن أحمد وغيره من السلف نهوا عن هذه الألفاظ وأوضحوا أن أسماء الله تابعة له لقوله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى﴾ فليتنبه.

[الاحوال عند الاشاعرة]

والأحوال التي تدعيها الأشعرية وهل المعدوم شيء أم ليس شيئاً، ومسألة الاجزاء، وهل يتجدد خلق الله للأشياء ام لا يتجدد؟

ذهب قوم الى أن البقاء والفناء صفتان للباقي والفاني لا هما الباقي ولا الفاني ولا هما غير الباقي والفاني، وهذا قول في غاية الفساد لأن القضية الثانية بنقيض الأولى والأولى بنقيض الثانية، لأنه إذا قال: ليست هي فقد أوجب أنها غيره، واذا قال ليست غيره فقد أوجب أنه هو وهذا تناقض ظاهر.

وأيضاً فإنه لا فرق بين قول القائلين ليس هو هو ولا غيره، وبين قوله هو وهو وغيره، والمعنى في تلك القضيتين سواء، وأيضاً فلو كان البقاء ليس هو الباقي ولا هو غيره والفناء ليس هو الفاني ولا هو غيره فالباقي هو الفاني نفسه والباقي ليس هو الباقي ولا غيره وهذا مزيد من الجنون ومن التناقض وذهب معمر الى أن الفناء صفة قائمة بغير الفاني (الفصل ٥/٤١).

وهذا تخبيط لا يعقل ولايتوهم ولا يقوم عليه دليل أصلا، وما كان هكذا فهو باطل والحقيقة في ذلك ظاهرة وهي أن البقاء هو وجود الشيء وكونه ثابتاً قائماً مدة زمان ما فاذا هو قائم كذلك فهو صفة موجودة في الباقي محمولة فيه قائمة به موجودة بوجوده، فانية بفنائه.

وأما الفناء فهو عدم الشيء وبطلانه جملة وليس هو شيء أصلا، والفناء المذكور ليس موجوداً البتة في شيء من الجواهر وانما هو عدم العرض فقط كحمرة الخجل اذا ذهبت عبر عن المعنى المراد بالاخبار عن ذهابها بلفظة الفناء كالغضب يفني ويعقبه رضاً وما أشبه ذلك.

ولو شاء الله عز وجل أن يعدم الجواهر لقدر على ذلك ولكنه لم يوجد ذلك الى الآن ولا جاء به نص [فتقف] عنده فالفناء عدم كما قلنا.

وقد اختلف الناس في المعدوم أهو شيء أم لا؟ فقال أهل السنة وطوائف من المرجئة كالأشعرية وغيرهم ليس شيئاً وبه يقول هشام بن عمرو الغوطي أحد شيوخ المعتزلة (الفصل ٥/٤٢).

[الكلام في الأحوال مع الأشعرية ومن وافقهم]

وأما الأحوال التي ادعتها الأشعرية فإنهم قالوا: إن هاهنا أحوالا ليست حقاً ولا باطلا ولا هي مخلوقة ولا غير مخلوقة ولا هي موجودة ولا غير موجودة ولا هي معلومة ولا هي مجهولة ولا هي أشياء ولا هي لا أشياء.

وقالوا: من هذا علم العالم بأن له علماً ووجوده لوجوده.

وقالوا: فإن قلتم إن لكم علماً بأن لكم علماً بالباري تعالى وبما تعلمونه، وإن لكم وجوداً لوجودكم ما تجدونه، سألناكم: ألكم علم بعلمكم بأن لكم علماً وهل لكم وجود لوجودكم وجودكم ما تجدونه؟

فإن أقررتم بذلك لزمكم أن تسلسلوا هذا أبداً الى ما لا نهاية له ودخلتم في قول أصحاب معمر والدهرية، وإن منعتم من ذلك سئلتم عن صحة الدليل على صحة منعكم مامنعتم من ذلك وصحة ايجابكم ما أوجبتم من ذلك.

وكذلك قالوا في قدم القديم وحدث المحدث وبقاء الباقي وفناء الفاني وظهور الظاهر وخفاء الخافي وقصد القاصد ونية الناوي وزمان الزمان وما أشبه ذلك.

وقالوا: لو كان للباقي بقاء ولبقاء الباقي بقاء وهكذا أبداً الى ما لا نهاية له قالوا: أفهذا يوجب وجود أشياء لا نهاية لها وهذا محال، وهكذا قالوا في قدم القديم وقدم قدمه وقدم قدم قدمه الى ما لانهاية له، وفي حدوث المحدث حدثه وحدث حدث حدثه الى ما لا نهاية له.

وهكذا قالوا في زمان الزمان وزمان الزمان الى ما لا نهاية له، وفي فناء الفاني وفناء فنائه وفناء فناء فنائه الى ما لا نهاية له، وكذلك ظهور الظاهر وظهور ظهوره وظهور ظهور ظهوره الى ما لا نهاية له، وكذلك القصد والقصد الى القصد والقصد الى القصد الى القصد، وهكذا الى ما لا نهاية له، وكذلك النية والنية للنية والنية للنية للنية الى ما لا نهاية له، وكذلك تحقيق الحق وتحقيق تحقيق الحق الى ما لا نهاية له.

<u>أفكار السوء إذا ظن صاحبها أنه يدقق فيها فهي أضر عليه</u>

لأنها تخرجه الى التخليط الذي ينسبونه الى السوفسطائية وإلى الهذيان المحض، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.
والكلام في هذا أبين من أن يشكل على عامي فكيف على عالم والحمد لله.

ونحن نتكلم على هذا إن شاء الله عز وجل كلاماً ظاهراً لائحاً لا يخفى على ذي حسن سليم وبالله تعالى نتأيد. فنقول:
أما العدم فإنه من صفات الزمن ومن فيه، تقول: مُلكٌ أقدم من ملك، وزمان أقدم من زمان، وشيخ أقدم من شيخ: أي أنه متقدم بزمانه عليه، والزمان متقدم بذاته على الزمان ليس في العالم قدم قديم الازماني.
هذا هو حكم اللغة التي لا يوجد فيها غيره أصلا.

فالقدم هو التقدم، والتقدم متقدم بنفسه على غيره فقط لأن القدم موجود معلوم وهي صفة المتقدم فلا يجوز إنكاره.
وأما قدم القديم فباطل لأنه لم يأت به نص ولا قام بوجوده دليل. وما كان هكذا فهو باطل.

وأما وجود الموجود فبضرورة الحس أن الموجود حق وأنه يقتضي واجداً وأن الواجد يقتضي وجوداً لِما وجد، هو فعل الواجد وصفته، فهو حق لما ذكرنا. ووجود الواجد يوجد بذاته لا بوجود هو غيره، لأن وجود الوجود لم يأت به نص ولا برهان، وما كان هكذا فهو باطل.

وأما الباري عز وجل فانه يجد نفسه ويعلمها ويجد ما دونه ويعلمه بذاته لا بوجود هو غيره ولا بعلم هو غيره فقط.
وكذلك العالم منا يقتضي علماً ولا بد: هو فعل العالم وصفته المحمولة فيه عرضاً بيقين ويزيد ويذهب ويثبت أطواراً هذا ما لاشك فيه.
والعالم منا يعلم أنه يحمل علماً بعلمه ذلك لا بعلم هو غير علمه: لأن العلم بالعلم لم يوجب وجوده نص ولا برهان، وما كان هكذا فهو باطل.
وكذلك الباقي مثاله بلا شك: بقاء هو اتصال وجوده مدة بعد مدة، وهذا معنى صحيح لا يجوز أن ينكره عاقل.

فاما بقاء البقاء فلم يأت بايجاب وجوده نص ولا قام به برهان، وما كان هكذا فهو باطل.

ولا يجوز أن يوصف الله تعالى بالبقاء ولا أنه باق كما لا يوصف بالخلد ولا بأنه خالد ولا بالدوام ولا بأنه دائم ولا بالثبات ولا أنه ثابت ولا بطول العمر ولا بطول المدة لأن الله عز وجل لم يسم نفسه بشيء من ذلك لا في القرآن ولا على لسان رسول الله ﷺ ولا قاله قط أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا قام به برهان، بل البرهان قام ببطلان ذلك لأن كل ما ذكرنا: من صفات المخلوقين ولا يجوز أن يوصف الله تعالى بشيء من صفات المخلوقين إلا أن يأتي نص بأن يسمى باسم ما فيوقف عنده.

ثم نقول لهم: أخبرونا إذا قلتم: هذه أحوال:
أهي معانٍ ومسميات مضبوطة محدودة متميز بعضها من بعض أو ليست معانيَ أصلا ولا لها مسميات ولا هي مضبوطة ولا محدودة متميز بعضها من بعض؟
فإن قالوا: ليست معاني ولا محدودة ولا مضبوطة ولا متميز بعضها من بعض ولا لتلك الأسماء مسميات أصلا:
قيل لهم: فهذا معنى العدم حقاً فلِم قلتم إنها ليست معدومة؟
ثم لِم سميتموها أحوالا وهي معدومة؟ ولا تكون التسمية إلا شرعية أو لغوية وتسميتكم هذه المعاني أحوالا ليست تسمية شرعية ولا لغوية ولا مصطلحاً عليه لبيان ما يقع عليه، فهي باطل محض بيقين.
فإن قالوا هي معانٍ مضبوطة ولها مسميات محدودة متميز بعضها عن بعض:
قيل لهم: هذه صفة الموجود ولا بد فلِمَ قلتم إنها ليست موجودة؟
وهذا ما لا مخلص لهم منه وبالله التوفيق.

ويقال لهم أيضاً: هذه الأحوال التي تقولون:
أمعقولة هي أم غير معقولة؟
فان قالوا: هي معقولة: كانوا قد اثبتوا لها معاني وحقائق من أجلها عقلت فهي موجودة ولا بد.
والعدم ليس معقولا لكنه لا معنى لهذه اللفظة أصلا.

ويقال لهم أيضاً:
هل الأحوال في اللغة وفي المعقول الا صفات لذي حال؟
وهل الحال في اللغة إلا بمعنى التحول من صفة الى أخرى؟
يقال: هذا حال فلان اليوم وكيف كانت حالك بالأمس وكيف يكون الحال غداً.
فاذا [كان] الأمر هكذا ولا بد: فهذه الأحوال موجودة، حق، مخلوقة. ولا بد.

[القول بالأحوال حال من الهذيان]

فظهر فساد قولهم وأنه من أسخف الهذيان والمحال الممتنع الذي لا يرضى به عاقل.
ويقال له أيضاً قبل كل شيء وبعده: فمن أين سميتم هذا الاسم - يعني الأحوال - ومن أين قلتم لا هي معلومة ولا هي مجهولة ولا حق ولا باطل ولا مخلوقة ولا غير مخلوقة ولا معدومة ولا موجودة ولا هي أشياء ولا غير أشياء؟
أي دليل حداكم على هذا الحكم؟ أقرآن أم سنة أم إجماع أم قول متقدم أم لغة أم ضرورة عقل أم دليل إقناعي أم قياس فهاتوه ولا سبيل اليه؟!

فلم يبق الا الهذر والهوس وقلة المبالاة بما يكتبه الملكان ويسأل عنه رب العالمين والتهاون باستخفاف أهل العقول لمن قال بهذا الجنون ولا مزيد.
ونعوذ بالله من الخذلان.
وما ينبغي لهم بعد هذا أن ينكروا على من أتى بما لا يعقل ككون الجسم في مكانين والجسمين في مكان واحد وكون شيء قائماً قاعداً وكون أشياء غير متناهية في وقت واحد هذا كفر.

قيل لهم: بل الكفر ما جئتم به لأنه إبطال الحقائق كلها.
والعجب كل العجب أنهم لا يجوزون قدرة الله تعالى على ما هو محال عندهم وقد أتوا في هذا الفصل بعين المحال ونعوذ بالله من الخذلان (الفصل ٥/٤٩-٥٢).

وكلامهم في هذه المسألة كلام ما سمع بأسخف منه ولا قول

السوفسطائية ولا قول النصارى ولا قول الغالية.
على أن هذه الفرق أحمق الفرق أقوالا.

أما السوفسطائية فإنهم قطعوا على أن الأشياء باطل لا حق عند من هي عنده حق وباطل عند من هي عنده باطل وأما النصارى والغالية فان كانت هاتان الفرقتان قد أتتا العظائم فإنهم قطعوا بأنها حق.
وأما هؤلاء المخاذيل فانهم أتوا بقول حققوه وأبطلوه، ولم يحققوه ولا أبطلوه، كل ذلك معاً في وقت واحد من وجه واحد، وهذا لا يأتي به الا مبرسم أو مجنون أو ماجن يريد أن يضحك من معه.

ونحن نتكلف بيان هذا التخليط الذي أتوا به وإن كان مكتفياً بسماعه، ولكن التزيد من إبطال الباطل ما أمكن حسن.
فنقول وبالله التوفيق: إن قولهم لا هي حق ولا هي باطل:

فإن كل ذي حس سليم يدري أن كل ما لم يكن حقاً فهو باطل، وما لم يكن باطلا فهو حق. هذا لا يُعقل غيره، فكيف وقد قال تعالى ﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾ وقال تعالى ليحق الحق ويبطل الباطل﴾ وقال تعالى ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ وقال تعالى ﴿خلق كل شيء فقدره﴾ وقال تعالى ﴿انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا﴾ وقال ﴿فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم﴾.

وهؤلاء قوم ينتمون إلى الاسلام ويصدقون القرآن، ولولا ذلك ما احتججنا عليهم، فقد قطع الله تعالى أنه ليس إلا حق أو باطل، وليس الا علم أو جهل وهو عدم العلم، وليس إلا وجود أو عدم، وليس الا شيء مخلوق أو الخالق أو لفظة العدم التي لا تقع [على] شيء ولا على مخلوق فقد كذبهم الله عز وجل في دعواهم.

ولا يشك ذو حس سليم أن ما لم يكن باطلا فهو حق، وما لم يكن حقا فهو باطل، وما لم يكن معلوماً فهو مجهول، وما لم يكن مجهولا فهو معلوم، وما لم يكن شيئاً فهو لا شيء، وما لم يكن لا شيء فهو شيء، وما لم يكن موجوداً فهو معدوم، وما لم يكن معدوماً فهو موجود، وما لم يكن مخلوقاً فهو غير مخلوق، وما لم يكن غير مخلوق فهو مخلوق.

هذا كله معلوم ضرورة ولا يعقل غيره.

فاذ هذا كذلك ولا فرق بين ما قالوه في هذه القضية وبين القول اللازم لهم ضرورة وهو أن تلك الأحوال معدومة موجودة معاً، حق باطل معاً، معلومة مجهولة معاً، مخلوقة غير مخلوقة معاً، شيء لا شيء معاً.

وهذا هو نفس قولهم ومقتضاه، لأنهم اذ قالوا ليست حقاً فقد أوجبوا أنها باطل، وإذ قالوا ولا هي باطل، فقد أوجبوا أنها حق وهكذا في سائر ما قالوه.

فاعجبوا لعقول وسع هذا فيها وسخموا به ورقهم.

وعجب آخر وهو قولهم: إن هاهنا أحوالا ولفظة هاهنا معناها الإثبات بلا شك فهي موجودة ثابتة بلا شك.

ولم يخلصوا من هذا من قول معمر في وجوب أشياء لا نهاية لها أو أن يصيروا إلى قولنا في إبطال هذه التي يسمونها أحوالا وإعدامها جملة.

وما نعلم هوساً الا وقد انتظمته هذه المقالة ونعوذ بالله من الخذلان .

قول الأشاعرة ليس في العالم شيء له بعض

قالت الأشعرية: ليس في العالم شيء له بعض أصلا ولا شيء له نصف ولا ثلث ولا ربع ولا خمس ولا سدس ولا سبع ولا ثمن ولا تسع ولا عشر ولا جزء أصلا.

واحتجوا في هذا بأن قالوا: يلزم من قال الواحد عشر العشرة وجزء من العشرة وبعض العشرة، أن يقول ولا بد: أن الواحد عشر من نفسه وجزء من نفسه وبعض نفسه، وأنه جزء لغيره عشر لغيره لأن العشر تسعة وواحد فلو كان الواحد عشر العشر وبعضاً للعشرة وجزأ للعشرة لكان عشرا لنفسه وللتسعة التي هي غيره ولكان جزأ بعضاً لنفسه وللتسعة التي هي غيره.

وهذا خبط شديد، أول ذلك أنه رد على الله تعالى مجرد وتكذيب للقرآن وخلاف للغة، بل لجميع اللغات، ومكابرة للعقول وللحواس قال تعالى ﴿واذا خلا بعضهم الى بعض﴾ وقال تعالى ﴿يوحي بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا﴾ وقال تعالى ﴿فلأمه الثلث﴾ ﴿فلامه السدس﴾ ﴿فلها النص﴾ ﴿ولهن الربع ولهن الثمن﴾ فقد كذبوا القرآن نصاً.

ثم هذا موجود في كل طبيعة وفي كل لغة ومحسوس بالحواس.

ثم يقال لهم: لا فرق بينكم وبين من صحح ولم ينكر كون الشيء بعض نفسه وبعض غيره، وجزأ لنفسه ولغيره وعشر نفسه وعشر غيره واحتج في تصحيح ذلك بالحجة التي رمتم بها إبطال ذلك ولا مزيد. وكلاكما متسكع في ظلمة الخطأ.

ثم نقول لهم وبالله التوفيق: ليس الأمر كما ظننتم بل الأسماء موضوعة للتفاهم والتمييز بعض المسميات من بعض.

فالعشرة اسم لعشرة افراد مجتمعات في العدد.

كذلك لتسعة وواحد ولثمانية واثنين ولسبعة وثلاثة ولستة وأربعة وخمسة وخمسة.

قال تعالى ﴿ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة﴾ وهكذا جميع الأعداد: لا ينكر ذلك إلا مخذول منكر للمشاهدة فبالضرورة ندري أن كل جزء من تلك الجملة فهو بعض لها وعشر لها ومسمى منها لتشبه ما.

ولا يقال: هو جزء لنفسه ولا جزء لغيره ولا أنه بعض لنفسه

ولا أنه بعض لغيره ولا عشر لنفسه ولا عشر لغيره.

ومثل هذا البلق الذي هو اسم لاجتماع السواد والبياض معاً، فالبياض بلا شك بعض البلق والسواد بعض البلق وليس البياض جزءاً لنفسه وللسواد ولا بعضاً لنفسه (صفق ولسواد) وكل واحد منهما جزء للبلق، وكذلك الانسان اسم للجملة المجتمعة من أعضائه.

ولا شك في أن العين بعض الانسان وجزء من الانسان، ولا يحتمل أن يقال: العين بعض نفسها وبعض الأذن واليد ولا أن يقال: الأذُن جزء لنفسها وللعين والأنف، وهكذا في سائر الأعضاء.

فعلى قول هؤلاء النوكى يلزمهم أن لا تكون العين بعض الانسان وأن يقولوا: إن العين بعض نفسها وبعض الأذن.

ومن أبطل الابعاض والأجزاء فقد أبطل الجمل لأن الجمل ليست شيئاً البته غير أبعاضها، ومن أبطل الجمل فقد أبطل الكل والجزء وأبطل العالم بكل ما فيه واذا بطل العالم بطل الدين والعقل. وهذه حقيقة السفسطة.

وما نعلم في الأقوال أحمق من هذه المسألة ومن التي قبلها ونعوذ بالله من الخذلان (الفصل ٥/٥٢-٥٤).

[نقد قولهم ليس في النار حر ولا في الثلج برد]

وذهب الباقلاني وسائر الأشعرية الى أنه ليس في النار حر ولا في الثلج برد ولا في الزيتون ولا في العنب عصير ولا في الانسان دم، وهذا أمر ناظرنا عليه من لاقيناه منهم.

والعجب كل العجب قولهم هذا التخليط وإنكارهم ما يعرف بالحواس وضرورة العقل، ثم هم يقولون مع هذا: إن للزجاج والحصى طعماً ورائحة، وإن لقشور العنب رائحة، وإن للفلك طعماً ورائحة.

وهذا إحدى عجائب الدنيا، وما وجدنا لهم في ذلك حجة غير دعواهم أن الله تعالى خلق كل حر نجده في النار عند مسنا اياها، وكذلك خلق البرد في الثلج عند مسنا اياه، وكذلك خلق الزيت عند عصر الزيتون والعصير عند عصر العنب والدم عند القطع والشرط، فاذا تعلقوا من هذا بحواسهم فمن أين قالوا: إن للزجاج طعماً ورائحة، وللفلك طعماً ورائحة؟

وهذا موضع تشهد الحواس بتكذيبهم في أحدهما ولا تدرك الحواس الآخر.

ويقال لهم: لعل الناس ليس في الأرض منهم أحد وإنما خلقهم الله عند رؤيتكم لهم.

ولعل بطونكم لا مصارين فيها ورؤوسكم لا أدمغة فيها لكن الله عز وجل خلق كل ذلك عند الشدخ والشق.

وقول الله تعالى يكذبهم إذ قال ﴿يا نار كوني برداً وسلاماً على ابراهيم﴾ فلولا أن النار تحرق بِحرِّها ما كان يقول الله عز وجل ﴿قل نار جهنم أشد حراً لو كانوا يفقهون﴾ فصحّ أن الحر في النار موجود.

وكذلك أخبر رسول الله ﷺ أن نار جهنم أشد حراً من نارنا هذه سبعين درجة.

وقال تعالى ﴿وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للآكلين﴾ فأخبر أن الشجرة تنبت بها. وقال تعالى ﴿ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً﴾ فصح أن السكر والعصير الحلال مأخوذ من الثمر والأعناب، ولو لم يكونا فيهما ما أخذا منها.

وقد أطبقت الأمة كلها على إنكار هذا الجنون (الفصل ٥/٦٢-٦٣).

[الكلام في النفس والجسد]

وقالت طائفة: النفس هي النسيم الداخل الخارج بالتنفس، فهي النفس، قالوا: والروح عرض وهو الحياة، فهو غير النفس وهذا قول الباقلاني ومن اتبعه من الأشعرية (الفصل ٥/٧٤).

فإن الله عز وجل يقول ﴿واذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى﴾ فهذه آية ترفع الإشكال جملة، وتبين أن النفس غير الجسد وإنما هي العاقلة المخاطبة المكلفة لأنه لا يشك ذو حس سليم في أن الأجساد حين أخذ الله عليها هذا العهد كانت مبددة في التراب والماء والهواء والنار، ونص الآية يقتضي ما قلنا، فكيف وفيها نص أن الإشهاد إنما وقع على النفوس.

وما أدري كيف تنشرح نفس مسلم بخلاف هذه النصوص.

وكذلك إخبار رسول ﷺ أنه رأى عند سماء الدنيا ليلة أسري به عن يمين آدم وعن يساره نسيم بنيه، فأهل السعادة عن يمينه، وأهل الشقاوة عن يساره عليه السلام، ومن الباطل أن تكون الأعراض باقية هنالك أو أن يكون النسيم هنالك وهو هواء متردد في الهواء.

ولو كان ما قاله أبو الهذيل والباقلاني ومن قلدهما حقاً لكان الانسان يبدل في كل ساعة ألف ألف روح وأزيد من ثلث مائة ألف نفس لأن العرض عندهم لا يبقى وقتين بل يفنى ويتجدد عندهم أبداً.

فروح كل حي على قولهم في كل وقتٍ غير روحه التي كانت قبل ذلك، وهكذا تتبدل أرواح الناس عندهم بالخطاب، وكذلك بيقين يشاهد كل أحد أن الهواء الداخل بالتنفس ثم يخرج هو غير الهواء الداخل بالتنفس الثاني.

فالإنسان يبدل على قول الأشعرية أنفساً كثيرة في كل وقت ونفسه الآن غير نفسه آنفاً، وهذا حمق لا خفاء به، فبطل قول الفريقين بنص القرآن والسنة والاجماع والمشاهد والمعقول هذا مع تعريهما من الدليل جملة، وأنها دعوى فقط وما كان هكذا فهو باطل.

وقد صرح الباقلاني عند ذكره لما يعترض في أرواح الشهداء وأرواح آل فرعون فقال: هذا يخرج على وجهين بأن يوضع عرض الحياة في أقل جزء من أجزاء الجسم. وقال بعض من شاهدناه منهم: توضع الحياة في عجب الذنب.

واحتج بالخبر عن رسول الله ﷺ « كل ابن آدم يأكله التراب الا عجب الذنب ومنه يركب الخلق يوم القيامة» وفي رواية « منه خلق وفيه يركب».

وهذا تمويه من المحتج بهذا الخبر لأنه ليس في الحديث لا نص ولا دليل ولا إشارة يمكن أن يتأول على أن عجب الذنب يحيا، وإنما في الحديث أن عجب الذنب لا يأكله التراب وأنه من خلق الجسد ومنه يركب فقط. فظهر تمويه هذا القائل وضعفه.

[تشبيهه قول الباقلاني بأصحاب التناسخ]

قال الباقلاني: وإما أن يخلق لتلك الحياة جسد آخر فلا.

قال أبو محمد: وهذا مذهب أصحاب التناسخ بلا مؤونة. واحتج لذلك بالحديث المأثور: « إن نسمة المؤمن يعلف من ثمار الجنة ويأوي الى قناديل تحت العرش» وفي بعضها أنها «في حواصل طير خضر».

ولا حجة لهم في هذا الخبر لأن معنى قوله عليه السلام «طائر يعلف هو على ظاهره» لا على ظن أهل الجهل.

وإنما أخبر عليه السلام أن نسمة المؤمن طائر» بمعنى أنها تطير في الجنة فقط، لا أنها تنسخ في صور طير.

فإن قيل: إن النسمة مؤنثة. قلنا: قد صح عن عربي فصيح أنه قال: أتتك كتابي فاستخففت بها. فقيل له: أتؤنث الكتاب؟ فقال أوليس صحيفة؟ وكذلك النسمة روح فتذكر لذلك.

وأما الزيادة التي فيها أنها في حواصل طير خضر فإنها صفة لتلك القناديل التي تأوي اليها. والحديثان معاً حديث واحد وخبر واحد.

ولم يحصل من هذين الوجهين الفاسدين الا على دعوى كاذبة بلا دليل يشبه الهزل أو على كفر مجرد في المصير الى قول أصحاب التناسخ وعلى تحريف الحديث عن وجهه. ونعوذ بالله من الخذلان. فبطل هذان القولان والحمد لله رب العالمين (الفصل ٥/٧٦-٧٧).

[تخليطهم في الجزء الذي لا يتجزأ]

فأجمعوا [١] أنه إذا ضم جزؤ لا يتجزء الى جزء لا يتجزأ، فصارا اثنين، فقد حدث لهما طول.

ثم اختلفوا متى يصير جسماً له طول وعرض وعمق؟ فقال بعضهم: إذا صار جزئين صار جسماً. وهو قول الأشعرية.

وقال بعضهم: إذا صارا أربعة أجزاء.

وقال بعضهم: بل إذا صارا ستة أجزاء.

واتفقوا على أنه اذا صارا ثمانية أجزاء فقد صار جسماً له طول وعرض وعمق.

وكل هذا تخليط ناهيك به وجهل شديد، كان الأولى بأهله أن يتعلموا قبل أن يتكلموا بهذه الحماقات.

وهذا الذي طابت نفوسهم عليه وأنست عقولهم اليه في ثمانية وسهل بعضهم دون بعض في ثلاثة أجزاء تحتها أجزاء وفي جزئين تحتها جزآن.

ومنعوا كلهم من ذلك في جزء على جزء حاشا الأشعرية فانه بعينه موجود على أصولهم المتحدولة وأقوالهم المرذولة.

---

١) أي أهل الكلام.

[نقد قولهم إن العرض لا يبقى وقتين]

وقال هؤلاء الجهال: إن العرض لا يبقى وقتين، وهذه حجة فقيرة إلى حجة، ودعوى كاذبة، ولا عجب أكثر من هذا.

ثم لو صحت لهم للزمهم هذا بعينه فيما جوزوه من بقاء العرض وقتاً واحداً.

ويقال لهم: ما الفرق بينكم وبين من قال: لو بقي العرض وقتاً واحداً لشغل مكاناً؟

وبيقين يدري كل ذي حس سليم أنه لا فرق في اقتضاء المكان بين بقاء وقت واحد وبين بقاء وقتين فصاعداً!

فإن أبطلوا بقاءه وقتاً لزمهم أنه ليس باقياً أصلا.

وإذا لم يكن باقياً فليس موجوداً أصلا، واذ لم يكن موجوداً فهو معدوم!

فحصلوامن هذا التخليط على نفي الأعراض ومكابرة العيان.

ويقال لهم: ما الفرق بينكم وبين من قال: بل يبقى وقتين ولا يبقى ثلاثة أوقات، إذ لو بقي ثلاثة أوقات لشغل مكاناً.

وكل هذا هوس وليس من أجل البقاء وجب اقتضاء الباقي المكان، لكن من أجل أنه طويل عريض عميق فقط ولا مزيد.

وقد قال بعضهم: إن الشيء في حين خلْق الله تعالى له ليس باقياً ولا فانياً!

وهذه دعوى في الحمق كما سلف لهم ولا فرق وهي مع ذلك تعقل ولا يتمثل في الوهم أن يكون في الزمان أو في العالم شيء موجود ليس باقياً ولا فانياً.

ولا عجب أعجب من حمق من قال: إن بياض الثلج وسواد القار وخضرة البقل ليس شيء منها الذي كان آنفاً بل يفنى في كل حين ويستعيض الف الف بياض وأكثر وألف ألف خضرة.

وأكثر هذه دعوى عارية من الدليل إلا أنها جمعت السخف مع المكابرة.

وأما قولهم: إن العرض لا يحمل العرض، فكلام فاسد مخالف للشريعة وللطبيعة وللعقل وللحواس ولإجماع جميع ولد آدم.

لأننا لا نختلف في أن نقول: حركة سريعة وحركة بطيئة وحمرة

مشرقة وخضرة أشد من خضرة، وخلق حسن وخلق سيء. وقال تعالى ﴿ان كيدكن عظيم﴾ وقال تعالى ﴿فصبر جميل﴾ وحسبك فساداً بقولٍ أدّى الى هذا ومن أحال على العيان والحس والمعقول وكلام الله تعالى فاز قدحه وخسرت صفقة من خالفه.

وذهبت الأشعرية الى أن علم الله تعالى واقع مع علمنا تحت حد واحد، وهذا خطأ فاحش اذ من الباطل أن يقع ما لم تزل النهايات. وعلم الله ليس هو غير الله تعالى على ما بينا قبل (الفصل ٥/١٠٥-١٠٩).

[نقد وجوب الاستدلال والنظر]

قالت طوائف - منهم الأشعرية وغيرهم -: من اتفق له اعتقاد شيء على ما هو به عن غير دليل، لكن بتقليد وتميل بإرادته فليس عالماً به ولا عارفاً به ولكنه معتقد له. قالوا: وتيقن الصحة لا يكون إلا ببرهان.

قالوا: وما كان بخلاف ذلك فإنما هو ظنٌ ودعوى لا تيقن بها، إذ لو جاز أن يصدق قول بلا دليل لما كان قولٌ أولى من قول، ولكانت الأقوال كلها صحيحة على تضادها.

فمن الباطل المتيقن أن يكون الاستدلال فرضاً لا يصح أن يكون أحد مسلماً إلا به ثم يغفل الله عز وجل أن يقول: لا تقبلوا من أحد أنه مسلم حتى يستدل.

أتراه نسي تعالى ذلك أو تعمد عز وجل ترك ذكر ذلك إضلالا لعباده، وبتَرك ذلك رسوله ﷺ إما عمداً أو قصداً الى الضلال والإضلال أو نسياناً لِما اهتدى له هؤلاء ونبهوا اليه وهم من هم بلادةً وجهلا وسقوطاً؟

هذا لا يظنه الا كافر ولا يحققه إلا مشرك. فما قال قط رسول الله ﷺ لأهل قرية أو حلة أو حي ولا لراع ولا لرعية ولا للزنج ولا للنساء: لا أقبل إسلامكم حتى أعلم المستدل من غيره!

فإذا لم يقل عليه السلام ذلك فالقول إفك وضلال.

وكذلك أجمع جميع الصحابة رضي الله عنهم على الدعاء إلى الاسلام وقبوله من كل أحد دون ذكر استدلال، ثم هكذا جيلا فجيلا حتى حدث من لا قدر له.

بل هذا من شرط ذلك ممن قذفه ابليس في قلبه وعلى لسانه ليخرجه الى تكفير الأمة، ولا عجب أعجب من اصفاق هذه الطائفة الضالة المخذولة على أنه لا يصح لأحد إيمان حتى يستدل على ذلك، ولا يصح لأحد استدلال حتى يكون شاكاً في نبوة محمد ﷺ غير مصدق بها، فاذا كان ذلك صح له الاستدلال وإلا فليس مؤمناً!!!

فهل سُمع بأحمق أو أَدخَلَ في الحمق والكفر من قول من قال: لا يؤمن أحد حتى يكفر بالله تعالى وبالرسول ﷺ وأن من آمن بهما ولم يكفر بهما قط فهو كافر مشرك، نبرأ الى الله تعالى من كل من قال بهذا (الفصل ٥/١١٠-١١١).

[نقد موقف الأشعرية من خبر الواحد]

قال أبو حزم: وقد أمر الله تعالى بقبول خبر الواحد العدل، ومن المحال أن يأمر الله عز وجل بأن يقول عليه ما لم يقل، وهو قد حرم ذلك أو أن نقول ما لا نعلم أنه تعالى قد حرم ذلك بقوله ﴿وان تقولوا على الله مالا تعلمون) ولا أعجب ممن يقول: إن خبر الواحد لا يوجب العلم وإنما هو غالب ظن، ثم نقطع به ونقول أنه قد دخلت في الدين دواخل لا تميز من الحق وأنه لا سبيل الى تمييز ما أمر الله تعالى به في الدين مما شرعه الكذابون: هذا أمر نعوذ بالله منه ومن الرضا به (الفصل ٥/١١٤).

الأشعرية الذين يقولون أن هاهنا أحوالا لا مخلوقة ولا غير مخلوقة، ولا معلومة ولا مجهولة، ولا حق ولا باطل، وإن النار ليست حارة والثلج ليس بارداً، وكما يقول بعض الفقهاء واتباعه: إن رجلا واحداً يكون ابن رجلين وابن امرأتين كل منها أمه وهو ابن بالولادة.

أترى كل من ذكرنا لا تشهد نفسه وحسه ولا يقر عقله بأن كل هذا باطل؟ بلى والذي خلقهم، ولكن العوارض التي ذكرنا قبل سهلت عليهم هذا الاختلاط وكرهت عليهم الرجوع إلى الحق والاذعان له (الفصل ٥/١١٧-١١٨).

فهرس الموضوعات

حسب ترتيب صفحات كتاب الملل

فهرس بحسب الترتيب الموضوعي

موقفهم من الصفات

قولهم بالحد وبعجز الله

كلام الله

إعجاز القرآن

القدر

الإرجاء

انحرافهم في أسماء الله

الطعن بالنبوة

الاستدلال والنظر

الطبائع

الأحوال

خبر الواحد

